

عن ثبوت من الاطباء لخصت منه هذه المختصر مختوريا  
على رموز نكاته \* ومنظوريا على كنهوز خبايا اشاراته \* مع  
زيادة فرائد وقبور تضمن للافهام الهائمة في غسق الشبه  
بشراها بطلع طلائع الحق من افق التحقيق \* ليبتلي  
صبح الاتقان لاولي التدقيق \* بمقرير واف لا تمام المرام \*  
منزيع للشبه صميظ للثام \* فليواختليج في ضميرك منها شيء  
فلا تعجلن فانك ستجد بادني قاصل فيما قررت الي  
دفعه سبيلا \* وعلى ما اردت التحقيقه دليل \* وسعيد  
بداير الوصول \* الى علم الاصول \* راجيا من فضله الغميم \*  
وكرمه الجسيم \* ان يدور ذكر هذا الدائر مع المدار  
في جميع الادوار \* ما دار الفلك الدوار \* وان يجعل  
بذل مجهودي خالصا لوجهه الكريم \* وسببا لنيل جنات  
النعيم \* فاقول قال ختم المجتهدين \* حافظ الحق والدين \*  
ابو البركات عبد الله بن احمد بن محمود النيسفي  
طالب الله ثراه \* الحمد لله الذي هدانا لهذا الصراط  
المستقيم والصلوة على من اختص بالخلق العظيم وعلى  
آله الذين قاموا بنصرة الدين القويم اعلم ان اصول  
الشرع \* اني ادلة الشارع <sup>الشرع</sup> والمشرع واللام للجنس

فيتناول العلل والأسباب والشروط والأحكام ومجموع  
 هذه نثبت بالدلالة وإن لم يثبت الكل بكل منها وبإضافة  
 الأصول إليه خرج الدليل العقلي إرادة الشريعة أي  
 الدين المشتمل على الأصول والفروع إلا أن البعض كالعلم  
 بوجوه الصانع وبعض صفاته كالسموة والقدرة لا يثبت  
 بها كل ما يتوقف العلم بصدق الرسول على العلم به  
 لا يمكن اثباته بالنقل أي بالكتاب والسنة والجماع  
 والألزم الدور والرابع عن العقدة إليه لأن ما سوى  
 القياس لا اختصاص له بالفقه والشرائع أعم \* ثلاثة \*  
بالاستقراء \* الكتاب والسنة والجماع الامة \* وله  
 مع تفاوت ما بينهما لم يتوقف في اثبات الحكم على شئ  
 والقياس يتوقف على المقبس عليه فلك افرد بالدكر  
بقوله \* والاصل الرابع القياس \* ولأنه أصل من حيث  
إضافة حكم الفرع إليه فرع من حيث أنه مستنبط منها  
ولأنه مظهر لا مثبت إذا الحكم حقيقة يضاف إلى العلة فهو  
أصل في الإظهار فرع في الإثبات ولأن أثره في تغيير حكم  
النص من خصوص إلى عموم فهو أصل لوصف الحكم فرع  
لأصله ولأنه ظني \* أما الكتاب فالقرآن \* أي المترتبة

احترازاً عن الكلام النفسي وبقره \* المنزل \* عن غير  
 الكتب السماوية وبقره \* على رسول الله \* أي على رسولنا  
 عما نزل على غيره وسالم يقل من الرُوحى لم يدخل لفظه  
 لأنه ليس بمنزل ولا معناه لأنه ليس بمقر وبقره  
 \* المكتوب في المصاحف \* مما نستثت ثلاثه وبقي احكامه  
 نبيهم الشيخ والشهيدة اذ اذنيا فرجهم ما نكالا من الله  
 وبقره \* المنقول عنه نقلاً متواتراً \* عما اجتمع بمثل  
 مصنف ابى وغيره. منا نقرأ بطريق الآحاد كقره فعلة  
 من ايام اخر متتابعات وبقره \* بلا شبهة \* عما نقل  
 بطريق الشهرة كقراءة عبد الله بن مسعود فصيام ثلثة  
 ايام متتابعات وهذا على قول البصاص فالشهر وعنده  
 احد قسمي المتواتر وعلى قول غيره تاكيد وترك الاعجاز  
 وذكر العوارض يؤذن بانه رسم والمراد بالمصاحف المعنى  
 اللغوي لا العرفي فلا دور \* وهو \* اي القرآن \* اسم للنظم  
 والمعنى جميعاً \* لأنه معجز والا عجزاً يتعلق بهما وفي  
 الاجتزاء بالمعنى في الصلوة عند ابى حنيفة رح وهاء  
 قال اصح رجوعه فلذ لم يقل الا انه لم يجعل النظم ركناً  
 لازماً لحقها وانما يعرف احكام الشرع \* الثابتة بالقرآن

ان  
 انزل على غيره  
 رسول الله  
 المعنى  
 ما نزل على غيره  
 كقراءة عبد الله بن مسعود  
 حنفية  
 الدار الى غيره  
 عليه السلام  
 عبد الله بن مسعود

\* بمعرفة اقسامهما \* ضرورة نوقف معرفة المذلول  
 على معرفة الدليل \* وذلك \* اى المذکور من الأقسام  
 \* اربعة \* بالاستقراء والمراد بالاقسام التقسيمات لانه قسم  
 اللفظ بالنسبة الى المعنى باعتبار وضعه لديهم باعتبار  
 استعماله فيه ثم باعتبار ظهور المعنى عنه وخطابه منه  
 ثم باعتبار كيفية دلالة عليه \* الاول فى وجوه دلالة  
 النظم صيغة \* اى همزة \* ولغة \* اى مادة ان احتملت  
 الكلمة التخييع والافيد لا لتبدل بحسب المادة والضرورة على  
 شيعى واحد كالحرف \* وهى اربعة الناص والعام والمشارك  
 والمأول \* لان اللفظان وضع بازاء فرد فخاص او بازاء  
 افراد اما متفقة السند ودفعام او مختلفة ما من غير ترجيح  
 فرد منها بدليل ظنى فمشارك او متعد فمأول \* والثانى  
 فى وجوه البيان \* اى اظهار المعنى او ظهوره للسامع  
 \* بذلك النظم \* مركبامع المعنى \* وهى اربعة ايضا الظاهر  
 النص والمفص والمكتم ولهذه الاربعة اصداد تقابلها \*  
 لابد من ذكره \* فمعرفة الشيعى يتأكد بذكر ما يقابله  
 \* وهى الخفى والمشكل والمجمل والمتشابه \* لان الكلام اما  
 ان يكون ظاهرا المراد وحيث ان لم يقتصر بقصد التكلم



قنطرة وان اقمرون بل فان احتملت التخصيص او التأويل  
 فنقص والا فان قبل التسخيم فمفسر والا فمستحكم او لا يكون  
 وحينئذ امان ان يكون خفاءه بعارض غير الصيغة او لا فان  
 كان فهو التسخي وان لم يكن فاما ان يمكن اذراك المراح  
 منه بالتأمل فمشكل او لا وحينئذ ان كان مرجح البينان  
 فيجعل والا فمتشابه ولم ينتظم هذه في سلك واحد لان  
المشرد هو البينان والاربعة الاول اتم فيه \* والثالث في  
وجوه استعمال ذلك النظم هي اربعة ايضا الحقيقة  
والاجاز والضرب والكناية \* فاللفظ ان استعمل في موضوعه  
فحقيقة والافبياز وكل منهما ان ظهر مرادة استعمالا  
فصريح والاكناية \* والرابع في معرفة وجوه الوقوف  
على المراد \* والمعاني \* بين ذلك النظم وهي اربعة ايضا  
الاستدلال بعبارة النص وباشارته وللالته وباقضاءه \*  
 فالنظم المتمسك به في اثبات المدعى امان ان يكون التمسك  
 بنفسه او بايمانه والالم يصح التمسك فان كان الاول فان  
 سبق للمدعى بعبارة والا فاشارة وان كان الثاني فلان اؤضى  
 الية لغة دلالة والا فاقضاء وقد علم به ان هذه من  
 اقسام النظم حقيقة ثم جميع الاقسام مع المقابلة عشرون

موبعد وحود هذه التقاسيم في الكتاب لا بد من القبول  
 وقرله تعالى منه آيات فيكمات من ام الكتاب واخر  
 متشابهات لا حاصر فيه يدل على انتفاء غيرهما وبعد  
معرفة هذه الاقسام قسم خامس \* يتوقف عليه معرفة  
 رتلك الاقسام فكانه تقسيم خامس \* يشتمل الكل \* فهو  
 تقسيم المعرفة كل قسم من العشرين ووجه التخصيم ان  
 معرفة الخاص مثلا اما معرفة معناه اللغوي او معرفة  
 معناه الاصطلاحي او معرفة حكمه او معرفة مقدار قوته  
عند التعارض وعلى هذا الباقية \* وهو اربعة ايضا معرفة  
 مواضعها \* اى المعانى اللغوية ومسميت مواضع لانها  
 ما تجد الاصطلاحية \* وترتيبها \* اى عند تعارض ايها  
 الاولى \* ومعانيها \* اى الاصطلاحية \* واحكامها \* اى  
 الاثار الثابتة بها لتجربوت الحكم بها قطعا وظنا او  
 وجوب التوقف ولزذ كرتيبيها آخر الكان احسن واذا  
 كان موزع هذا التخصيم هو معرفة كل قسم من العشرين  
 لانفس كل قسم منها فلا يلزم من هذا التخصيم ان يكون  
 الاقسام ثمانين وتاويل ذلك ان معرفة الاحكام يتوقف  
 على معرفة عشرين قسمها ومعرفة كل قسم منها على اربعة

اقسام فيكون ما يتوقف عليه معرفة الاحكام ثمانين قسما  
\* اما الخاص \* وهو من اختص فلان بكذا اي انفرده \* فكل  
لفظ \* كالجنس \* وضع لمعنى \* اي المفهوم واحد فقط عينا كان او  
معنا فصل من المهمل والمشارك ايضا \* معلوم \* من الجملة  
ظاهر الانه لمعنى غير معلوم للسامع وقلنا ظاهر الخروج  
بماصل التقسيم \* على الا نفراد \* عن العام واريك بالا نفراد  
تناول اللفظ معنى واحد امع قطع النظر عن الافراد فرجال  
الا نفراد فيه لان افراده منظورة ولا يرد الثلاثة لان معناه  
ذواجزاء لا ذوافراد والمثنى للتعيين كالعدد لا كالجمع  
ولفظ كل بمعنى المجموع وبهذا المعنى يصدق المعرف على  
المعرف وعلى كل فرد \* وهو اما ان يكون مخصوص الجنس  
او مخصوص النوع او مخصوص العين كالثمان ورجل وزيد  
وحكمة انه يتناول المخصوص \* الى مدلوله \* قطعاً بحيث  
ينقطع ارادة الغير واحتمال ارادة الغير لا يقدر حينئذ  
بغنى القطع لان الاحتمال صفة اللفظ وهو صلاحيته لارادة  
غير الموضوع له وارادته هو المحتمل والقطع يرجع الى  
المحتمل لا الى الاحتمال اذ لا انقطع بالكلية يسمى محكما  
والم يقل ويقمنا لان اليقين هو الثبوت ولا نزاع في ثبوت

مدلول له وانما هو في الطبيعة\* ولا يستعمل البيان انكوله  
بيننا\* فلو بين لزم اثبات الثابت\* فلا يجوز السابق  
 التعديل\* اي الطمانينة في الركوع والسجود والقيام  
 بينهما والقعدة بين السجدين\* باير الركوع والسجود\*  
 بما ناعى سبيل الغرض لقوله عليه السلام لمن خيفت  
 الصلوة قم فصل فانك لم تصل لان البيان بعد الاجمال  
 والا يلزم النسخ والاجمال لانه بين فالركوع الميلان عن  
 الاستواء والسجود وضع للجنبته على الارض فلم يصلح بيانا  
 فيلحق به الحاق الفرع بالاصل لم يصير واجبا\* وبطل  
 شرط الولاة\* اي التتابع كما هو عند مالك ربح لمواظبة  
 عليه السلام بلا ترك\* و\* شرط\* الترتيب\* كما هو عند  
 الشافعي ربح لقوله عليه السلام وابدء وابدأ بالله تعالى  
 \* والتسنية\* كما هو عند مالك ربح لقوله عليه السلام  
 لا وضوء لمن لم يحسم\* والنية في آية الوضوء\* كما هو عند  
 الشافعي ربح لقوله عليه السلام الاعمال بالنيات وانما  
 بطل لان الوضوء عمل ونسيح وهما بينان فلا بيان بشهر  
 الواحد فالعمل بد نسيح ولم يجب النية واخروا نها الشبهة  
 بما هو ظني الشهرة والدلالة بخلاف التعديل\* و\* بطل

شرط \* الطهارة في آية الطواف \* بقوله عليه السلام الطواف  
 بالبيت <sup>بهمزة</sup> صلاتاً ولا أجمال لأن الطواف الشرعي بين اذ لا  
 أجمال في حق الطهارة وإنما هو في حق المقدار والابتداء  
 كمسح الرأس مجمل في المقدار ون التثنية لأن اللفظ  
 لا يستعمل الزيادة على فعل المصح \* و \* بطل \* التاويل  
 بالاطهار في آية التبرص \* كما ذهب إليه الشافعي رحمه الله تعالى  
 أن التاء تدخل على عدد المذكروا الحيض مؤنث لادائه  
 إلى إبطال لفظ الثلاثة فالاطهار لو أريد به والطلاق <sup>جس</sup> شرعاً  
 في الطهر فهو أن لم يعتد من العدة يجب ثلاثة اطهار وبعض  
 طهر وان اعتد كما هو عند الخصم فطهران وبعض طهر  
 والأزدياد في الحيض لعدم اعتداد حيض فيها طلاق  
 لا يعبأ به لندارته ولأن الطلاق في الحيض مهور شرعاً  
 والتاء <sup>جس</sup> للحمل على لفظ القروء ويرد عليه نقض ما قيل في  
 مسألة الهدم وببأنه إن وطئ الزوج لثانتي يهدم  
 الطلقة والطلقتين عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله  
 وعند محمد وزفر والشافعي رحمه الله لا واصل المسئلة أن وطئ  
 الزوج الثاني في الثلاثة قطعاً مثبت حلاً جديداً عندهما  
 وغاية الحرمة الغليظة فقط عندهم قالوا إن الله تعالى جعله

غاية لها بقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ولا تأثير لها في  
اثبات ما يصاد المغيب بل هي منهيته وبعد انتهاء المغيب أثبت  
الحكم بالسبب السابق الذي طهر اثره وهو كونها من بنات  
آدم عليه السلام كما في الايمان الموقه فجعله مستبها حلا  
جدد بل لا يكون عملا بالكتاب بل ابطاله لان كونه غايه  
يمتضى ان يكون وجوده وعدمه قبل الثلث بمنزلة واحدة  
كما في والله لا اكلم فلانا في رجب حتى استشير اياه فاستشاره  
قبل رجب لا بعتر حتى لو كلمه فيه قبل الاستشارة حلت  
لان غايه الشئ كالبعض له فلا ينفصل عنه فتلغوا قبل  
المغيب \* وقال \* مسئله الزوج الثاني بحديث العميلة  
لا بقوله حتى تنكح زوجا فلا يتجدد ما قلتم ببيان انه عليه  
السلام غيا بعد العود الى ذوق العميلة فاذا رجع الذوق  
يثبت العود لان حكم ما بعد الغايه يخالف ما قبلها وذا  
حدث فلا بد له من سبب جديد فيضياف الى البتة حول  
بخل الى اصل الخلق فانه كان ثابته قبل الحرمة الغليظة  
لكن اختلف حكمه بما عترض الحرمة فاذا انتهت اضيف  
الخلق الى السابق فاما العود كما كان ثابته قبلها وانما وجد  
بعد الذوق فكان حاد ثابته او رد عليه ان المغيا بعد مولاية

العود لا يعد ثم العود لان بالذوق ينتهي عدمها لاعد م  
 لعد م تثبت العود بمجرد الذوق واذا كان المغياذ لك  
 لا يمكن ان يقال ولاية العود لم تكن ثابتة قبل حرمة  
 الغليظة وانما تثبت بعد الذوق فيضاف الحل اليه لا الى  
 السابق لجواز ثبوتها قبله فان رعة ان طلقها ثلثا متفرقا  
كأن له ولاية العود قبل الغليظة فلم قلتم انه طلقها دفعة  
 واجيب عنه بان الشك وقع في ثبوت الولاية قبلها وهي  
 لم تكن ثابتة فلا يثبت بالشك فكانت حادثة فيضاف الى  
 الذوق ثم لما كان مثبتا للحل في الثلاثة كان متممها له  
 فيما دونها لانه وان ثبت لكنه قاصر فكان متممها له واجزاء  
 الحكم وان لم يوزع على اجزاء الشرط فلا اقل من شبهة  
 التوزيع كيف والباب باب الحرمة قيل ولو سلم كمال الحل  
 فيما دون الثلث لان زواله متعلق بالثلث فلا يثبت قبله  
 شيء من الحكم لا امتناع التوزيع لكن نقول لما لم يصب وهو  
 المذكور قد وجد ممكننا اعتبارا فيعتبر وكيف وفيه فائدة  
 انها لا تحرم الا بثلث مستقلات كاليمين بعد اليمين ثم  
 اذ اوجب اثبات الحل لهذه الفائدة ينتفى الحل الاول به  
 اقتضاء كالبيع اذا عقد بالف ثم جد به باكثر يصح الثاني

وينفخ الأول فلا يقال يمتنعني أن يدل ذلك على أن الأول هو الأول  
 التطليقات ثلثا بهذا اللفظ وان واحد أو ثلثين بأول  
 ويلزم عليه أن ثبوت الثاني موقوف على انتفاء الأول ولو  
 توقف انتفاء الأول على ثبوت الثاني كان دورا ويرد عليه  
 أيضا ما قال الشافعي ربح في آية المهرقة أن القطع لعط خاص  
 وضع لغنى معلوم وهو الإبانة ولا دلالة له على انتفاء الضمان  
 ولا على بطلان عصمة المال وانتقالها إلى الله تعالى فالقول بان  
 القلع واجب هنا وليس بعمل بالشخص بل موزيادة عليه  
 بالرأي أو بخبر الواحد لا غرم على السارق بعد ما قطعت  
 يمينه فقبل في حرابه \* وبطلان العصمة من المهرق \* أنها  
 كان \* بقوله جزاء \* أي بنص مقررون به \* لا بقوله ما قطعوا \*  
 بيانه أن الجزاء إذا أطلق في معرض العقوبة يراد به ما يجب  
 حاله حاله نفع بمقابلة فعل العبد فكان القطع حقا خالصا  
 لله تعالى بمقابلة فعل العبد وإذا كان خالصا حقا وجب أن  
 يكون الجنائية على حقه تعالى بأن يكون محلها جراما لعينه  
 كالخمر لا جراما لغيره وهو حق العبد والالكاف سباحا في  
 ذاته بالاباحة الأصلية ومثل هذا لا يوجب الجزاء لله  
 كشرط عصير الغير ولأن الجزاء إما من أخري بمعنى قضي أو



من جزؤه بمعنى كفى قتل على الكمال وذاعلى كمال الجنائية  
بان يكون الفعل حراما لعينه ليكون الجزاء على وفق  
الجنائية ومع بقاء العصمة حقا للعبد لا يكون الفعل حراما  
لعينه فيكون مباحا في ذاته الى اخر ما مر ثم نقول انه  
تج جعل المال قبل السرقة محترما لحق العبد بلا استبقاء  
حق له انه تع بدليل صحة تصرف العبد فيه بما وجوب  
الضمان له بالالتلاف لا لله تعالى ثم اوجب الجزاء بسرقة  
حقا لنفسه خالصا فعلم انه استخلص الحرمة لنفسه وهي  
واجبة فلم يبق للعبد ضرورة كالعصير اذا اتخمر ولا  
استخلاص في قتل الصيد المملوك وجزاءه بالجنائية على  
الا حرام او الحزم بدليل وجوبه في غير المملوك وبه  
لم يصر حق العبد مقتضيا به فوجب الضمان قيل على  
الاول لانسلم انه يلزم من كون الجزاء خالصا حقه تعالى  
كون محل الجنائية حراما لعينه سببا ان الجزاء في مقابلة  
الجنائية لا المحل فاراد استخلاص الجزاء حقا له لزم وقوع  
الجنائية على حقه خاصة لا في حق غيره واما كون المحل  
حراما لعينه فلا سلم لان الله يلزم من جريمة الجنائية حرمة  
المحل لكن حقا له لا لعينه اذ يجوز ان يكون حرمة له لينهيه

لا معنى فيه كيف ولو حرّم لعينه لم يحل للمسروق منه حال  
 بقائه بعد القطع ولو صحّ هذا الزم أن لا يحل المزينة لزوجها  
 بعد رجم الزاني بقوله ثلّا اي جزاء معين ما ذكرتم سلمنا  
 أنه يقتضى التهمة لعينه تكن عندنا ما ينبغي له لأنه لو حرّم  
 لعينه كالخمر والميتة لزم أن لا يجب القطع ولو فرق بعصمة  
 المسروق قبل الحرقه بحلاف الخمر فنقول سقوط العصمة  
 أن لم يمنع القطع فلا أقل من إيراد الشبهة سلمنا ذلك لكن  
 لم قلتم أنه إذا حرّم لعينه لم يحرم لغيره لم لا يجوز أن يحرم  
 بحرمته كثراب الخمر المملوكة للذمي بل كمال الجزاء  
 يستدعي كمال الجنائية بأن يحرم لعينه ولغيره معاً لأن  
 هذه أكمل جريمة مما حرّم لعينه فقط وعلى الثاني سلمنا أن  
 كمال الجزاء يستدعي كمال الجنائية لكن لم قلتم أن الجنائية  
 إذا اكتملت كان الفعل وهو الحرقه جراً ما لعينه لم لا يجوز  
 أن يحرم لنبيه مع سلمناه لكن لم قلتم إذا حرّم الفعل لعينه  
 حرّم المحل لعينه وهو المحروق حتى لا يبقى العصمة حلاً  
 للعبد لم لا يجوز أن يحرم للفعل لعينه والمحل لغيره لأن  
 الجزاء إنما يقابل الجنائية لا المحل بل يجب أن لا يحرم  
 المحل لعينه ولا يلزم حرمة في حق المسروق منه ولعلهم

وجوب القطع للشبهة سلمنا لكن لم لا يجوز ان يحرم لعينه  
ولغيره معا كما مر والجواب ان حرمة الفعل لعينه يستدعي  
حرمة المحل كذلك لك والاقصرت حرمة الفعل بالنظر الى  
المحل فقصرت الجنائية والجزاء يستدعي كما لها وحله  
للمهر وق منه حال البقاء بعد القطع بالا جماع وكذا قوله  
فكلا لا متروك بالا جماع وسقوط العصمة وان اورثت شبهة لكنها  
لم يعتبر بالا جماع ولا يجتمع السرمان لعينه ولغيره  
للتضاد لان احدهما يقتضي الاباحة لذاته والاخرى  
تنفيها وخمر الذمي حرمت لعينها ووجوب القيمة  
لتعلق حق الذمي لالانها جرام لغيرها \* ولذلك \* اي  
لتناول الشاخص المخصوص قطعاً \* صح اي قاع الطلاق بعد  
الشلع ووجب مهر المثل بنفس العقد في المفوضة \* بالكسر  
والفتح والتفويض التزويج بلا مهر وصورته ان تأمر البالغة  
وليها بتزويجها بلا مهر وهي من حيث انها فوضت امرها  
اليه مفوضة ومن حيث ان وليها زوجها بدونه مفوضة  
\* وكان المهر مقدرا شرعاً غير مضاف الى العبد \* خلافا  
للشافعي رح في الكل \* عملاً بقوله تع فان طلقها فلا تحل  
له \* فقد وصل الطلاق بالافتداء بالمال وهو الشلع فصاركانه

قال فان طلقها بعد الخلع فمن لم يبرأ يقاعد بعد الخلع  
لم يكن عاملا بالفاء ولا يقال فعلى تقدير الوصل بالافتداء  
لو كان فان طلقها بينان شرعية يلزم ان يكون الطلقة الثالثة  
قبل الخلع غير مشروعة عملا بالفاء ولو كان بيان مباشرة  
يلزم ان يكون عد ذ الطلاق اربعانا نقول نعم يكون اربعاً لو  
اريد بقوله مرتان التثنية ولو اريد التكرير لاف المعنى فان  
طلقها ثالثة بعد الطلاق حقيقة وبعد الخلع الذي هو طلاق  
حكمنا اولاً بالافتداء ينصرف الى الطلقتين المذكورتين  
لانها بيان طلقة اخرى اي لاجناح عليهما في الافتداء في  
الطلاقين ثم رتب الله على الافتداء الثالثة ثم اذ اثبت  
لسوق الصريح بالباثن في المطلقة على مال يشبه في  
المختلعة ايضا على ان بيان الطلاق بنوعيه بمال وبغير  
مال لا ينافي ثبوت الخلع بالآية كيف والافتداء يدل  
عليه لان الله تع ذكر الطلاق المعقب للرجعة مرتين ثم  
افتداء وما وني تخصيص فعلها تقرير الزوج على ما سبق  
وهو الطلاق فلا يصير العدد اربعاً لان ذكر الخلع ليس  
لبينان نوعي الطلاق فقوله فان طلقها يترتب على المجموع  
ففي حق الاول وقومنا وني حق الخلع من حيث صلاح

الترتيب قافهم والشافعي رح يقول المختلعة لا يلحقها  
الصريح لاتصال فان طلقها بالاول لا بالافتداء كما ذكرنا  
\* و\* عملاً بقوله تع \* ان تبغوا اي النساء \* باموالكم \* فانه  
احل الا تبغوا مملصقاً بالمال فالقول بتراخيها الى وجود  
الوطي كما قال الشافعي في المفوضة ترك العمل بالخاص  
بالرأى \* و\* عملاً بقوله تع \* قد علمنا ما فرضنا عليهم \*  
اي ما قدرنا على المؤمنين من المهور \* في ازواجهم \*  
فالفرض هو التقدير على ما فسر فكان المهر مقدراً شرعاً فمن  
لم يجعل مقدراً كان مبطلاً للكتاب او الفرض على ما في  
الكشاف اصل في القطع مجاز في التقدير وكونه مجازاً  
في التقدير لا ينافي الخصوص اذ ضمير المتكلم دلي على ان  
الموجب والمقدر هو الشارع والمفروض الى العبد تقديره  
كالشافعي في هذه المسئلة واختار ايجابه وتركه كافي المفوضة  
مبطل لموجب ضمير المتكلم ومنه \* اي من الخاص \* الامر \*  
لوجود جده فيه \* وهو قول القائل لغيره على سبيل  
الاستعلاء فاعل \* ونحوه كنزال فالقول يخرج به الفعل  
والاشارة على سبيل الاستعلاء الالتماس والدعاء وهو  
اعم من ان يصدر من الاعلى او من الادنى وافعل اوجبت

عليك ولا اختلاف في ان الامر حقيقته في القول وانما هو  
 في الفعل فلذا تعرض لمقصود المعنى دون اللطاف لئلا  
 \* ويختص مراده \* اي الوجوب \* بصيغة \* اذا البعض  
 وافقنا في ان افعال خاص في الوجوب الا انه يقول الوجوب  
 يثبت بالفعل ايضا فتعرض لما هو المقصود فلذا افعال  
 \* لازمة \* لان الصيغة لما الزمت الوجوب لا يوجد هو بدونها  
 \* حتى لا يكون الفعل \* اي فعل النبي عليه السلام  
 \* موحيا خلا فالبعض اصحاب الشافعي راح للمنع عن  
 الزمان \* لما رآه النبي عليه السلام فواصل اصحابه  
 فها هم عنه \* و \* المنع عن \* حلع التعال \* ما لكم خلعتكم  
 فهاكم بئذ ما خلع لعلته في الصلوة ولو كان الفعل موحيا  
 لصار امرا بامانم شكرنا \* وانما نسمى الفعل به \* اي بالامر  
 ونما سر فرعون بزحيد اي فعله \* فنجاز الاله سببه \* اي  
 لان الامر بسبب الفعل فاطلق السر السبب على المسبب  
 \* والوجوب استفيد بقوله عليه السلام صلوا كما رايتهموني  
 اصلي لا بلفعل \* ولوا وجيب لما احتجيج الى قوله صلوا  
 \* ومنجبه \* اي حكمه \* الوجوب \* عندنا \* لا المندب  
 والاباحه والتوقف سره كان الامر بعد النظر او قبله \*

فيه نفى قول من يقول بالاباحة والندب بعده وأعلم ان  
افعل استعماله معان كالاجاب والاباحة والندب والاصل في  
الاستعمال الحقيقة فيجب التوقف قلنا لو وجب معنا  
لو جب في النهي ايضا لاستعماله في معان واذا انتفى  
الاشراك كان موجبه واحدا وهو الاباحة عند بعضهم لانه  
ادنى ما يصح بالامروا والندب عند آخرين لانه لطلب  
المأمور به فلا بد من ترجيح جانب الوجود قلنا الامر طلب  
فمطلقه ينصرف الى الكامل وذا بالوجوب اذ لا قصور في  
الصيغة ولا في ولاية المتكلم وانما قلنا بالوجوب \* لا انتفاء  
الخير \* التي هي من لوازم الاباحة والندب \* عن  
المأمور بالامر بالنص \* وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى  
الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم فينتفي  
الملزم ويثبت الوجوب لثبوت ملزمه وهو انتفاء الخيرة  
\* واستحقاق الوعيد \* الذي يستلزم الوجوب \* لتاركه \*  
فلا يخدر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او  
يضييهم عذاب اليم اي في الآخرة \* وكذا دلالة الاجماع \*  
فانهم اجتمعوا على ان من يريد طلب الفعل لا يجد لفظا  
يظهر مقصوده سوى الامر فهذا يدل على ان المطلوب منه

الرجود ولا وجود الآ بالرجوب \* والمقول يدلان عليه \*  
 ومهران الإيجاب معنى مقصود فلا بد له من لفظ يشخصه  
 ومنه لم يفصل بين امر قبل الخطر وبعد \* ومن قال  
 بالاباحة بعده يستدل بنحو قوله تع فاضطاد \* ومن قال  
 بالنوب بعده يستدل بنحو قوله تعالى وابتغوا من فضل  
 الله ويطلبه الامر بعد الخطر للرجوب كقوله تع فاذا انسلخ  
 الاشر السرم فاعتلوا المشركين وانما يثبت ذلك في  
 الآيتين بدليل اي بدليل خارجي \* واذا اريد به \* اي  
 بالامر \* الاباحة والندبه \* اختلف فيه \* ف قيل انه حقيقة  
 قاصرة لانه \* اي لان كلا منهما \* بعضه \* اي بعض الرجوب  
 فكل واجب منكوب ومباح والتميز اسم لغير الموضوع له  
 والغير لا يطلق على الجزء فانه ليس عينا ولا غيرا \* وقيل لا  
 لانه جازا صله \* اي تعداه واختلف من قال بالرجوب في  
 افادته التكرار ومعناه ان يفعل فعلا ثم يعود اليه فعند  
 ابي اسحاق يوجب له ان يضرب بمختصر من اطلب منك  
 الضرب وهو عام بلام الاستغراق وعند الشافعي راح  
 لا يوجب له لكن يستعمله لما من الاختصار غير ان المصدر  
 بكرة في موضع الاثبات فيمنع على احتمال العموم بخلاف



المصداق في النهي لانه نكرة في موضع النفي والفرق بين  
 المرجح والمحتمل ان الاول يثبت بلا قرينة والثاني بها  
 \* وعندنا \* لا يقتضي التكرار ولا يحتمله اصلا سواء  
 كان معلقا بالشرط \* نحو وان كنتم جنبا فاطهروا \* او  
 مستحصرا بالوصف \* نحو السارق والساqrقة فاقطعوا ايديهما  
 لان الشرط كالعلة والوصف مثل الشرط \* ولم يكن كذلك  
 لكنه \* اي الامر <sup>بالفعل</sup> يقع على اقل جنسه ويحتمل كله  
 بدليل وهو النية حتى اذا قال لها طلقي نفسك \* يوجب  
 الثالث على الاول ويحتمل الاثنين والثالث عند الشافعي  
 ر. ح. وعندنا انه \* يقع على الواحد الا ان ينوي الثالث \* لان  
 الثالث واحد جنسا \* ولا يعمل نية الشنتين \* لانه غير  
 محتمل \* الا ان تكون المرأة امة \* لان ذلك جنس طلاقها  
 \* لان صيغة الامر مختصرة \* لمعناها \* من طلب الفعل  
 بالمصدر الذي هو فرد \* سواء قد رجع او منكرا \* ومعنى  
 التوحيد سرعي في \* جميع \* الالفاظ الرحدان وذلك \*  
 التوحيد \* بال فردية \* حقيقة \* وبالجنسية \* حكما  
 لكونه واحدا من حيث المجموع \* والمثنى بمعزل منهما \*  
 لكونه عددا محضا لا دلالة للفظ عليه ولا يدل انتهاء

النخصر من فيما هو فرد حكما الى الواحد على وفروحه على  
 المتخيل لان ذابا لدليل كوقوع الثنتين في النسب طالق  
ثنتين \* وعند الشافعي روح لما احتمل التكرار تملك ان  
تطلق نفيها ثنتين اذا نوى الزوج ذلك وما تكرر من  
 العبادات \* كالصوم والصلوة \* فباسبابها لا بالوامر \* لان  
 التكرار لو كان بهالا يستغرق الاوقات للوامر الاوامر \* وكذلك  
اسم الفاعل يدل على المصدرة ولا يجتمع العدى \*  
لان كالا مبر \* حتى لا يرد بآية المارقة الاسرة واحدة \*  
 لان كل المركات لم يرد اجبا عما فيراد الواحد \* وبالفعل  
 الواحد لا يقطع الايد واحدة \* واليمنى تعينت اجما عما  
 بالقول بقطع اليسرى بهذه الآية مردود ولو اجتمع  
 العدد لجاز ان يثبت قطع اليسرى بها كاليمنى وانما  
 تكرار الجلد بتكرار الزنادون القطع لبقاء محل التحكم  
 وهو البدن في الاول وعدم مسئلة في الثاني وهو اليمنى  
 اذ حكم المارقة قطعها وبقطعها لم يبق المجل \* وحكم الامر  
 نوعان اداء وهو تسليم نفس الواجب \* اي عيئته موقفا  
 او غير موقت \* بالامر \* حقيقة او حكما قيد بالواجب  
 ليخرج اداء النفل اذ الكلام في اداء ما هو موجب

الامر بعينه ليخرج القضاء وبئلا مخرج الواجب  
 بالسبب كاداء الصوم في السفر والدين المؤجل قبل الاجل  
 قال وجوب بالسبب متاثر للوجوب بالامور فالواجب  
 بالسبب وصف في الذمة وبالا مراتيان فعل يحصل به فراغ  
 الذمة فاضافة الوجوب الى الامر حقيقة لا توسع \* وقضاء وهو  
 تسليم مثل الواجب به \* ولا يرد صرف العصر الى الظهر  
 بنية القضاء لان المراد بالمثل ما ثبت به عرضا عن الفائة  
 كما اريد بعينه ما ثبت بالامور ابتداء والعصو ثبت به ابتداء  
 فلذا لم يقل من عندة وقضاء المغمى عليه والمجنون تسليم  
 مثل الواجب بالامر قد يرا \* واما سبة بينهما \* يستعمل  
 احد هما مكان الآخر \* تحوفا اذا قضيت الصلوة اي اديت  
 ويقال ادنى ما عليه من الدين \* حتى يجوز الاداء بنية  
 القضاء وبالعكس والقضاء \* اي بمثل معقول \* انما يجب  
 بما يجب به الاداء \* وهو الامر \* عند المحققين \* لا بنص  
 مقصود منبذ \* خلافا للبعض \* يقول الاسر اذا قيد بوقت  
 لا يكون الفعل في غير عيادة بهذا الامر فيحتاج الى امر  
 آخر جازان يكون الفعل مصلحة في وقت دون غيره حتى  
 خضعت الصلوة والصوم باوقاتهما ولان القرية عرفت في

وقتها اذا فأت شرف الوقت لا يعرف لها مثل الا بنقض ولنا  
 ان الشرع اوجب القضاء في الصوم والجمعة بقوله نع معة  
 من ايام اخر وبقوله عليه السلام من نام من صلاة او نسيها  
 فليصلها اذ اذكرها فان ذلك وقتها الحديث وهو معقول  
 لان الرأجب لا يسقط الا بالانبات او بالاستقاء او بالعجز  
 ولم يوجد فيثبت القضاء في غيرهما كما لمندورات قيا سالا يقال  
 هذا الاعتراف بوجوب القضاء فيهما بنص لانا عرفنا به ان  
 الرأجب لا يسقط بخروج الوقت وان هذا النص طلب لتفريع  
 الذمة منه لا ليجاب مبتدأ كلف والضمير في يصلها  
 للصلاة التي اوجبت بالامر الاول والوقت لم يقصد لان  
 معنى العبادة في كونه عملا بخلاف هوائ النفس  
 او تعظيم الله وهذا لا يختلف باختلاف الوقت فلم يسقط  
 بسقوطه ما هو المقصود وهو اصل العبادة ولا يرد عليه  
 عدم صحة الاداء قبل الوقت لان ذلك ليس لكون الوقت  
 مقصودا بل لانه اداء قبل السبب ووجوب القضاء على  
 البناء لا يخرق القاعدة بقاء على ان الامر لم يتحقق والقضاء  
 واجب لانه مخاطب بقدره ويرد عليه لوجوب القضاء  
 بالاول لم ينبغي ان لا يجب القضاء بصوم مقصود \* فيما اذا

تذرا ان يعتكف في رمضان فصام \* الشهر \* ولم يعتكف \*  
اذ لا اثر للسبب في ايجاب الصوم لاضافته الى وقت لا اثر  
للتذير في ايجاب صومه اصلا فقال \* انما وجب القضاء بصوم  
مقصود لعود شرطه \* اي شرطا الاعتكاف وهو الصوم \* الى  
الكمال الاصلي \* وهو ان يجب مقصود ابالنذر والزوال  
العارض \* لان القضاء وجب بسبب آخر \* فصار كمن نذر  
ركعتين من طهر ا قصد الارض عليه لاداء المندور واذ ا  
انتهى لزمه بالسبب الاول لزوال العارض \* والاداء انواع \*  
ثلاثة \* كامل \* ما يؤدى برصفه الذي شرع \* وقاصر \* ما  
لم يؤد به \* وما هو شبهه بالقضاء كالصلوة بجماعة كامل \*  
لتوفر حقها عليهما من الواجبات والسنن والاداب \* واداء  
الصلوة منفردا \* قاصر لسقوط الجهر وهو صفة كمال بدليل  
وجوب السجدة بتركه \* وفعل اللاحق \* كما مؤتم المحدث  
يتروضا ويعود \* بعد فراغ الامام \* اداء باعتبار الوقت وقضاء  
لا به يقتضي ما انعقدت له تحريرة الامام بمثله وهذا  
يشبه القضاء باعتبار الوصف فكان اداء يشبهه القضاء  
\* حتى \* اي لانه \* لا يتغير فرضه بنية الاقامة \* باعتبار  
انه قضاء وان لم يقرغ يتم اربعا لانه اداء فيتم بالاقامة

لئلا يفسد الموقوف فانه مؤبد \* ومنها \* التي ابرأ الإبداء في  
حقوق العباد فالكامل \* زد عيسى العصور \* ثم وصف ورد عليه  
العصب \* والتا ضرر \* مشعورا بالحياة \* لانه اداء لا على  
وصفه \* و \* المشد بالقضاء فيما اذا وقع \* امها وعمل غيره \*  
عيسا \* وتعليمه لها بعد الشراء \* وهذا اداء لانه تسليم  
عيسى الواجب يشد القضاء لان تبدل الملك كتبدل العبيد  
شرا \* حتى تغير \* هي باعتبار معنى الاداء \* على القول \*  
كأنك ان في ملكه قبل التسليم وباعتبار حقه القضاء  
لا يشت له الملك قبل التسليم والقضاء \* و \* لذا \* يفتد  
اعتاقه \* فيه لانه مملوكه قبل التسليم والقضاء \* دون  
اعتاقها والقضاء ابرأ \* ثالثة ايضا \* بمثل معقول \* مدارك  
بالعقل مماثلته للمعائن وذالما كامل كقضاء الفائتة  
لجماعة او ناقص كادائها مفردا \* ومثل غير معقول وما  
هو في معنى الاداء كالصوم للصوم والملك يملكه \* بقوله تع  
فلاية طعام مسكس وهي يصف صاع من بر او صاع من غيره \*  
ولا مماثلة لا صورة ولا معنى بمعنى الصوم اتباعا للبهس  
بالكف عن قضاء الشهوات \* ومعنى العبدية تقييد مال  
ودفع حاجة الفقير ولا بالصوم \* وصبر ووسيلة الى الشروع

والفدية عين ووسيلة الى الشيع \* وقضاء تكبيرات العيدين  
 في الركوع \* لفوائدها من مجالها لكن الركوع شبيه بالقيام  
 والقياس ان تسقط لفوائدها بلا مثل فكل ما لا يعقل مثله  
 قرينة لا يقضي الا بنص كالركوع بعرفة ورمى الجمار  
 والاضحية فكونها قرينة مخصوص بزمان وكذا تعديل الاركان  
 زياد فلم اوجبت الفدية في الصلوة قياسا على الصوم قلنا  
 \* وجوب الفدية في الصلوة للاحتياط \* لان ايجابها يحتمل  
 ان يكون معلولا اي معقولا في نفس الامر وان كنا لا نقف  
 عليه والصلوة نظير الصوم لانها عبادة بدنية بل اهم لانها  
 حسنة بلا واسطة فامرنا بالفدية احتياطا \* كالتصدق \*  
 بعين الشاة ان قامت او \* بالقيمة \* ان لم يقيم \* عند  
 فوات ايام التضحية \* لان التضحية عرفت قرينة بالنص على  
 احتمال ان يكون التصديق باحدهما اصلا لانه المشروع  
 في الاموال ثم نقل الى التضحية تطيبا للطعام وتحقيقا  
 للضيافة واحتمل العكس وهو الظاهر فيصار اليه عند  
 القدرة ولا تبين الصلوة لالانها مثل بل اصل من وجه  
 ولذا لم ينتقل الحكم الى التضحية في القابل ولما كان المؤثر في  
 ايجاب الفدية غير معلوم لا يمكن اثباتها في الصلوة دلالة

\* وامتنها \* اي ومن انواعه في حقوق العباد ايضا القضاء  
 بمثل معقول وفي الاما كامل فلهو المثل ضار ومعنى ونظيره  
 \* ضمان المعصوب \* المثل كالمشعر اذا اهلك \* بالمثل وهو \*  
 اي انكامل \* السابق \* في الاختيار \* او ما ضرر ضمانه  
 \* بالتقديما \* فتماله مثل منقطع او لا مثل للذات اليها  
 لفوات المثل الضروري \* والقضاء بمثل غير معقول \* ضمان  
 النفس والاطراف بالمال \* اذ لا كمال للبين المالك المبتذل  
 والمملوك المنتقل \* و \* المشبه بالاداء \* اداء القيمة  
 فليما اذا اروج على عبد بغير عينه \* فالقيمة قضاء حقيقة  
 لكن الاصل لما جهل وصفا ثبت العجز عن التسليم ووجبة  
 القيمة فكانها اصل ولما علم الاصل جنسا يجب هو فليسير  
 \* بختي تجبر على الغبزل كما تراتاها بالمسمى \* ولأن الواجب  
 من الاصل الوسيط وهو يتوقف على القيمة فصارت اصلا من  
 وجه فقضاءها يشبه الاداء بخلاف ما اذا تغلبن \* وعلى هذا \*  
 اي على ان الكامل سابق \* قال ابو حنيفة في ح في القطع ثم  
 الختم عهدا \* اي قبل النزع \* للمولى فعلمنا \* اعتبارا  
 للمؤمن الكامل وقال لا يقتل فقط لأن القتل يتحقق لجهة  
 الشاع فالتسليم الجناية قلنا هذا من محبت المغني وكيف



يتحقق وانه قد يكون ما حيا اثره القطع في تخير \* و قال  
\* لا يضمن المثل بالقيمة اذا انقطع المثل الا يوم الخصومة \*  
 اذا القاصر لم يشرع مع اجتماع الكمال وانما ينقطع  
 الاحتمال وقت القضاء \* و لا اعتبار بالماتلة \* قلنا جميعا  
المنافع لا تضمن بالاتلاف \* لان العين لا يماثلها ضرورة  
وهو ظاهر ولا معنى لانه يتقوم وهي لا لان التقوم بالاحراز  
والاحراز بالبقاء ولا بقاء الاعراض وورود العقد عليها باقامة  
العين مقامها واذا لم تضمن بالمال لا تضمن بالمنافع ايضا  
للجهالة وعدم الضبط \* و لهذا \* قلنا القصاص لا يضمن  
بقتل القاتل \* لان القصاص غير مستقر فلا يماثله المال  
\* و \* قلنا \* ملك النكاح \* لانه ليس بمال مستقر  
\* لا يضمن بالشهادة بالطلاق بالمال \* اى اذا شهد بالثلث  
\* بعد الدخول \* ثم رجعا بعد القضاء بالفرقة لم يضمن شيئا  
وانما تقوم البضع لحظرة وهو للمملوك لا للملك الوارد عليه  
حتى يصح ابطاله بلا شهود ولا ولي ولا عوض \* ولا بد للمامور  
به من صفة الحسن ضرورة ان الامر حكيم \* لا يامور  
بالقبض \* وهو \* اى المامور به فى صفة الحسن نوحان \* امان  
يكون حنبا لعينه \* اى لمعنى فى نفسه وهو ثلثة انواع \* امان

لا يقبل السقوط أو يقبله أو يكون مسلحاً بهذا القسم \* أى  
بما هو حسن لعينه \* لكنه مشابه بما هو حسن لعنى فى  
غيره كالتمساق \* حسن لعينه لا يحتمل السقوط أصلاً  
\* والصلوة \* حسنة لعينها لأنها أفعال وأحوال وضعت للمتعظيم  
لكنها كإقرارى احتمال السقوط \* و \* الثالث \* نحر الزكوة  
والصوم والصح \* حسنها لدفع حاجة الفقير وقهر النفس  
وشرف المكان لكن هذه الرسائل بخلق الله تعالى لا بضع  
العبد فلم يعتد بها بخلاف الجهاد فان حسنه بواسطة كفر  
الكافر المضاف إليه \* أو \* حسنه لنيرة وهو أنواع \* أما ان  
لا يتأدى \* ذلك الغير بنفس الماصو ربه بل بفعل مقصود  
\* أو يتأدى به \* لا يحتاج الى فعل آخر \* أو يكون \* الماصو ربه  
\* حسنه لحسن فى شرطه بعد ما كان حسناً لعنى فى نفسه أو  
كان مسلحاً به \* أى بما حسن لعينه أو بعد ما كان حسناً لغيره  
\* كالزكوة \* حسن للصلوة والأفهر نبرد وتظهر ولا يتأدى  
به الصلوة \* والجهاد \* حسن للأعلام الدائى لالذاته لأنه  
تشرىب ونمذىب عباد الله ويتأدى به المقصود والإيمان  
حسن لعينه وليس فى شرطه انى القدرة وكذا الصلوة  
والزكوة والزكوة والجهاد حسنة أيضاً لحسن فى الشرائط

\* و\* متر\* القدرة التي يتمكن به العبد من اداء ما لزمه \*  
اي ما يقدر عليه وانما مثل بالقدرة ولم يمثل بالنظر  
لمساس الحاجة الى بيان الشرط والنظر ذكرت قبل ولهذا  
يسمى جامعاً لانه يشتمل القسمين ما ضمن لعينه مع  
انواعه وما حسن لغيره بنوعيه وجعله ثالثاً بالنسبة الى  
اضل التقسيم لثالث اقسامه اولى فافهم\* وهو\* اي القدرة  
بتأويل الشرط \* نوعان مطلق وهو\* اي القدرة الممكنة  
\* اذ نى ما يتمكن به المأمور من اداء ما لزمه \* بلا حرج  
فالزاد والراحلة في الحج من الممكنة\* وهو شرط\* في وجوب  
\* اداء كل امر\* بدنيا كان او مالياً وحق التكليف ان يبني  
على القدرة الحقيقية التي بها يوجد الفعل لكنها لما  
لم يسبقه ولا بد للتكليف من كونها سابقاً عليه نقل الحكم  
عنها الى سلامة الآلات وصحة الاسباب التي تحدث بها  
هذه القدرة عند ارادة الفعل ولما لم تشترط حقيقتها اكتفى  
بتوهمها بناءً على سلامة الآلات والاسباب فكانت هي  
المعتبرة في الباب فلذا قال\* والشرط توهمه لا حقيقته\* لانها  
لا يسبق الفعل ثم نقول حقيقة هذه وهي سلامة الآلات  
اعتبرت في حق الاداء وتوهمها وهو توهم حدوث الآلات

اعتبر في حق القضاء احتياطاً لان التروهم دون الحقيقة  
والقضاء دون الاداء فاشتراط الاقوى للاقوى والاضعف  
للاضعف \* حتى اذا بلغ الصبي او اسماً الكافر او ظهرت الحائض  
في آخر جزء من الوقت لزوم العبادة لتروهم الاستعداد في  
آخر الوقت بوقف الشمس \* كما في عصر سليمان عليه السلام  
واعتبار هذا التروهم المايؤدي الى تكليف العاقل ان لو كان  
الغرض الاداء وامامها فالغرض القضاء وقد وجد السبب  
وهو جزء من الوقت فتروهم القدرة بالامتداد يكفي للقضاء  
كما التروهم في مسألة الخلف على مس السماء فيمشتراط تروهم  
سلامة الآلات في حق الحلفاء هو القضاء لا في الاصل \* وكامل  
وهو القدرة الميسرة للاداء \* وهي زائدة على الاولى بلما رجة  
\* ودوام هذه القدرة شرط لدوام الواجب \* لان الاداء متى  
وجب بصفة لا يمتني واجبا لا يملك الصفة \* حتى يظلم الزكاة  
والعشر والشراج \* بعد التمكن من الاداء \* يهلك المالك \*  
لان الشرع اوجب الاداء بصفة التي تنال الزكاة فلوجبها  
بشرط النماء الميسر تحقيقاً او تقديراً والعشر لا تجب الا  
بالخراج تحقيقاً مع إمكان الايجاب برفعة الارض او بمال  
آخر والشراج لا تجب الا بسلامة الشراج وهذه آية اليسر

وإيجابه بالتمكن لا ينافي اليسر لان الامتناع من الزراعة  
 مع التمكن استهلاك والوجوب في الاستهلاك لا ينافي  
 اليسر فلو بقي الواجب بعد الهلاك انقلب عسرا منا قضا  
 ليسر \* بخلاف الاولى \* اي الممكنة فانها لا يشترط لبقاء  
 الواجب \* حتى لا يسقط الحجج وصدقة الفطر بهلاك المال \*  
 لانهما وجبا بالممكنة اما الحجج فلانه وجب بالزاد والراحلة  
 وهي اذن ما يقطع به السفر ولا يسر الاستخدام واعوان  
 ومراكب وعدم اعتبار المتوهمه لا يؤذن باليسر لان  
 اعتبارها للخلف والحج لا يقضي وصدقة الفطر تجب براس  
 الحر والغني لا يقع به فلا يسر بخلاف الزكوة واشتراط الغني  
 للإغناء لا ليسر \* وهل يثبت صفة الجواز للمازور به  
 اذا اتى به \* وانما قال اذا اتى به لان الصفة انما يتحقق على  
 تقدير تحقق الموصوف \* قال بعض المتكلمين لا \* لان ضده  
 النهي لا يدل على الفساد حتى جازت الصلوة في ارض مغصوبة  
 فكذا الامر لا يدل على الجواز \* والصحيح عند الفقهاء انه  
 ثبت به صفة الجواز للمازور به وانتفاء صفة الكراهة \*  
 لدلالته على الحسن وذاعلى جواز شرعا والنهي يدل على  
 الفساد اما في المنهي عنه اوفي مجاوره \* واذا عدم \* بدليل

ما \* صفة الروح للماهر به لا يبقى صفة الجواز عندنا  
 خلافا للشافعي رح \* له ان الجواز جزء الروح ولا يلزم من  
 انتفاء المجموع انتفاء الجزء ولنا ان الجواز ثبت ضمنا  
 وبطلان المتضمن يستلزم بطلان المتضمن والجواز لمكان  
 التخيير فيه ينافي الروح والمنافي للشيء لا يكون جزءا  
 وصوم ما شورا بدليل منفصل \* والا من نوعان مطلق عن  
 الرقعة كالزكاة وصدقة الفطر \* وانعروهم عن المسئلة في مثل  
 هذا اليوم متروك الظاهر حتى لو اديت قبله صح اجماعا  
 \* ومهر \* اي المطلق \* على التراخي خلافا للكرخي \* فعنده  
 للفوراي يجب تعجيل الفعل من اول اوقات الامكان  
 \* لئلا يعرود على موضوعه بالنقص \* فيعنى اعمل مطلقا في  
 اي زمان شئت ولو جعل للمعروكان معناه اعمل الساعة فيلزم  
 التقيد والقطع بالفوروي اسقني لعبداء للعادة فالامر  
 بمقيد لا مطلق \* ومقيد به \* اي بالوقت والوقت اما ان  
 يتحقق من الواجب وهذا لم يعتبر الا لغرض القضاء كآخر  
 الوقت او يفضل كوقت الصلوة او يهاوي وحينئذ الوقت  
 اما سبب للروح كرمضان او لا كوقت قضاء رمضان وفهم  
 مشكل في ان يفضل او يهاوي فلذا قال \* ومهر اربعة \* انراغ

\* اما ان يكون الوقت ظرفا للمؤدى \* اى يقع الفعل فيه غير  
مقدّر به \* وشرطا للاداء \* ولا يستفاد من ظرفيته للمؤدى  
شرطيته للاداء للتغاير بينهما \* وسببا للوجوب كوقت  
الصلاة \* فانه يفضل عنها والاداء يقرب بغيرته والمؤدى  
يختلف كالا ونقضا بااختلافه بكثرته وعدم كراهيته  
ولا يمكن جعل كل الوقت سببا لان اى وجوب تاخير الاداء  
عن وقته او تقديمه على سببه فوجب ان يجعل بعضه سببا  
والاول لعدم ما يتراحمه اولى فان اتصل الاداء به تقررة  
السببية عليه والا ينتقل الى الثانى وهلم جرا لانه لما لم يضاف  
الى الكل فالمتصل به الاداء لقربه الى المقصود احق واذا انتهي  
الى آخره استقرت السببية عليه ويعتبر حال ذلك الجزأ ان  
صح فالوجوب كامل كافي الفجر فيفسد باعتراض الطلوع  
وان فسد كالعصر ينشاء وقت الكراهة كان ناقصا فلم يفسد  
بالغروب واذا خلا الوقت عن الاداء فالوجوب يضاف الى كل  
الوقت لنزوال الضرورة وهذا معنى قوله \* وهو \* اى الوجوب  
\* اما ان يضاف الى الجزء الاول \* ان ادى فيه \* او الى ما يلى  
ابتداء شروع \* ان لم يؤدى فى الاول \* او الى الجزء الناقص عند  
ضيئ الوقت \* ان آخر العصر الى وقت الاحمرار \* او الى جملة

الوقت \* أن فات الاداء في الوقت \* ولهذا \* أي للاختلاف ذال  
الكل عند فوات الاداء \* لا يتأدى عصره منه في الوقت الناقص \*  
 لأن الكل غير ناقص فلا يتأدى بالناقص في اليوم الثاني  
 عند الغروب \* بخلاف عصر يومه فيه \* لأنه رجب ناقص  
 يتأدى ناقصاً فلا التحقيق أن السبب ليس كله بل بعضه  
 لما سرد الأول لم يتعين لتحق الجوب على من صار أملاً في  
 الآخر فكذلك الآخر لجواز التقديم عليه فتعين الجزء الأول  
 الذي يتصل به الاداء لقربه الى المقصود فالمقصود من نفس  
 الجوب الاداء على أن فيه اتصال المحبب بالنسب ثم هذه  
 الجزء ان كان كاملاً يجب الاداء كاملاً وان كان ناقصاً ناقصاً  
 وان لم يؤد فيه فالكل متبب فيجب القضاء كاملاً ثم وجوب  
 الاداء يثبت في آخر الوقت لتوجه الخطاب حينئذ فلو مات  
 قبل الآخر لا شيء عليه \* ومن حكمه \* أي هذا القسم  
 \* اشتراطية التعيين \* أي تعين فرض الوقت لدفع المراحم  
 \* ولا يسقط \* أي التعيين \* بضيق الوقت \* بحيث لا يسع الا هذا  
 لأنه أمر أصلي فلا يصح تعارض \* ولا يتعين \* وقت الاداء  
 \* بالتعيين \* أي بتعيينه قصد الوضوء \* الا بالاداء \* اذ ليس  
 له وضع الاسباب فيتعين فعلاً \* كالتسليم \* غير بين



الاطعام والكسوة والتحرير ولا يتغنى احدهما الا بالتكفير  
 \* او يكون \* الوقت \* معيارا \* اي مقدار او متعينا \* له \* اي  
 للمؤدى فيزداد وينقص بطوله وقصره كالكيل فى الكيلات  
 \* وسبب الوجوبه كـ شهر رمضان \* معيار لان الصوم مقدار به  
 وسبب لوجوبه لاضافته اليه وتكرره به \* في صير غيره منفيًا \*  
 غير مشروع ضرورة كونه معيارا متعينا له \* ولا يشترط  
 فيه نية التعيين \* قصد التعينه \* فيصاب بمطلق الاسم \*  
 بان نوى الصوم مطلقا \* ومع الخطاء فى الرصف \* بان  
 نوى القضاء والنفل لان الرصف لما لم يشترع بطل فبقى  
 الاطلاق وهو التعيين \* الا فى المسافر ينوى واجبا آخر عند  
 ابي حنيفة رخص \* فان هذا الصوم لا يصاب بهذه النية بل  
 يقع عنها نوى \* بخلاف المريض \* وقال لا يقع عن رمضان  
 لانه هو المشروع فيه فى حق الجميع حتى يصنع الاداء منه  
 ورخصة الفطر لا تجعل غير الفرض مشروعا فيه قلنا لما رخص  
 المسافر لمصالح بدنه تخفيفا فلم يصلح دينه وهو قضاء دينه  
 اولى ولان وجوب الاداء ساقط عنه فى رمضان فى حقه كشعبان  
 فعلى الاول يقع نفيه عن الفرض وعلى الثانى لا فلذا قال  
 \* وفى النفل عنه روايتان \* وانما فارق المريض لان رخصته

مستعملته بحقيقته العجز وبالصوم يظهر قرات شبهها واما المسافر  
 فرخصته لعجزه مقتدر لقيام سببه فلا يظهر فيه قرات الشرط  
 \* او يكون الركنان معيار اللغو في لا غنينا كقضاء رمضان \*  
 وقته معيار لا سبب لانه مقتدر لان سببه ما هو سبب الاداء  
 \* ويشترط فيه \* اي في هذا النوع \* ثلثة التعيين \* لعدم  
 تعيينه له واحتماله النفل وهو صوم الوقت \* ولا يستعمل  
 القرات بالناخير \* لعدم تعيين الوقت \* بخلاف الاولين \*  
 اي الصلوة والصوم \* او يصحون \* الوقت \* بشكل \* ترسعه  
 وتضيقة لانه \* يشبه المعيار والظرف كالسبح \* وتقتدي شابه  
 الظرف لان افعاله لا تستغرقه والمعيار من عجلت انه لا يصح  
 في عام الاحح واحد ثم اعتبر ابو يوسف راح جانب التحقيق  
 \* و \* لذا \* يتعين اظهر السح من العام الاول \* للاداء  
 \* عند ابي يوسف \* كما خروقت الصلوة فلو اخرائهم فاذا اذكرك  
 الثاني صار الثاني كالاول ثم وثم واذا دى ارفع الاثم \* خلافا  
 لمحمد ر \* وهو يعتبر جانب التوسع فلا يتعين الا شهر  
 من الاول ويجوز الناخير بشرط ان لا يفوت ولو مات قبل  
 اذكرك العام الثاني يتعين الا شهر من الاول \* ويتنادى \*  
 السح الفرض \* باطلاق النية \* لان السال الذي يتعين الفرضية

اذ الظاهر ان لا يتطوع وعملية فرضه \* لا بنية النفل \* لان  
 الدلالة بطلت بالصريح بخلاف رمضان فرقته معيار وهذا  
 ليس بمعيار بل يشبهه \* وقال السرخسي رح \* الكفار  
 يخاطبون بالامر بالايمان \* فامنوا بالله ورسوله \* وبالمشروع  
 من العقربات \* كالحدود لانهم اليق بها \* وبالمعاملات \*  
 كالبيع والوهن لان المقصود بها امر دنياوي وهم به احرى  
 \* وبالشرائع \* اى العبادات \* فى حكم المواخذة فى الآخرة  
 بلا خلاف \* زيادة للعقوبة فيهم \* فاما فى حق وجوب الاداء  
 فى احكام الدنيا فكذلك عند البعض \* اذ لا مؤاخذة الا  
 بعد الوجوب وهى ثابتة بقوله تع ما سلكتكم فى سقر قالوا  
 لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين والوجوب يفيد  
 لانه ثبت بشرط الايمان كالجنب يجب عليه الصلوة بشرط  
 الطهارة \* والصحيح انهم لا يخاطبون باداء ما يستعمل السقوط  
 من العبادات \* لان الامر بالعبادة لتحصيل الثواب  
 والكافر ليس باهل له وراى من الطاعات لا يثبت اقتضاء  
 بخلاف الطهارة والمواخذة بترك الايمان لا بترك الصلوة  
 وقوله لم نك من المصلين لا يثبتها \* ومنه \* اى من الخاص  
 \* انتهى \* يكونه خياصا فى التحريم \* وهو قول القائل لغية

على سبيل الامتلاء لا يعمل وانه يقتضي صفة القبح  
للمنهي عنه \* كالا مريقتي صفة الحسن للمامور به \* ضرورة  
حكمة الناهي وهو \* اي المنهي عنه \* اما ان يكون قبيحا  
لعينه وذلك نوعان \* ما فيه \* وضعا \* اي في ذاته وعلم قبحه  
قبل ورود الشرع \* و \* ما فيه \* شرعا \* ان يكون قبيحا \* لغيره  
وذلك \* العير \* نوعان \* قد يكون \* وصفا \* لازما لم يتصور  
انفكاكه عما فيه \* و \* قد يكون \* مجاورا \* يتصور  
انفكاكه عنه فالاول \* كالكفر \* فان فبح كفران المنعمر مركز في  
العقل \* و \* الثاني \* مثل \* بيع السر \* لقصر البيع شرعا على  
مال متقوم والحري ليس يمال متقوم فبيعه يكون عبثا  
لاضافته الى غير المحل كضرب الميت \* و \* الثالث \* نحر صوم  
يوم النحر \* فان الصوم تحمّن في نفسه لكنه قبيح لان فيه  
اعراض عن ضيافة الله تعالى لا ينفك عنه وحكم هذا النوع  
الفاسد لان القبح بالوصف اللازم فكان اشد من القبح في  
الرابع فيفيد هذا فساد المشروع والرابع كراهة ولذا اقدم  
عليه الثابت لا كما ذكره فخر الاسلام \* و \* الرابع \* نحر البيع  
\* وقت النداء \* نهى عنه للاخلال عن السعي الواجب اذا  
مجاورين فصل عن البيع كما اذا تبايعا في الطريق ذاهبين

والنهي \* مطلقا بلا قرينة القبح لعينه اول غيره \* عن الافعال  
الحسية \* التي تعرف حسا ولا يتوقف تحققها على الشرع  
كالزنا والقتل \* يقع على القسم الاول \* وهو ما قبح لعينه  
بالاتفاق قولا بكمال القبح الا اذا قام الدليل على خلافه  
كقوله تع ولا تقربوهن حتى يظهرن النهي لمعنى الاذى \* وعن  
الامور الشرعية \* التي يتوقف حصولها على الشرع كالصلوة  
والصوم \* على \* القسم \* الذي اتصل القبح به \* اى بذلك  
القسم \* وصفا \* حتى يكون المنهى عنه مشروعا باصله  
غير مشروع بوصفه الا اذا دل الدليل كبيع المضامين  
والملاقيح \* لان القبح يثبت اقتضاء \* وهو لتصحيح المقتضى  
\* فلا يتحقق على وجه يبطل به المقتضى وهو النهي \* لانه  
يعتمد التصور اذ لا يصح لا تبصر للاعمى فلوا ثبتنا القبح  
لعينه لم يكن المنهى عنه متصورا شرعا فيبطل موجب النهي  
بمقتضاء بخلاف الحس فان وجوده لا يمتنع بالقبح لوجودها  
حسا \* ولهذا \* اى لاقتضاء النهي عن الامور الشرعية بقاء  
مشروعيتها \* كان \* بيع \* الربو او سائر البيوع الفاسدة  
وصوم يوم النحر مشروعا باصله غير مشروع بوصفه لتعلق  
النهي بالوصف لا بالاصل \* فثبت الحكم بقدر دليله

\* و\* يرد على الاصل نقض \* النهي عن بيع السر والمضامين  
 والملاقيح ونكاح المحارم \* باعتبار ان النهي فيهما لم يقتض  
 بقاء المشروعية فاجيب بانه \* مجاز عن النهي \* لا اتصال  
 بينهما ضرورة ومعنى لان الاعداد مطلوب فيهما \* فكان  
 نسبا \* وانما جعل مجازا عن النهي \* لعدم صلة \* فحل  
 في بيع المال المملوك وحل النكاح غير المحارم والمضامين  
 لما تضمن اصلاب الفجور والملاقيح ما في البطون والنكاح  
 بلا شهوة منفي لانهما والفرق ان النهي اعدام شرعي  
 يمتنع عليه الا يمتنع والنهي طلب امتناع يمتنع عليه  
 والعدم ولان سلك النكاح لا ينفصل عن حل حتى لم يشروع  
 في مثل الحرمة والنهي للتحريم بخلاف البيع فان الحل  
 فيه منفصل حتى شرع في موضع الحرمة فلا تضاد \* وقال  
 الشافعي رح ان النهي في البابين \* اي في الشخصية والشرعية  
 \* ينصرف الى القسم الاول \* اي ما قيل لعينه فلا ينقض مشروعا  
 باصلا فالمحرم الصوم الواقع في يوم النحر وعندنا الوقوع  
 لا الواقع \* قولنا بالقبح كما قلنا في الحسن في الامر لان النهي  
 في اقصاء القبح حقيقة \* اي انه لا يفارق القبح \* كالا مرفي  
 اقصاء الحسن \* فيرفع المشروعية واسألان كل منهي عنه

قبيح ولا شيء من القبيح بمشرع فلا شيء من المنه عنه  
بمشرع \* ولأن المنه عنه معصية فلا يكون مشروعا لما بينهما  
 من التضاد \* ولنا إن القول بكهال القبح غير ممكن لما  
 قلنا ولا نهلم وجوب تقابل أحكام المتقابلات ولو سلم  
 فالنقيض هو عدم اقتضاء التحسن وذالعم من اقتضاء القبح  
 والصغرى مطلقا ممنوعة فليس منهيًا باعتبار أصله وكذا  
 الكبرى لأنه مشروع بأصله وكونه معصية بوصفه \* ولهذا \*  
 أى وكونه معصية قال الشافعى رح \* لا تثبت حرمة  
المصاهرة بالزنا \* وهى حرمة المرأة على أباء الرجل وعلى أولاده  
 وحرمة أمها تها وبنا تها على الرجل \* ولا يفيد الغصب الملك  
 ولا يكون سفر المعصية \* كسفر الأبق والباغى \* سببا  
 للرخصة ولا يملك الكافر مال الماهر بالاستيلاء \* لأن المعصية  
 لا ينتهض سببا لحكم شرعى خصوصًا للنعمة كالحرمة والملك  
 والرخصة إذ النعمة لا ينال بالمحذور وهذه الصور نقوض على  
 أصلنا لأن النهي عن السهى يقتضى القبح لعينه فلا يفيد  
 حكما شرعيا قلنا الزنا لا يثبت حرمة المصاهرة من حيث  
 أنه زنا بل من حيث أنه سبب الماهر وذال سبب لوجود الولد  
 وهو الأصل فى استحقاق الحرمة ثم يتعدى منه لتعدى

البعضية الى الاطراف والاسباب كالوطى وسايقرم مقام شمس  
 يعتبر قيده صفة الاصل والاولد لا معصية فيه والملك في  
 العصب ما ثبت مقصود ابل شرطاً للصمان لانه حابر  
 فيعتمد فوات ملك الاصل والاستيلاء ما نهى عند لذاته بل  
 لعصمة امر السامعي غيرنا يقتضى زعمهم ولا قبح في السفر في  
 قاداته انما هو في القصد المحاور والرخصة انما تعلقت به لا بما  
تخصه برامالعام فما اي لفظ وبه الاختراز عن المعنى وبقوله  
\*يتساؤل افراد\* اختراز عن الثبتية وعن اسماء العدد لان  
افراد منكر روعيه نعم اشتراط الاستعراق وبقوله \*متفق  
الحكود عن المشترك وبقوله \*على سبيل الشمول عن المطلق  
كقرينة وافراد الشيء ونحوه متفق الحدود باعتبار ومعنى  
الوجود في كل فرد والمنكر المنفى ليس بعام صيغة بل ضرورة  
على ان عموم مد مجازي \*وانه يوجب الحكم فيما يتساؤل \*اي  
في جميع الافراد الاخيما لا يمكن \*قطعا \*يتعلق بالايجاب  
بالتناول وهو الذنب \*حتى يجوز فتح التخاص به \*اي  
بالعام \*كحديث العرنيين \*في بول ما يؤكل لحمه \*بمعنى \*  
وهو خاص في بول الابل \*بقوله عليه السلام استنزهوا  
من البول \*وهو عام بالنسبة الى الاول بتناول لا بوال الابل



وغيره وإما ثلثه شرط النسخ فالهام كالخاص \* وإذا أوصى  
 بالخاص ثم لا نسان ثم بالفص منه لا آخر \* أي بكلام مفصول  
 بدلالته ثم \* أن الحلقه للاول والفص بينهما \* أثبت المساوات  
 بين الأيجاب بين العام حكما أو بالاضافه وهو الاول لتناول  
 الثنائيم الحلقه والفص جميعا والخاص وهو الثاني فيجعل  
 الفص بينهما نصفين ولو فصل كان الفص للثاني لانه  
 مخصص وهو مقارن وقال الشافعي يوجب الظن لاحتماله  
 الخصوص فلا قطع قلنا الاصل في دلالة اللفظ الموضوع على  
 المعنى القطع الا بدليل واحتمال الخصوص كاحتمال المجاز  
 في الخاص لا عبرة به والا لا ارتفاع الامان عن اللغة والشرعة  
 بالتكليف \* \* لانه مقطوع لا يخص ابتداء بخبر الواحد ولا  
 بالقياس قلنا \* لا يجوز تخصيص قوله تعالى ولا تأكلوا مما  
 لم يذكر اسم الله عليه \* بثبوت الحل في متروك التسمية  
 حامدا ولا تخصيص قوله \* ومن دخل كان آمنا \* بثبوت  
 عدم الامن في الداخل فيه \* بالقياس \* على متروك  
 التسمية فإننا نعلم على من أنشأ القتل في الحرم \* وخبث  
الواحد \* المسلم يذبح على اسم الله تع لسمى أو لم يسم والجسم  
لا يعين عامليا ولا قاربا بهم \* لانهما ليسا بمنصورين \* أما

الاول فلان الناسي ذاك الحكم اقامه للملكة الداعية اليه  
 مقامه بخلاف العامد لعدم العجز ونقول في النسيان  
 ضرورة وموضعها مستثناة والاستثناء تكلم بالباقي بعد  
 الثاني فلا يكون النص معنا ولا له او نقول نه عن الاكل  
 عند عدم الذكر مطلقا بالناسي ذاك من وجه فلا يتناوله  
 النص واما الثاني فلان من انشاء القتل فيد لا يشاف قبل  
 الدخول والمزاد من دخله خرقا فلا يتناوله فلا تخصيص  
 والضمير في دخله وان كان للبيت فالحرم اخذ حكمه \* فان  
 لقطه \* اي هذا العام \* خصوص \* اي تخصيص وهو قصر  
 العام على بعض ما يتناوله يدليل مستقل مقترن بقولنا  
 مستقل خرج الضقة والاستثناء والشرط ومقترن التام  
 \* معلوم \* كتخصيص اهل الدامة \* او مجهول \* كتخصيص  
 الربوا \* لا يبقى قطعيا \* لتمكن الشبهة فيه اذ لم يستر على  
 ظاهره \* لكنه لا يسقط الاحتياج بلة عملا بشبهة الاستثناء  
 والتمسح \* بيانه ان الشخص يشبه الاستثناء بتمكنه من  
 حيث انه يبين عدم دخول الشخص من والينا نفع بصيغة  
 من حيث ان كل واحد منهما مستقل بنفسه فان كان  
 مجهولا او جوبا ليق في العام للشبهة الاولى وسقط ميرى

نفسه للشبه الثاني لان الناسخ المجزول يشقظ ويبقى الاول  
موجبا فلذلك دخل الشك في سقوط العام فلا يهتق به لكن  
تمكنت فيه شبهة جهالة تورث زوال اليقين وان كان  
معلوما صح تعليله باعتبار شبه الناسخ ضيعة فواجب  
جهالة فيما ينبغي تحت العام لعدم العلم بما يتعلل  
اليه التعليل وامتنع باعتبار شبه الاستثناء لانه عدم  
والعدم لا يعلل به فدخل الشك في سقوط العام فلا يهتق به  
على ان صحة التعليل في المخصص لا يخرج منه كونه حجة  
الا ان فيه ضرب شبهة فلذلك كان حجة موجهة للعمل دون  
العلم \* فصار \* المخصص كشرط الخيار في اجتماع الشبهين  
فشرط التخييار ومن حيث انه يمنع المحكم كالاستثناء  
ومن حيث انه لا يمنع السبب عن الانعقاد كالناسخ فيعمل  
بالشبهين \* كما \* نقول \* اذا باع غندين بالالف على انه \* اي  
البائع \* بالخيار في احدهما بعينه وسمى ثمنه \* بان قال  
كلوا احدهما بخمس مائة صح العقد ولزم فيلما لا خيار  
فيه بالاسمى لشبه الناسخ وهذا لان المبيع بالخيار دخل  
في الايجاب اذ الشرط لم يؤثر في السبب فلا يمنع الانعقاد  
في حقه فالشرط مقبول له الشرط مبيع فلا يفسد العقد

بخلاف بيع العبد والسرلان السر لم يدخل فاشترط قبضه  
 اشتراط غير المبيع فيمنعه وشبه الاستثناء ايضا يوجب  
 الجواز لانه استثناء معلوم فلا يوجب جهالة الذي فيه  
 الخيار وان كان غير مبيع بالنظر الى الحكم لكنه مبيع بالنظر  
 الى السبب بخلاف السر فانه ليس بمبيع اصلا وان لم يعين  
 ما فيه الخيار ولم يسم ثمنا او سمى ولم يعين او عين ولم يسم  
 لا يصح لشبه الاستثناء ما في الاول فلجهالة المبيع لانه اذا  
 اشترط الخيار في ما حد ما بلا عين لزم العقد في الآخر وهو  
 مجهول او لجهالة الثمن لانه لو ثبت حكم البيع فيما  
 لا خيار فيه لثبت بصفة من الثمن ابتداء اذا الشرط في  
 حق الحكم كالاستثناء وهي مجهولة فصارت كالرباع من  
 العبد ين بالالف الا احد مما بصفة من الالف وذا لا يصح  
 فان قيل شبه النسخ يصح فالناسخ لو كان مجهولا  
 يمحط به بفسخه فيسقط الخيار فيلزم العقد في العبد ين  
 قلنا اعتبار هذا الشبه يؤدي الى خلاف مقصود  
 المتعاقدين فلم يعتبروا نقول اعتبارا لا يوجب الانعقاد في  
 العبد ين واعتبارا شبه الاستثناء يوجب الفساد فلم يكن  
 منعقد ابالشك وما في الثاني قلنا من جهالة المبيع

فصار كما اذا باع هذين بال ألف الا احد هما بخمس مائة  
ولم يعتبر شبه النسخ لما ذكرنا في الاول واما في الثالث  
فلجهالة الثمن لما ذكرنا في الاول فصار كما اذا باعهما بال ألف الا  
هذا بحصة منه فان قيل شبه النسخ يوجب لزوم العقد فيما  
لا خيار فيه اذا الناسخ لما لم يقدر في الايجاب الاول مجهولا  
فهو اولى من لا يقدر فيه معلوما وجهالة الثمن طارئة  
اذا الايجاب يتناولهما جميعا وهما محلان للبيع والتسمية  
صحت جملة والخيار عارض الايجاب في الحكم فمنعه  
في احد هما دون الآخر ووجب حصته من الثمن بعد صحة  
تسمية جملة الثمن فكانت الجهالة غير مانعة قلنا نعم  
شبه الناسخ يجوز وشبه الاستثناء يفسد فلا يثبت الجواز  
بالشك هذا بيان الشبهين في كل من المسائل الاربع  
فافهم \* وقيل انه يسقط الاحتجاج به \* معلوما كان المخصوص  
او مجهولا لا نه ان كان مجهولا صار الباقي مجهولا اذا  
التخصيص كالاستثناء وان كان معلوما فالظاهر ان يكون  
معلولا لاستقلاله ولا يتركز في كم يخرج بالتمويل فبقى  
الباقي مجهولا فكان المخصص \* كالاستثناء المجهول  
وانما الحق بالاستثناء \* لان كل واحد منهما البيان انه

لم يدخل فصار \* المخصص في شبهه بالاستثناء \* كالبيع  
 المضاف الى اخروعيه بشمن واحد \* فانه لا يصح لان احدهما  
 لم يدخل في العقد فصار بيع الاجر بالخصه ابتداء ولان  
ما ليس ببيع بصير شرطا لقبول المبيع فيفسده \* وقيل انه  
 ينتهي كما كانت اعتبار \* المخصص \* بالناسخ \* لشبهه به \* لان  
 كل واحد منهما مستقل بنفسه \* فان كان معلوما بقتي العام  
 فيتم اراء المخبرين قطعيما كما اذا كان الناسخ معلوما في الاول  
 موجبا فيما يثنازل قطعا وان كان مجهولا يسقط امر بنفسه  
 كما في النسخ لانه المجبول لا يعارض المعلوم فلا يؤثر في الاولى  
 بخلاف الاستثناء فانه وصف قائم بالاول غير مستقل بنفسه  
 في وجهيهما الذي يستثنى منه لا يبعاله به ودليل الاختصاص  
 قائم بنفسه فيقتصر الجهالة عليه \* فصار \* المخصص في شبهه  
بالناسخ \* كما اذا باع غنمين \* باللف \* فملك احدهما  
 قبل التمسيم \* بقتي العقد في الباقي بحصته لدخولهما  
 في البيع ثم خروج احدهما لتعذر التمسيم وليس هذا  
 بيعا بالخصه ابتداء لانه صير اليها خالصة البقاء والجواب  
 عنه ان المخصص كما شبهه الناسخ صير في شبهه الاستثناء  
 حكما فوجب العمل بالشبهين \* والعموم اما ان يكون

بالضيعة والمعنى لا غير \* فلاول \* كرجال \* والداني نحو  
\* قوم \* وأيراد ههنا نكولين ينفي قول من قال الجمع المنكر  
ليس بعام \* ومن وما يتجملان العموم والخصوص \* من  
يستمعون اليك ومن ينظر اليك \* واصلهما \* اي الاستعمال  
الاكثر \* العموم ومن \* وضعت \* في ذوات من يعقل \* فلو  
قيل من في الدار فجوابه زيد وعمر ولو قيل فرس كان خطأ  
\* كما \* اي كلمة \* ما في ذوات ما لا يعقل \* فجواب ما في الدار  
فرس او شاة لا رجل \* فاذا قال لعبيد لا من شاء من عبيدي  
العتق فهو حر فشاء واعتقوا \* فيه بيان ان من عامة وانما  
لم يقتصر عن الكل بواحد كما في من شئت من عبيدي عقله  
فاعتبه لان العموم تاكيد بالإضافة المشبهة الى عام فدل على  
انه لم يرد التبعض بكلمة من وفي من شئت اضيفت الى  
خاص وهو مخاطب فلا يترك التبعض فله ان يعتقهم الا  
واحد اعمالا بكم معنى العموم والتبعض \* وان قال لا مئة  
ان كان ما في بطنك غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية  
لم تعتق \* اذ الشرط كون جميع ما في بطنك غلاما وفيه  
بيان ان ما عامة \* ومما ينبغي بمعنى من \* نحو والسماء وما  
بنمها \* وتدخل في صفات من يعقل ايضا \* فلو قيل ما زيد

جوايه عاقل او عالم \* وكل للاحاطة \* احترازاً عن نحو  
رجال \* على سبيل الافراد \* بكسر الهمزة احترازاً عن نحو  
 الجميع ومعنى الافراد ان يغتبر كل مسمى منفردا كان  
 ليس معه غيره كل نفس ذاتة الموت \* وهي \* لكونها  
كالسروف تدل على معنى في غيرها \* تصحب الا سماء \*  
 غير منفكية عن الاضافة كالسروف لا ينعتك عن اسم  
وفعل \* فتعملها \* اي تثبت العموم فيهاد خلعت في عليه  
لا في ذاتها بخلاف ما ترادوات العموم \* فان دخلت على  
المنكر ارجبت عموم افرادها وان دخلت على المعرف  
اوجبت عموم اجزائه حتى فرقا بين قولهم كل رما  
ما كول وكل الرمان ما كول بالصدق \* في الاول \* والكذب \*  
في الثاني لان القشر غير ما كول \* واذا وصلت \* اي كل  
 بما اوجبت عموم الافعال \* لانها تثبت عموم ما دخلت  
 عليه فقي كل ما تزوجت امرأة فهي كذا عموم الخروج  
قصد \* ويثبت عموم الاسماء فيه \* اي في كل ما \* ضمنا كعموم  
الافعال في كل \* اذا وصلت بالاسماء فاذا قال كل امرأ  
 اتزوجها فهي طالبي تطلق كل امرأة تزوجها ولو تزوج  
 امرأة مرتين لا تطلق ثانياة اذا العموم قصد في الاسم دون



الفعل \* وكلمة الجميع توجب عموم الاجتماع \* لدلالته  
 عليه \* دون الانفراد \* فتباين كلا ومن ايضا لانه للعموم  
 مطلقا وجميع له بصفة الاجتماع \* حتى اذا قال \* الامام  
 \* جميع من دخل هذه الحصن اولا فله من النفل \* اي  
 الغنيمة \* كذا اذ دخل عشرة معا ان لهم نفلا واحدا  
 بينهم جميعا \* بالشركة كانه قال اولا جميعا تدخل  
والعشرة اول جماعة دخلت \* وفي كلمة كل يجب لكل رجل  
 منهم النفل \* اذ في كل فرد قطع النظر عن غيره فيكون كل اول  
 بالنسبة الى من يشلفه \* وفي كلمة من يبطل النفل \*  
 لانها لعموم الجنس ولا توجب الافراد فعلى اعتبار  
 العموم لا اول فيهم لانه اسم لفرد سابق ولم يوجد \* والنكرة \*  
 المفردة \* في موضع النفي نعم \* اما نحو لا رجل فيها فلان  
 نفى الحقيقة وهي موجودة في جميع الافراد يستلزم  
 نفى جميعها را ما نحو ما رايت رجلا فيها فلان سلب  
 الحكم عن فرد متكرر سلب عن الجميع والاما صح سلبه  
 عن فرد ما \* وفي الاثبات تخص \* مطلقا لان ثبوت الحكم  
 لفرد لا يستلزم ثبوته لكل وقولهم في انت طالق طلاقا  
 نعم لصحة نيّة الثلب لا يضح لان الثلب فرد حكمي \* لكنها

مطالعة \* لعدم الدلالة على الشمول \* وعند الشافعي  
 زح تعيم حتى قال بعموم الرقبة المذكورة في الكفارة \*  
 التناول لها المؤمنة والكافرة والصحيحة والزمننة ولأنه  
 بخصت الزامنة والتخصيص بعد العموم فلذا خص  
 الكافرة قياساً قلنا أنها تدل على فرد لا جمع حتى يخرج عن  
 هذه التفسير بتفسير واحد فلا تعيم ولم يتناول الزامنة  
 لتخص لان الرقبة اسم كاملة الوجود بدلالة العنق  
 والزامنة هاتكة معنى \* وإذا وضفت النكرة في الاستثناء  
 من النفي \* بصفة عامة \* لا تخص بفرد من افراد الموصوف  
 \* تعيم \* وان كانت في الاثبات لدخولها تحت الصل ومغنى  
 وان خرجت ضرورة والصل موضع النفي \* كقوله والله  
 لا اكلم احدا الا رجلاً كوفياً \* بمقدوره الا اكلم رجلاً كوفياً  
 رجلاً بصرياً ولا مكياً ولا يمنياً حتى على جميع الانواع  
 ثم قال الا رجلاً كوفياً وهذا اللفظ المستثنى مما كان موصوفاً  
 بصفة عامة فالجميع في المستثنى منه يقدر على جنس  
 وهما يتناول المشاكاة فلما كان المستثنى وهو رجلاً كوفياً  
 بما صانعي الصل وكان هما معنى الاستثناء ايضاً لانه عين  
 الاول بخلافه فيقول اكلم احداً الا رجلاً بلا وصف لعدم

دخوله بعينه تحت الصدر وان دخل تحت متعدد حتى  
 لو قد راى المستثنى منه هكذا الاكلم رجلا ولا امرأة ولا صبيا  
فاخرج تعمروا ما اذا قال لامرأتين له \* والله لا اقربكما  
الا يوما اقربكما فيه \* لم يكن موليا لانه وصف يوما  
 بصفة عامة فتعم فيمكنه قربا نهما في كل يوم يأتي بلا  
 لزوم شيى فانتفى لازم الايلاء بخلاف الا يوما بلا وصف  
 فانه لا يمكن قربا نهما بلا حث الا في يوم فاذا اقربهما  
في يوم صار موليا بعد الغروب منه لان الممتثنى يوم واحد  
\* ولهذا \* الاصل \* اذا قال اي عبيدى ضربك فهو  
خرفضربوه انهم يعتقون \* وان قال اي عبيدى ضربته  
 فضر بهم لا يعتق الا واحد الا في الاول وصفه بالضاربة  
 فصار عاما في الثاني قطع الوصف عنه ولو سلم انه وصفه  
 بالمضروبية فالوصف ليس بعام لا سناد الفعل الى خاص  
وهو المخاطب \* وكذا اذا دخلت لام التعريف فيما  
لا يستعمل التعريف \* بعينه \* بمعنى العهد \* اي بسبب  
معنى العهد ولا الاستغراق \* اوجب العموم \* اي الجنسية  
لان في الجنسية معنى العموم كما في انت طالق الطلاق يقع  
الواحدة والثلث ان نرى \* حتى يسقط اعتبار الجمعية

اذا دخلت \* لام الجنس \* على الجمع \* ويصير جنسا \* عملا  
 بالك ليلين \* باللام والجمعية فلو بقى جمعا يبطل اللام  
 ولو صار جنسا بقيت الجمعية من وجه \* فيسنت به تزوج  
 امرأة واحدة اذا حلف لا يتزوج النساء \* بخلاف لا يتزوج  
 نساء \* والنكرة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين  
 الاولى \* باعتبار العهدية \* واذا اعيدت نكرة كانت  
 الثانية غير الاولى \* لان النكرة يتناول غير عهد فلو  
 انصرفت الى الاول تعينت \* والمعرفة اذا اعيدت معرفة  
 كانت الثانية عين الاولى \* لدلالة العهدان اقربا لف  
 مقيد بصك مرتين يجب الالف وان اقربه منكر اقلان  
 ان لم يتخذ المجلس \* واذا اعيدت نكرة كانت الثانية  
 غير الاولى \* اذا صرفها الى الاول تعين لها فلو اقربا لف  
 مقيد ثم في مجلس آخر با لف منكر ينبغي ان يجب  
 القان فهذه اربعة اقسام ان تذكر معرفتين او منكرين  
 ١- الاول منكر والثاني معرفة او عكسها والثاني في  
 القسم الاول والثالث عين الاولى وفي الثاني والرابع لا  
 بد ليلين ولما بين ان المعام قمتان ما يطلق على الثلاثة  
 فصاعدا الا على سادتها حقيقة وما يطلق على الراخذ فصاعدا

قلنا \* وما ينتهى اليه الخصوص \* اى غاية التخصيص  
نوعان ضرورة \* الواحد فيما هو فرد بصيغته كالمراة او \* هو  
ليس بفرد صيغة لكنه \* ملحق به \* اى بالفرد الصيغى  
باعتبار دخول اللام \* كالنساء \* فان قيل فحينئذ يقع  
الجنس على المتخلل بين الكل والاقل قلنا لانسلم وقوعه  
عليه بل على الاقل او لكل لكن البعض يخرج عنه بدليل  
او نقول سمى وقوعه على الاقل تخصيصا مجازا كالعموم  
حين ارادة الكل \* والثلاثة فيما كان جمعا صيغة ومعنى \*  
كرجال ونساء \* او معنى \* كقوم ورهط \* لان ادنى الجمع ثلاثة  
باجتماع اهل اللغة \* وقد صغت قلوبكم<sup>جس</sup> مجازا \* وقوله عليه  
السلام الاثنان فما فوقهما جماعة محمول على الموارث  
والوصايا \* فللاثنين حكم الجمع فى الميراث لقوله تع  
فان كان له اخوة والمراد اثنان والوصية اخت الميراث \* او  
على سنية تقدم الامام \* فالامام يتقدم على الاثنى كما  
على الثلاثة بخلاف الواحد فانه يقيمه عن يمينه \* واما  
المشترك فما يتناول \* هذا كالجنس \* افراد \* فصل عن  
تحرز يد \* مختلفة السدود \* فصل عن المطلق كرقبة وعن  
العامة كمسلمين \* على سبيل البدلية \* فصل عن تحريش

فانه يتناول الحميات المختلفة لكن على مبدل الشمول  
 \* كالقرء للحيض والظهر وحكمه التوقف فيه \* لان  
 الثابت به احد المفهومات من غير عين عند السامع  
 \* بشرط التأمل لترجح بعض وجوهه للعمل به \* لان ادراك  
 المراد فيه محتمل بالتأمل \* ولا ضرر له \* لاحقيقة لانه  
 لم يوضع للمجموع ولا مجازا لاستلزامه الجمع بين الحقيقة  
 والمجاز والمراد بقوله يصلون على النبي الصلوة بالمعنى الاعم  
 وهو العناية بحاله عليه السلام \* واما المأول فما ترجح  
 عن المشترك \* لا المجمل لان البحث في اقسام الصيغة  
 \* بعض وجوهه بغالب الرأي \* اى بدليل ظني مطلقا واحترز  
 به عن المفمر فان المرجح فيه قطعى وأيراد<sup>ج</sup> فى القسم الاول  
 استطرادى \* وحكمه العمل به على احتمال العلط \* لان  
 التأويل ظني \* واما الظاهر فاسم كلام ظهر المراد به  
 للما مع بصيغته \* احترز به عن الاربعة المقابلة وعن  
 النص لان الظهور فيه بالسوق \* وحكمه وجوب العمل  
 بالذى ظهر منه واما النص فما ازداد وضوحا على الظاهر  
 فقط \* واحترز به عن المفسر والمحكم \* لمعنى فى المتكلم \* اى  
 لمعنى قصد المتكلم وساق الكلام لاجله \* لا فى نفس

الصيغة \* فمعناه ان ازد ياد الوضح فيه بان يفهم منه  
 معنى لم يفهم من ضيغة الظاهر بقريئة نطقية ينضم اليه  
 تدل على قصد المتكلم كبيان العدد في آية النكاح لم يفهم  
 بدون انضمام مثني وثلاث ورباع الى فالكسور او ههنا كلام  
 اطنبناه في المدار \* وحكمه وجوب العمل بما وضح به \* مطلقا  
 \* على اجتماع التأويل هو في حيز المجاز \* ان كان خاصا وعلى  
 احتمال تخصيص ان كان عاما \* واما المفهر فما \* اي كلام  
 \* ازداد وضوحا على النص فقط \* احترزه عن المحكم \* على وجه  
 لا يبقى معه \* اي مع ذلك الوضح \* احتمال التأويل \*  
 ان كان الكلام خاصا \* والتخصيص \* ان كان الكلام عاما  
 فهو مشتق من الفهر الذي هو انكشاف بلا شبهة \* وحكمه  
 وجوب العمل به على احتمال النسخ \* من حيث هو هو ولم  
 يقل والاستثناء لان احتمال الاستثناء منقطع بعد تمام  
 الكلام \* واما المحكم فما احكم المراد به \* الباء صلة  
 الارادة فامن \* عن احتمال النسخ والتبديل \* وهما  
 مترد فان وانما اكد لان منهم من لم يشترط كونه غير قابل  
 للنسخ ويقول وهو ما لا يحتمل الاوجهما واحدا \* وحكمه  
 وجوب العمل به من غير احتمال كقوله تع واحل الله

البيع وحرم الربوا \* طامر في التحليل والتجزيم نص  
 في الفصل بين البيع والربوا اذ الكفار قالوا انما البيع  
 مثل الربوا فرد ونظير المهر \* فمجد الملائكة كلهم اجمعون  
 الا ابليس \* فبقوله كلهم انقطع احتمال التخصيص لكنه  
 يستلزم نازيل التثنية وباجمعون انقطع ذلك واستثناء  
 ابليس من الملائكة لا ينفي كونه مفعول الان الاستثناء  
 ليس بتخصيص \* ونظير المستكم قوله تع \* ان الله بكل شيء  
 عليم \* والكل سواء في ايجاب ثبوت ما انتظمه قطعاً وانما  
 يظهر التعاوت عند التعارض \* ضرورة \* ليصير الادنى  
 مفرزاً بالاعلى \* اللام للعاقبة اي فائدة التعاوت وعاقبته  
 ترك الادنى بالاعلى نظير التعارض بين الاولين واحل  
 لكم ما وراء ذلكم مع فانكسروا ما طاب لکم من النساء الآية  
 فالاولى طامر يقيد عموم جواز النكاح ما وراء الاربع  
 والثاني يمنعه فترجم ونظيره بين المتوسطين قوله  
 عليه السلام المستحاضة تتوضأ لكل صلاة مع قوله  
 عليه السلام المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة فالاول  
 مسوق في مفهومه مع انه يستلزم التأويل اذ اللام تمسك  
 للوقت والثاني لا ونظيره بين الآخرين واستشهدوا



ذوى عدل منكم مع ولا تقبلوا لهم شهادة ابد افا لا اول مفسر  
 في قبول شهادة العدول لان الاشهاد للقبول عند الاداء وهذا  
 لا يستعمل معنى آخر والثاني محكم للحقوق التأييد به  
 \* حتي قلنا فيما اذا تزوج امرأة الى شهرانه متعة \* وليس  
 بنكاح فالتزوج نص في النكاح لكنه يحتمل المتعة مجازا  
 اذا التزوج كما يراد به التأييد يراد به التزويج ايضا وقوله  
 الى شهر محكم في المتعة فتخرج المحكم والنظر تقريرة  
لا تحقيقية \* واما الخفي فما خفي مرادة بعارض غير  
الصيغة \* اخترازا عن المشكل وما فرقه وقوله \* لا ينال الا  
بالطلب \* تأكيد وهو يقابل الظاهر واتحاد الجمل يشترط  
لاستحالة الاجتماع لا للمضادة فالمراد ههنا تضاد  
البياض ثمه على ان التقابل اعمر من التضاد \* وحكمه  
النظرفيه ليعلم ان اختفاء لمزية \* اي لزيادة \* او نقصان \*  
فان كان لزيادة تلحق به دلالة وان كان لنقصان لا \* فيظهر  
المراد به كاية السرقة \* خفيت \* في حق الطرار والنباش \*  
 بعارض اختصاصهما باسم آخر فتأملنا في معنى السرقة  
 فوجدنا ما اخذ مال الغير خفية من حرز لا شبهة فيه  
 وهذا في الطرار موجود مع زيادة على السرقة لان السارق

ينفارق عن عين السافظ المنقطع حفظه بعارض نؤمن ونسره  
فالطراز يسارق عن الاعين المتصدية للحفظ فاثبتنا القطع  
فيه ولم نجد في النباش المسارقة عن عين من غشى ان  
يهجم عليه ممن ليس بسافظ لكن فلم تثبت فيه دلالة  
\* واما المشكل فهو الداخل في اشكاله \* فيه بيان ازدياد  
الخفاء فالداخل في الاشياء اكثر خفاء وبيان ما دخل  
\* وحكمه اعتقاد الحقيقة فيهما هو المراد به ثم الاقبال على  
الطلب والتأمل فيه بعد الى ان تبين المراد \* ومعنى  
الطلب والتأمل ان ينظر الى مفهومات اللفظ ثم يتأملها  
بني استخراج المراد كما لو نظرت في فاتح حروفكم اني شعتم فوجدت  
اني مشتركة بين معنى كيف واين ثم تأملنا فوجدنا  
بمعنى كيف بقريئة الحرف فالحق في كل مختلف في بيت يعلم  
بمجرد الطلب والمشكل كالمتخفي في بيت بين امثاله لا يدرك  
الا بالتأمل بعد الطلب \* واما المجمل فما اذ حمت  
وتواردت \* فيه المعاني \* اي المفهومات بالهوية \* واشتبه  
المراد به اشتباهها لا يدرك بنفس العبارة بل بالرجوع الى  
الاستفسار \* في كل انواعه \* ثم الطلب ثم التأمل \* ان  
احتيج اليهما كما في البعض لان البيان اما شاف كبيان

الصلوة وأما غير شاف كبيان الربوا قال عمر رض خرج النبي  
 عليه السلام من الدنيا ولم يبين لنا ابواب الربوا وهذا  
 البيان بشرجه عن الاجمال الى الاشكال فلذا احتيج فيه  
الى الطلب والثامل \* وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما  
هو المراد به والتوقف فيه الى ان تبين المراد ببيان  
التحمل \* كالصلوة والزكاة نقلا من الدعاء والنماء الى  
معتلين آخرين لا يوقف عليهما الا بالتوفيق \* واما  
المتشابه فهو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه \* فبلغ  
في الخفاء نهاية \* وحكمه اعتقاد الحقيقة قبل الاصابة \*  
 اي قبل اصابة المراد في الدنيا ويوقف عليه في العقبى  
 لان انزاله للابتلاء وهو في الدنيا هذا مذهب العامة  
 يقفون على قوله تعالى الا الله بدليل قراءة عبد الله بن مسعود  
 رض ان تاويله الا عند الله والمبعض على والراسخون  
 في العلم اذ لو لاحظ لهم سوى قولهم آسنابه يلزم الاستواء  
 بينهم وبين الجاهل \* وهو كما لمقطعات في اوائل السور \*  
 اي كالسورف التي وجب قطع كل واحد منها في التكلم عن  
 الباقي بان يؤتى باسم كل منها وعرف به حكم وهو وجوب  
 الاعتقاد به \* وما الحقيقة فاسم لكل لفظ مستعمل \* اريدنا

ر به ما وضع له \* في اصطلاح به الخطاب في المنقول الشرعي  
 الحقيقة \* وحكمه \* أي حكم اللفظ الحقيقة \* وجود \* أي  
 ثبوت \* ما وضع له خاصا كان أو عاما أو اما المجاز فاسم  
 لما يرتك به عبر ما وضع له \* كذلك فالصلوة يستعملها  
 المصطلح بعرف الشرع في الدعاء مجازا \* مناسبة \* وعلاقة  
 \* بينهما \* به خرج ما استعمل فيها لم يوضع له بدونها  
 لولا استعارة تدخل فيه اذ الادعاء لا يمنع اطلاق غير الموضوع  
 له عليها \* وحكمه وجود \* أي ثبوت \* ما استعمله  
 المصطلح خاصا كان المجاز أو عاما أو قال الشافعي روح لا عموم  
 للمجاز لانه ضروري \* يصار اليه توسعة فصار كالافتقار  
 \* واذا نقول ان عموم الحقيقة لم يكن تكونه حقيقة بل  
 لا لآلية زائدة على ذلك \* في تعريف الجنس ولا ضرورة  
 فالقادر على التعبير بالحقيقة يعدل عنها اليه لا ضرورة  
 \* وكيف يقال انه ضروري وقد كثر ذلك في كتاب الله تعالى  
 يريد ان ينقضي فقامه لما طغى الماء وهو متعال عن الضرورة  
 وهي في المفتضى ترجع الى الكلام والسماع لثبوته لتضييق  
 الكلام ليفهم السامع المقصود به بخلافها في المجاز فالرئيس  
 ترجع الى المتكلم لثبوته توسعة في التكلم فجاز وجود المفتضى

فِي الْقُرْآنِ بِشَلَاكِ الْجَزَائِرِ لَوْ كَانَ ضَرُورِيًّا عَلَى أَنْ الْمَقْتَضَى غَيْرُ  
 مَلْفُوظٍ فَلَا يَعْمُرُ الْجَزَائِرُ مَلْفُوظًا فَيَعْمُرُ \* وَلِهَذَا \* أَيُّ الْجَزَائِرِ  
 الْعُمُومُ فِي الْجَزَائِرِ \* جَعَلْنَا لَفْظَ الصَّاعِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا \* لَا تَبِيعُوا الدَّرَاهِمَ بِالدَّرَاهِمِينَ وَلَا الصَّاعَ بِالصَّاعَتَيْنِ  
 \* عَمَّا مَا فِيهِمَا يَثْلُخُ \* لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ هِيَ الشَّيْءُ الْمَنْقُورُ  
 لَمْ تَرِدْ وَأَيْدِيهِ مَا يَحِلُّهُ أَطْلَاقًا لَا سَمَ الْجَزَائِرِ عَلَى الْخَالِ وَهُوَ  
 بِلَا مِ الْجَزَائِرِ فَيَعْمُرُ مَطْعُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ فَدَلَّ بِعِبَارَتِهِ  
 عَلَى جَزَائِرِ الرِّبَا فِي غَيْرِ الْمَطْعُومِ كَالْبَيْتِ وَالنُّورِ مَثَلُ  
 جَزَائِرِهِ فِي الْمَطْعُومِ وَبِإِشَارَتِهِ عَلَى عَلَيْهِ الْكَفِيلُ فَتَقْدِيرُ  
 الْكَلَامِ وَلَا مِثْلًا بِمِثْلَيْنِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ بِهِ  
 الْمَطْعُومُ أَجْمَعًا فَلَا يَرِدُ غَيْرُهُ أَذْ لَا غُمُومٌ لِلْمِثْلِ وَإِذَا  
 جَهَلْنَا الْمَعْرِفَةَ النُّقْلَ \* وَ\* الْأَنْقُولُ لِلْفَرْقِ \* الْحَقِيقَةُ لَا يَسْقُطُ  
 عَنِ الْمُسْلِمِ \* أَيُّ لَا يَنْفِي الْحَقِيقَةَ فِي الْأَسْتِعْمَالِ عَنْ  
 مَسْمُومَاتِهَا أَصْلًا \* بِخِلَافِ الْجَزَائِرِ \* فَإِنَّهُ يَنْفِي عَنْهُ فَالْأَبْلَى لَا يَنْفِي  
 عَنْ التَّوَلَّدِ وَيَنْفِي عَنْ الْجَزَائِرِ وَلَا يَنْفِي فِيهَا هَذَا بَشَرًا حَقِيقَةً  
 \* وَ\* مِنْ حِكْمَتِهَا \* أَنَّهُ مَتَى امْكُنَ الْعَمَلُ بِهَا \* أَيُّ بِالْحَقِيقَةِ  
 \* سَقَطَ الْجَزَائِرُ \* وَتَغَيَّرَتْ هِيَ لِأَنَّ الْمُسْتَعَارَ لَا يَزِيحُ الْأَصْلَ  
 \* فَيَكُونُ الْعَقْدُ \* فِي وَلَكِنْ يَوْجُزُ خَلْ كَمْ بِمَا عَقَدْتُمْ إِلَّا إِيْمَانُ

\* لما ينعتد \* وهو رب الفط بلشط كير بط الميع بالشرع لانه  
 حقيقة \* دون العزم \* اى عزم القلب الذى موسبب له لما  
المعط لانه كالجاز فلا كمار فى العزم من لكرها غير  
ميعقود وقال الشافعى رح معقود لان المرا دبه عقد  
القلب و موقصد \* \* \* \* \* يكون \* النكاح \* فى ولا نكيرا  
ما نكح آباءكم \* للوطى \* لانه للمصم و ذا الوطى \* دون  
العقد \* الذى موضع حكمى كما جمله الشافعى راخ لانه  
مجا وفيت بما لله حزمة المناصرة بالزبا \* \* \* \* \* من حكمها  
انه \* يستعمل اجتماعهما \* اى اجتماع مفهومها فى وقت  
واحد \* مراد دين \* خرج به اجتماعهما تناولا طامرا كفى  
الاستيمان على الايماء وعلى الموا الى اجتماعهما من حيث  
احتمال اللبط \* بلفظ واحد \* خرج به اجتماعهما  
مراد يلن بلفظين ومن الان امل اللفظ وضعوا السمارة  
للبيهمة وتجوز واى البليد ولم يقتعل لونه فيهما اصل  
حتى لا يأنهم من رايت حما را اليهممة والبليد معا  
ولا من خمارين اربعة اشخاص البيهمة ان البليد ان  
كما استعمال ان يكون الثوب \* الواحد \* على اللابس ملك  
وعارية فى زمان واحد \* والمعنى كما استعمال ان يكون لبس

اللابس مثل كوعارية في زمان واحد بالنبذة اليه استحبال  
 ان يكون لفظا بتكلم حقيقة ومجازا في زمان اذن لك قتائل  
 واذ استعار الرأب الثوب من المرتفع ولبسه فلا جمع ملكا  
 وعارية اذا جارة تملكك المناقع ولا تملك من غير  
 مالك \* حتى \* قلنا \* ان الرضية بملك ماله للموالي \* اي  
 للعتقاء \* لا يتناول مرالى الموالى \* اي عتقاء العتقاء  
 لئلا يلزم الجمع \* واذ كان له \* اي لذلك الموصى \* مشتق  
 واحد يستحق النصف \* اي له نصف الثمن والباقي للورثة  
 لا الموالى هو اليه \* و \* لهذا \* لا يلحق غير الشمر \* وهو  
 المانع في السيد بالخمر اي لا يزد غير ما بقوله غاية السلام  
 من شرب الخمر فاجلدوه \* و \* لهذا \* لا يراد ببنو بني  
 بالرضية لا بنائهم ولا يراد بالنسب باليد في قوله تع اول ما ستم  
 البنساء لان الحقيقة فيما سرى الاخير \* اي لانها في مسئلة  
 الموالى والساق غير الشمر بهنا وبناء الابناء ميراث \* والمجاز \* ا  
 عطف على الحقيقة \* فيه \* اي في الاخير وهو الوطي \* مراد \*  
 حتى حل للجنب الشمر بهذا النص \* فلم يبق الاخر  
 مراد او في الاستيمان على الابناء والموالى انما تدخل  
 الفروع \* اي ابناء الابناء وموالى الموالى \* لان ظاهر

الاسم \* اي اسم الابناء والموالي \* صار شبهة في حقن الدم \*  
وحاصلها ان الامان ينبت بالشبهة كالاشارة فيثبت  
بالثبوت والظاهر لا يتناول من ينبت بل يشبه الثابت  
وهو معنى الشبهة \* بخلاف الاستيمان \* جواب نقض يرد  
على المجول صاين انما ترك تناول ظاهرا في الاستيمان  
\* على الاباء والاصهار حيث لا يدخل الاجداد والجدات  
لان ذواتهم التي تناولها ظاهري \* بطريق التبعية فيلحق  
اختيارها بالفروع \* اي بسال ابناء الابناء \* دون \* حال  
\* الاصول \* اي الاجداد والجدات ونقص بالتناول  
ظاهرا في قوله تع وصاحبهما في الدنيا معروفا في حق الجد  
والجدية والضمير للابوين حتى انه متوافقة الجد والجدية  
بمعناها من الاصول الخفيف للغل اثباتها به على قول من  
يسمع بين الحقيقة والخيال لا يتناول الظاهري ولا ينتقص  
ايضا بما اذا وطئ الجد جازية ابن ابنة حيث لا يشك تبعا  
لانا لانسلم ان عدم الجد تبعا بل ايضا لان الجد حق  
التملك في مال ابنه فكذلك في مال ابن ابنة فمملوك المملوك  
مملوك على بانه نقض في مقام الفرق فلا يسمع \* وانما يقع  
على الملك والابحار والامارة و \* على \* الجد حول حافيا



ومنعلاورا كباقيهما اذا اختلف لا يضع قدمه في دأوفلان\*  
 مع ان الاضافة بالملك حقيقة وبغيره مجاز وكذا اوضع القدم  
 حقيقة في الدخول خافيا مجازا في غيره\* باعتبار عموم  
 المجاز\* أي اطلاقه\* وهو الدخول\* في الأول أي باعتبار  
 ان وضع القدم صار مجازا عن الدخول لان الرفع سببه  
 وإنما جعل عليه لان المقصود منع النفس عن الدخول  
 لا عن وضع القدم\* مجرودا حتى لا يوضع ولم يدخل لا يثبت  
 والدخول مطلق\* ونسبة السكنى\* في الثاني أي باعتبار  
 ان اضافة الدأوراد بها نسبة السكنى فالأدأور لا تبعادي  
 لك اضافة مجاز لا ادخل في موضع سكنى فلان\* وإنما  
 يثبت اذا قدم ليلا أو نهارا في قوله غلبه حر يوم يقلد  
 فلان\* ولأنه له مع ان فيه ايها المجمع بينهما فالنوم  
 موضوع للنهار ولا للنيل\* لان المراد بالنوم الوقت وهو غائم\*  
 فلا جمع وهذا لان اليوم مئة قرن بفعل ممتد كاللبس كان  
 للنهار الا بالليل يمنع لانه يضلح مقدار الدهر اقل قرن بما  
 لا يمتد كالخروج كان لطلق الوقت لان غير الممتد يوجد  
 في جزعين الزمان باعتبار الطرف اولى ووقوع الحريه  
 لا يمتد\* وإنما اراد النذر واليمن ان اقال الله علي صوم

وحب ونوى به اليمين \* مع ان فيه جمعا بين الحقيقة  
 والجازية حقيقة لتقدير حتى لم يتوقف على النية وسجاز  
 اليمين حتى توقفت عليها \* لانه بذو صيغته يمين  
 بموجبه \* لان الجواب بالماح يتضمن تحريره وذائمين  
 فلا جمع \* فهو كشرا القربى يملك بثبعته تحرير لموجبه \*  
 لان صيغته تثبت الملك والمملك في القريب وموعيتق فيكون  
 تحرير ابرأ سطة حكمه فلا جمع بينهما صيغة وهو الممتنع  
 قال الشاعر ان اللغظ تدل على لازمه المتأخرو وهو المعنى  
 بالموجب ورفا لا يمتحن مجازا لفظ الاسد المراد به الهكل  
 قال على لازمه وهو الشجاعة ولا يسمى مجازا ثم نقول تحرير  
 المباح وان كان لازمه لكن يلبس منه يعنى اليمين مادة  
 كفى لا والله وبلى والله عند البعض ومن اللغو عندنا  
 فلا يثبت بدون النية اضروته مهورا بخلاف العتق  
 بشراء القرينة \* وطريق الاستعارة الانصال \* والمجاورة \* بين  
 الشيئين صورة او معنى \* لان كل موجود يجس انما  
 مؤيوخد بطورته ومعناه فلا اتصال الا من احد مدين  
 والمراد بالمعنى المعنى الشاخص المشهور فيمنع تسمية رجل  
 اسدا بمعنى الشيزانية وتسمية الا بشر ايد العبد

الاختصاص في الأول والشهرة في الثاني فهو على مثال  
القياس لا يصح الابوصف صالح مع دل \* كما في تسمية الشجاع  
 اسدا \* بمعنى الجرأة \* وتسمية المطر سماء \* اي سحابا  
 لان المطر ينزل منه فلا اتصال ضروري \* وفي الشرعيات  
 الاتصال من حيث السببية والتعليل \* اي الاتصال بين  
 المسبب والسبب والعلة والمعلول نظير الصورى في المحسوسات  
 لانه باعتبار التجاوز دون المعنى \* والاتصال \* عطف على  
 الاتصال \* في المعنى المشروع \* اذ انظر فيه \* كيف شرع \*  
 اي على اي لازم خاص شرع وقيل معناه مطلق اي سواء  
 يتعلق ذلك بالمعنى بلفظ هو سبب او علة او لا نظير المعنى  
 كما في استعارة الهبة للمدقة وبالعكس لان كلا منهما  
تمليك بلا عرض \* والاول \* اي الصورى \* على نوعين  
 احدهما اتصال الحكم بالعلة كالتملك بالملك بالشراء وانه \*  
 اي هذا الاتصال \* توجب \* اي تثبت \* الاستعارة من  
 الطرفين \* فيجوز ذكر الحكم وارادة العلة وعكسه لافتقار  
 كل واحد منهما الى الآخر فهي لم تشرع الا ليحكمها وهو  
 يترقف على كل علة على سبيل البدلية لانه قبل وجوده  
 يترقف على ما يصلح لان يوجد به فيترقف على المعينة

بهذا الاعتبار \* حتى اذا اقال ان اشتريت عبدا فهو حر \*  
 فلو شري نصفه وباعه ثم اشترى النصف الآخر عتق هذا  
 النصف ولا يشترط الجمع ولو قال ان ملكك يشترط لدلالة  
 العادة واذا ثبت هذا \* فلو نوى به \* اي بالشراء \* الملك او \*  
 عكس \* وقال ان ملكك ونوى به الشراء يصدق فيهما \*  
 اي في الصورتين \* ديانة \* وان كذب به القاضي فيما فيه  
 تخفيف عليه ويصني هذه المسئلة استحاكية \* والثاني  
 انصال السبب بالسبب \* اي بالحكم \* كاتصال زوال ملك  
 المتعذر بزوال ملك الرقبة فيصح استعارة السبب للحكم \*  
 لا فتقار الحكم اليه \* دون عكسه \* لا استعناء السبب  
 لغيره فاذا استعار الاعناق للطلاق صح لانه لا زال العيش  
 المستتبع لزوال ملك المتعة ولو استعار الحكم للسبب  
 والطلاق للعتق لا يكون انتقالا من ملزومه الى لازمه  
 وان كانتا انتقالا من معتقرا الى معتقرا اليه اذ المراد من  
 اللازم ههنا ما هو التابع فالملزوم ههنا معروض والملازم  
 عارض والسبب ليس بتابع فلا يكون لازما والسبب في ارائنا  
 اعصر خمر لاى عنبا في معنى العلة لا اختصاص السبب به  
 \* واذا كانت الحقيقة متعذرة \* لا يتوصل اليها الا بمشقة

\* أو مهجورة \* تيسر الوصول اليها لكنهم مهجورون \* صير  
إلى المجاز بالاجماع \* لعدم المزامحة \* كما إذا حلف لا يأكل  
من هذه النخلة \* ولا نية له يقع على الثمرة \* أو لا يضع  
قدمه في دار فلان \* يراد بدخول عرفا \* والمهجور شرعا  
كالهيجور عادة \* فالظاهر من حال العاقل التحلي عنه \* حتى  
ينصرف التوكيل بالخصومة \* التي هي منازعة هجرت  
شرعا \* إلى الجواب \* مجازا لأنها سببه \* مطلقا \* أي إقرارا  
كان أو إنكارا \* ولهذا إذا حلف لا يكلم هذا الصبي لم يقيد \*  
الحلف \* بزمان صباه \* حتى لو كلمه بعد ما كبر حنث لأن  
مهجورانه مهجور شرعا فيصير إلى المجاز كما ند قال لا أكلم هذا  
الذات إطلاقا لاسم الكل على البعض <sup>جس</sup> أو وصف في الحاضر  
لغوا ذالم يكن داعيا إلى اليمين ووصف الصبي لسوء  
أدبه يدعوكافي لا يأكل هذا الرطب \* وإن كانت هي مستعملة \*  
أي غير مهجورة ومتعدرة \* والمجاز متعارفا \* أي متبادرا  
إلى الفهم عرفا \* فهي أولى عند ابن حنيفة رح خلافا  
لهمنا كما إذا حلف لا يأكل من هذه النخلة أو لا يشرب من  
هذا الغرات \* فعنده أنما يحنث بأكل العين والكرع منه  
لا يستعملهما فالحنطة تركل عينها لأنها تغلى وتقبل

وقال عليه السلام والاكرعنا في الروادي وعندهما باكل  
 المتسنن منها وبالاعتراف منه بالمتعارف اكل ما في باطن  
 الحنطة وشرب ما ينصب الى العرات \* وهذا الاختلاف  
 \* بقاء \* اي مبني \* على اصل آخر وهو ان الخلفية \* اي  
 خلفية المآز \* في \* حق \* التكلم عنده وعندهما في الحكم \*  
 الثابت باللفظ فاد اصيل للشجاع هذا الاسد فعند مآهو  
 خلف في اثبات الشجاعة عن هذا الاسد في مثل الحقيقة  
 لاثبات الهيكل وهذا هو المعنى بالخلفية في الحكم لانها  
 بين شجاعة الشجاع والهيكل لان شجاعة الهيكل لم تثبت  
 بهذا اللفظ حقيقة وعنده التكلم بهذا الاسد للشجاع خلف  
 عن التكلم بهذا الاسد للهيكل من غير تعرض للحكم ثم  
 هو يثبت بقاء على صحة التكلم مبتدأ الا حلقا من حكمها  
 فافهم لهما ان الحكم مقصود والعبارة وسيلة فاعتبار  
 الخلفية في المقصود اولى وله ان الحقيقة والمآز من اوصاف  
 اللفظ فالسليمية في التكلم الذي هو استخراج اللفظ اولى  
 \* فيظهر الجلال \* اي فائدة \* في قوله لعبداه وهو اكبر  
 مقامه \* لا يولد مثله لثله \* هذا البني \* فعند مآه يلغو  
 فلا يعتق لانه لم يقد حكمه وهو تصور النسب والخلفية في

الحكم بخلاف قوله لا اصغر سنا وهو معروف والنسب لا فادته  
 الحكم لولا العارض وعند يعنى لان هذه الكلام عبارة عن  
 قوله عتق على من حين ملكته ولا حجر<sup>جس</sup> في اقامته المفظ مقالم  
 آخر فيكون لفظ هذا البني مراد ابه الحرية خلفا عن هذا البني  
 مراد ابه النيرة والمهورج صحيحة العبارة لا تصور حكم الحقيقة  
 ثم وجه البناء ان الخلفية عنده لما كانت في التكلم والحقيقة  
 رجحان على المجاز تكلما لا صا لته كانت الحقيقة لا تفي بماله  
 اولى وعند هما في الحكم وله رجحان عليها حكما لا اشتماله  
 على محكمها في بعض الصور والمجاز المعتارف اولى افيه  
فثبتت الحكم في الكل لعدم القائل بالفضل \* وقد تشعذر  
 الحقيقة والمجاز \* اى يمتنع العمل بهما \* منعاً \* في بعض  
 الالفاظ فيلغزو ذلك \* اذا كان الحكم \* اى اثبات مخرج  
 اللفظ \* ممتمعا \* في المحل الذى يستعمل فيه اللفظ \* كما في  


---

 قوله لا شرأته هذه بنيتي وهى معروفة النسب وتولد مثلها  
 لمثله او اكبر منها منه حتى لا تقع الحرمة بذلك ابدا \*  
 اصل على هذا القول او كذب نفعه قائل لا غلط او وهمته وانما  
 لا يقع لتعذر الحقيقة في الكبيرة وفي الصغيرة شرعا لثبوت  
 النهي من الغير والمجاز من الطلاق المحرم فيهما لثباني

بين الحرمة الشائنة بالنسبة والثائنة بالطلاق هذه  
 تستند على صحة النكاح وتلك لا ولا استعارة مع التباين  
 الا بهكما في نحو فشرهم بعد اب المير\* والحقيقة تترك\*  
 لسمعة اشياء\* بدلالة العادة\* عريضة كوضع القدم  
 او شرعية\* كالبدن بالصلوة والجم\* لا يراد بهما الدعاء  
 والقصد بل لكل عبادة محصورة بحيث لا يسق الى  
 الافهام غيرها\* وبدلالة اللفظ في بعضه\* لاسائه عن كمال  
 صمائه وفي بعض افعاله قصور ولا يتناول\* كما اذا حلف  
 لا يأكل لحما فلا يتناول لحم الصمك\* بلانية لا بد يسمي  
 من الاشتداد اذا يقال التسم الحرف اذا اشتد ولا شدة  
 في لسم الصمك لا تنفقاء الدم اذ الدموى لا يحسن الماء  
 فيخرج عن مطلقه\* و\* مثل\* قوله كل مملوك في بحر  
 لا يتناول المكاتب\* لقصور المملوكية لانه مالك يدا  
 او بصرفا مملوك رقبة بخلاف المديبر وام الولد فان المولى  
 يملكهما يد او رقبة\* و\* قهر آخر\* عكسه\* لاسائه عن  
 قصوره\* الجلف باكل الفاكهة\* ولا تية له\* فلا يتناول  
 العشب\* والرطب والرماس فالفاكهة اسم للتياب ما خرج  
 من التفكه وهو التلعم وما يقع به اقيام المدن لا يسمى



تنعما عرفا وهذه قد يقع به القوام والطارار <sup>جس</sup> زيادة مكملة  
 للسرقه فيتناول السارق الطرار\* وبدلالة سياق النظر\*  
 اى سرقه\* كقوله طلق امرأتى ان كنت رجلا فانه لا يكون  
 تركيلا\* وكذا النزل ان كنت رجلا لا يكون امانا لدلالة الهياق  
 \* وبدلالة معنى يرجع الى المتكلم\* اى بدلالة من قبله  
 \* كما في يهين الفور\* اى اذا اردت الخروج فقال ان خرجت  
 فانبت طالق فانه يقع على تلك الخرجة والفور مصدر فارت  
 القدر اذا غلّت استعير للسرعة وهذا اليمين قد تفرد به  
 ابو حنيفة رح\* وبدلالة\* اباء\* محل الكلام\* اى بان  
 لا يتجمل المعنى الحقيقي\* كقوله عليه الصلوة والسلام انما  
 الاعمال بالنيات وقوله عليه السلام رفع عن امتى الخطاء  
 والنهيان\* سقطت حقيقة هما لعدم قبول المحل المعنى  
 الحقيقية فحقيقة الاول عدم وجود العمل بلا نية  
 والثانى ارتفاع الخطاء والنهيان وليس الامر كذلك  
 لوجود هذه فيتعين المجازى حكم الاعمال بالنيات ورفع  
 حكم الخطاء والنهيان وهو نوعان حكم العقبي وهو الثواب  
 والاثم وحكم الدنيا وهو الجواز والفساد وهما مختلفان  
 لوجود الجواز ولا ثواب كما لو صلى مرائيا ووجود الفساد

ولا يأنتم كما لو تروءأ بأماء نجس بما فلا وصلّى فصار الاسم بعد  
 كونه ميجازاً كما لم يشترك فلا يعم عندنا وإن كان عند الشافعي رح  
 لأن الجواز لا يعم حينئذ وقد اريد حكم العقص اجماعاً فيتعين  
 وصار كأنه قال: لو اريد الإجماع بالنيات ورفع ما ثم الخطاء  
 والنسيان قلم يصح التمسك بالحدوث الاول على اشتراط  
 النية في الواقف وبالثاني على عدم فساد الصلوة بالكلام  
 فاسينار على عدم فساد الصلوة بالاكل مخطياً \* والتحرير  
 المضاف الى الأعيان كالمحارم \* في جرميت عليكم امها لكم  
 \* والخبز \* في حرمة الخمر بعينها \* حقيقة عندنا \*  
 كالتي قيل المضاف اليها تحوا حلت لكم بهيمة الانعام  
 \* خلافاً للبعض \* فإنه ميجاز عندهم والمعنى حرم تكاح  
 الامهات وشرب الخمر فالمتصور عدم الفعل لا عدم العين  
 قلنا معني اتصاف العين بالحرمة خروجها من كونها  
 محلاً للفعل شرعاً كأن معني اتصاف الفعل بها خروجه  
 من الاعتبار شرعياً \* ويقصّل بما ذكرنا \* من قسم  
 الحقيقة والمجاز \* حروف المعنى \* لانقسامها الى الحقيقة  
 والمجاز ومنها حروف العطف وهي الأكثر وقربها لدخولها  
 على الالهي والفعل بخلاف حروف الجر والشرط لا اختصاص

كل بقدم \* قالوا واطلق العطف من غير تعرض لمقارنته  
ولا ترتيب \* بالتقل عن ايمة البلغة وزعم بعضهم انها  
للترتيب عند ابى حنيفة رح وللمقارنة عندهما استدلالا  
بقول الواحد عند \* و \* الثلاث عندهما \* في قوله لغير  
الموطوعة ان دخلت الدار فانت طالق وطالق \* قلنا  
من اباطل لانها لا تطلق واحدة او ثلاثا لذلك \* بل انما  
تطلق واحدة عند ابى حنيفة رح لان موجب هذا الكلام  
الافتراق \* لا الاجتماع لان الاول تعلق بالشرط بلا واسطة  
والثاني والثالث بواسطة الاول فيقع كذا لك فالتعلق  
كما ينجز عند الشرط وفي المنجز يقع واحدة فقط لعدم المحل  
ولو تغير هذا الموجب لتغير بالواو وهي ليست للمقارنة  
\* فلا يتغير بالواو قالا موجب الاجتماع \* لان الثاني جملة  
ناقصة فشارك الاولى والترتيب في التكلم لا في صيرورته  
طلاقا كما لو كررت مرات قوله ان دخلت الدار فانت طالق  
\* فلا يتغير بالواو \* لانه لا يتعرض للترتيب وفرق بان الشرط  
اذا تكررت تعلق كل الاجزية بها بلا واسطة والتفرق زمانا  
لا يوجب التفرق تعلقا فكان كما لو اخرج الشرط ولا ينتقص  
اصله بآية الرضوء لان الترتيب ثمه في اليجاب لا في

الراحب كما في ادا حاء عند افا شترلى علاموا حارة واسعا حر  
 دانه اماهما فاي قاع مرتب معلق فيسرل كما تعلق كما لسوا مر  
اد ا انحلت \* و \* نقص بها \* لو قال لعبر المذ حول بها انت  
طالق وطالق وطالق \* ففى تنس بواحدة وتمد الترتيب  
فيتمل \* انها تنس بواحدة لان الاول وقع قبل التكلم بالثاني  
والثالث \* لانه مسخر لا يتوقف على آخره \* فمقطت ولايته \*  
اي ولاية الايقاع \* لقوات محل التصرف و \* نقص  
ايضا بها \* ادا زوج امتين \* برصا نهما \* من رحل \* مطلقا  
\* بعيدا من مولا هما بعيدا من الروح ثم قال المولى هذه حرة  
وهذه متصلا \* بطل نكاح الثانية وهذا الترتيب ولو اعتقهما  
معا لا يطل نكاح واحدة منهما للتربيت بينهما فليل  
\* اما يطل نكاح الثانية لان عقد الاولى يطل محلية  
الوفى في حق الثانية \* لعدم حل الامه على الحرة \* فمطل \*  
نكاح \* الثاني قبل التكلم \* نعتقها مطلقا الثاني باعتبار  
آخر لان الواو للتربيت \* و \* نقص انصا بها \* ادا زوج  
وحلا احمتس في عقد ين بعيدا من الروح فسلعه الحصر  
مقال احرب نكاح هذه وهذه بطلا كما ادا الحارهما معا \* بان  
معال احربت معا وهذا مقارنته \* وان اجازتهما مشفقا بطل

الثاني \* فقل انما بطل \* لان صدر الكلام يتوقف على  
 آخره اذا كان في آخره ما يغير اوله \* وههنا الصدر لجواز  
 النكاح والاخر لمصلحة \* كما في الشرط والاستثناء \* لا لاقتضاء  
 الراو المقارنة \* وقد تكون الراو \* مستثناة \* للحال \*  
 عند تعذر العطف اذا اجماع تجميع ذا الحال \* كقوله لعبد  
 ادا لي الفار وانت حر \* لئلا لقطاع بينهما طليا وخبراف جعلت  
 للحال والاحوال شروط \* حتى لا يعتق الا بالاداء \* كانه قال  
 ان اديت فانت حر وهذا من باب عرضت الناقدة على الخوض  
 والتقدير كن حرا وانت مؤد الفار وانما حمل عليه بدلالة  
 حال المتكلم \* لانه \* ابي المولى \* جعل الحرية \* في قوله  
 ادا لي الفار وانت حر \* حالا للاداء فلا يسبق الاداء \* لان  
 الحال بمعنى المصفة فكما ان الصفة لا تسبق المرصوف  
 فكذا الحال لا تسبق ذا الحال \* وقد تكون الراو لعطف  
 الجملة فلا تجب به المشاركة في الخبر \* لانها لا افتقار الكلام  
 الثاني الى الخبر لا مجرد العطف فاذا اتم فلا مشاركة \* كقوله  
 هذا طالق ثلاثا وهذا طالق فتطلق الثانية \* واحدة \*  
 لعدم المشاركة \* وكذا \* الراو \* في قولها اطلقني ولك الف  
 درهم \* لعطف الجملة حتى لو طلقها \* لا يجب شيء

وَقَالَا إِنَّمَا لِلنِّسَاءِ \* بِدَلَالَةِ الْمَعَارِضَةِ \* فَيَصِيرُ \* الْإِلْفُ  
 \* شَرْطًا \* لِلطَّلَاقِ \* وَبِدَلَالَتِهِ \* أَيُّ طَلْقٍ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ  
لَكَ عَلَى الْفِ \* فَيَجِبُ الْإِلْفُ \* وَقَالَ الْعُطْفُ حَقِيقَةً لَا يَعْدُلُ  
مِنْهُ الْإِبْدَائِيلُ وَالْمَعَارِضَةُ مِنْ الْعَوَارِضِ فَالطَّلَاقُ غَالِبٌ  
بِالْمَالِ فَلَا يَصْلُحُ دَلِيلًا عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ مَتَى ذُحِلَّ الْعَوَارِضُ  
كَانَ يَمِينًا فِي جَانِبِهِ فَلَا يَكُونُ مَعَارِضَةً مُطْلَقًا فَقَدْ عُدَّ مَتَى  
الدَّلَالَةُ عَلَى النِّسَاءِ فِي وَلَكِ الْفِ وَكَذَا صِغَتُهُ لَا تَصْلُحُ لِلنِّسَاءِ  
لَا أَنَّ الْأَصْلَ فِي النِّسَاءِ الْمُنْتَقِلَةِ أَنْ لَا تَكُونَ وَصَفَاتُ بُوتِيَا  
أَوْ هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ لَا أَنَّ النِّسَاءَ أَمَّا فَعِلٌ أَوْ أَسْمٌ فَاعِلٌ  
لَمْ يَلْتَمِ عَلَى التَّجِدِّدِ بِخِلَافٍ وَأَنْتَ حَرْفَانِ الدَّلَالَةُ  
عَلَى الْحَالِ قَدْ وُجِدَتْ لِمَا بَيَّنَّا وَصِغَتُهُ أَيْضًا تَصْلُحُ فَالْحَرْفُ مُشْتَقٌّ  
مِنْ حِرِّ الْعَبْدِ يَحْرُ حَرَامٌ مِنْ حَدِّ عِلْمٍ وَاخْتِلَافِ الْكَلَامِ خَبَرًا  
وَطَلَبًا لَا يَمْنَعُ الْعُطْفُ حَقْمًا لَا حَقْمًا لِالتَّضْمِينِ فَنَقُولُ إِذَا  
اِخْتَلَفَا وُجِدَتْ الدَّلَالَةُ عَلَى النِّسَاءِ وَالْمُضْلَاحِيَّةُ يَحْمِلُ  
عَلَى النِّسَاءِ كَمَا أَدَّى إِلَى الْفِ وَأَنْتَ حَرْفَانِ إِذَا عُدَّ مَتَى يَجْعَلُ  
لِلْعُطْفِ حَدًّا عَلَى الْمَعْنَى الْأَصْلِي لَا أَنَّ الْأَصْلَ وَلَمْ يَمْنَعْهُ الْمَانِعُ  
كَمَا فِي طَلْقِي وَلَكِ الْفِ أَيُّ يَكُونُ مِنْكَ طَّلَاقٌ وَلَكِ الْفِ وَهُمَا  
بِكَلَامٍ \* وَالْفَاءُ لِلرُّشْلِ وَالْمَقْبِيبِ \* أَيُّ لِوُجُودِ الثَّانِي بَعْدَ

الاول بلا فصل \* فيتراخي المعطوف عن المعطوف عليه بزمان  
 وان لطف \* اي قل والالكان مقارنا ولا موجب لها في القران  
 \* فاذا قال ان دخلت هذه الدار فهذه الدار فانت طالت  
 فالشرط ان تدخل الثانية بعد الاولى بلا تراخ \* فلودخلت  
 الاخيرة قبل الاولى او الاولى ثم الاخيرة بعد زمان  
 لا يثبت \* ولذا استعمل في احكام العلل \* كجاء الشتاء  
 فتاهب لترتب الحكم عليها موصولا \* فاذا قال لا خير  
 بعث منك هذا العبد بكذا فقال الا خير فهو حر انه قبول  
 للبيع \* لذ كبر المحررة محققة الالجاب بالفاء ولا يترتب  
 العتق عليه الا بعد القبول كانه قال قبلت فهو حر بخلاف  
 وهو حر \* وانما تدخل على العلل \* وينبغي ان لا تدخل  
 لعدم تاخر العلة عن المعلول \* اذا كانت \* ذلك \* مما  
 تدوم \* لتراخيها معنى لذ وامها نكروا بشرف قد اتاك  
 الغوث \* كقوله ادالي الفافانت حر \* اي ادالي الفالانك  
 حر فيعتق للحال ولم يتقيد بالاداء ولم تجعل تعليقا كما  
 في الواو لصحة الكلام بدونه والاضمار على خلاف الاصل  
 مطلقا والفاء في هذه العلة حقيقة من وجه \* وتستعار  
 بمعنى الواو في قوله علي درهم قد رهم \* اذ لا ترتب

ر في الواجب وانما هو لحد الرجوع اذ الشرع يسمي في الزمان  
 لا في العين \* حتى لزومه درميان \* وعند الشافعي ربح  
 لما في الشرع يسمي بحد على الاستصحاب لتحقيق الاول  
 فهو دبرهم فلزومه واحد قلنا الحجاز امون من الاضمار  
 \* وهم للتراخي \* في الحكم والتكلم بجميعا حتى كان  
بمنزلة ما لو سكنت ثم استضاف \* قولا بكمال التراخي  
ولو كان في الحكم فقط كان تراخيا من واجه فشاركت الفاء  
لا استصحاب بمنزلة \* وعند هما للتراخي في الحكم  
مع الوصل في الحكم \* رعاية للعطاف اذ لا يطمح مع الانفصال  
حتى اذ قال يعبر المدخول بما انت طالق ثم طالق  
ثم طالق ان دخلت اليد ارفعيد اي يقع الاول \* للسال  
و يلغو ما بعد \* اذ لو سكنت على الاول يلغو ما بعد \* فكلا  
ههنا \* ولو قدم الشرط بعلق الاول به ورق الثاني \* لبقاء  
المحل فالعلق لم ينزل \* ولغا الثالث \* لعدم المحل والثاني  
وان القطع قد رسم بإدعاء \* تصحيحا للكلام وقد دل عليه  
ذكرة قبله وليس بشرط ذكرة في كلام موصول وفا ههنا \*  
تعلق لا ول وقوعه ان ملكها ثانيا اذ وجد الشرط \* وقالا  
بمعلق \* اي الطلاق \* جميعا \* في الصورتين للول



كلهما \* ويتناول على الترتيب \* فتبين بالاول ويلغو ما بعده  
 ان لم تكن مشطوبة وان كانت وقعت \* وفي قوله عليه السلام \* من  
 حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها \* فليذكر عن يمينه  
 ثم ليأت بالذي هو خيرا استعير بمعنى الراعي عملا بحقيقة  
 الامر تدل عليه الرواية الاخرى \* وهي فليأت بالذي  
 هو خيرا ثم ليذكر ليكون جمعا بينهما اي بين الروايتين  
 في كون الامرين للوجوب واجراؤه لا مراً على حقيقته لان  
 التكفير لا يجب قبل الحسن \* وبطلان ثبوت ما بعده \* وهو  
 الموقوف \* والاعراض عما قبله \* منفيان ومثبتان \* على سبيل  
 التدارك \* للغلط باقامة الثاني مقام الاول وهو فيما  
 يستعمل الرد والرجوع والا يضمن الثاني الى الاول \* فتطلق  
 ثلثا اذا فالللمشطوبة انت طالق واحدة بل ثنتين لانه  
 لم يملك ابطال الاول \* لانه انشاء لا يستعمل الرد \* فيقعان \*  
 اي الاول والثاني \* بخلاف قوله له علي الف بل فان \* لان  
 تدارك الغلط في الاخبار ممكن كما في سني ثلثون بل  
 اربعون \* ولكن لا ستدارك بعد النفي \* ان دخل في  
 المفرد \* غير ان العطف انما يصح عند التماق الكلام \*  
 لا مطلقا وهو انتظامه بان لا يكون النفي والاثبات في

سجد واحد بعينه فتحولك على ألف قرص فقال لا تكن غصب  
 يلزمه المال \* والافهر مستأنف كالامة اذا تزادجت بغير  
 اذن مولاهما بمائة درهم فقال المولى لا اجيز النكاح  
 بمائة زلكن اجيز بمائة وخمسين درهما ان هذا \* اى  
 قول المولى \* فسخ للنكاح وجعل لكن مبتدأ \* لعدم الاتيان  
 \* لانه نفى فعل واثباته بعينه \* فالمهر فى النكاح من الزوائد  
 حتى صح بإفصاده ونفيه فلا يتغير العقل بتغيره فكان  
 وجوده كعدمه على ان نفى المقيد نفى لذات المقيد دون  
 مجرد القيد والموقوف نكاح مقيد لا مطلق ولا اجيز بمائة  
 ارد لذلك المقيد لارد للمائة فقط فيرتد العقل \* واو لا احد  
 المذكورين \* ولذا كان قوله \* مذاحرا ومذا كقوله احدهما  
 حر ومذا الكلام \* اى مذاحرا ومذا \* انشاء \* شرعا \* يستعمل  
 الخبر \* وضعا حتى لو جمع بين حر وعبد وقال احدهما حر  
 ولا يعتق العبد لانه يمكن حمله على الخبر \* فواجب التمييز \*  
 بيان يوقع العتق فى ايهما شاء من حيث انه انشاء \* على  
 احتمال انه \* اى اختيار احدهما \* بيان \* اى اطهار من  
 حيث انه اخبار ليكون عملا بهما ولما كان الايجاب الاول  
 غير نازل في العين لانه انما ارغبه فى غير عين والعين

في العيّن بالبيان فكان لهذا البيان حكم الانشاء من هذا  
 الوجه ومن حيث ان الايجاب اجمّل الخبر كان البيان  
 اظهرا الى هذا امر الذي اخبرت بحريته فتبين ان البيان  
 ذو شبهتين لانه بناء على الايجاب الاول وهو كذلك وهذا  
 معنى قوله \* وجعل البيان \* اي التعيين في احدهما \* انشاء

من وجهة \* حتى شرط قيام المحل حالة البيان فلو مات  
 احدهما فتعين العتق في الميت لا يصح \* واظهرا من وجه  
 حتى يجبر عليه \* ولو كان انشاء من كل وجه لهما اجبر  
 \* لان اول احد المتبرين \* اذا دخلت في الوكالة \* بان قال  
 وكنت فلانا او فلانا ببيعة \* يصح \* بلا اشتراط اجتماعهما على  
 البيع استحيانا ترايهما باع صح بخلاف وفلان ولا يصح قياسا  
 لجهالة المأمور به في البيع وجه الاستحسان ان مبنى الوكالة  
 على التوسع وهذه الجهة لا تفضي الى النزاع \* بخلاف  
 البيع \* اذا دخلت اوفى المبيع اوفى الثمن \* والاجارة \*  
 اذا دخلت في الامتنان او الاجرة فانهما يفسدان لان او  
 للتخيير ومن له الخيار منهما مبرور فجهل المعقود عليه  
 اوبه جهالة تفضي الى النزاع \* الا ان يكون من له الخيار  
 اي خيارا ليعين \* معلوما في \* ثوبين \* اثنتين او \*

اثواب \* ثلثة \* بان قال المشتري للبائع اشتريت منك  
 هذا الثوب او هذا على التي بالثمن ارقى الثمنين او على انك  
 بالخيار او قال البائع للمشتري كذلك \* فيصح \* اي فينبذ  
 يَصِحُّ الْعَقْدُ \* استعينا \* والقياس ان لا يصح لجهالة المبيع  
 سيما اذا كان من له الخيار مجهولا قلنا لما كان معلوما  
 لا تنفي الجهالة الى النزاع لكن في العقد معنى الخطر  
 لانه جاز ان يشتريه ان فيكون هو المبيع او ذلك فيكون  
 هو المبيع والخطر منه كالشرط وانما تحمل الحاجة  
 الى دفع الثمن اذ قد يحتاج الى اختيار من يشق به او  
 اختيار من يشتريه لاجله ولا يمكنه البائع من الحمل  
 اليه الا بالبيع فيكون في معنى شرط الخيار ولما  
 لم يتحمل في خيار الشرط اكثر من ثلثة ايام لانه نفع الحاجة  
 بما دونه مما لم يتحمل منها ايضا في اكثر من ثلثة اثواب  
 لانه نفعها مما دونه فالثلثة يشتمل على جيد ووسط ورجي  
 والاجارة كالبيع \* و \* اذا دخلت \* في المهر كذلك \* اي يوجبها  
 التخيير \* منها \* ان صح التخيير \* اي ان ادب ان يتحقق  
 الرق في كل واحد منهما نحر فكيفت على الف حاله  
 او البعثة مؤجلتين والا فلا بل وهو معنى قوله \* وفي

الشئدين يجب الاقل \* كنكست على الغين او الف فانه  
 لا تفيد لتعين الرقي في الاقل كما في الاقرار والوصية  
 والصير الى مهر المثل موجب نكاح لا تسمية فيه عندهما  
 \* وعند \* يجب مهر المثل \* مطلقا لا نعد ام التسمية  
 بالجمالة ووجوب الاقل في الاقرار وفحوة لعبد في معارضة  
 موجب اصلي \* ولا فادتها التخيير قلنا \* في الكفارة \*  
 اي كفارة اليمين وكفارة السلف وكفارة جزاء الصيت \* يجب  
 احد الاشياء \* عندنا غير عين والمأمور بخير في التعيين  
 \* خلافا للبعض \* قالوا ان اكل واجب على طريق البدل فاذا  
 اتى بواحد سقط الباقي وهذا الاختلاف لفظي لان المراد  
 بوجوب الجميع عندهم انه لا يجوز الا خلال جميعها  
 ولا يجب الاتيان به والمكلف مخير وهو عين مذهبنا \* وفي  
 قوله تع ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم  
 من خلاف او ينفوا من الارض للتخيير عند مالك \* كما في  
 الكفارة لانه موجب اوفى الانشاء قلنا هذه اجزية في مقابلة  
 الجناية فدل تنويعها على تنويع الجناية الى تخفيف واخذ  
 مال وقتل وجمع بينهما اذ الجزاء بحسب الجناية ولهذا  
 لا يجازي القاتل واخذ المال بالنفي وحده فتعدر التخيير

فَيَجْعَلُ أَوَّلَ التَّقْيِيمِ وَالْمَعْنَى أَنَّ حِزَاءَ الْمُحَارَبَيْنِ أَمَّا الْقَتْلُ  
 بِلَا صُلْبٍ أَنْ أُفْرِدُوا الْقَتْلُ وَأَمَّا الصُّلْبُ مَعَ الْقَتْلِ أَنْ تَحْمَعُوا  
 بَيْنَ أَحَدٍ وَقَتْلٍ وَأَمَّا الْقَطْعُ أَنْ أُفْرِدُوا الْأَحْذَ وَأَمَّا النَّفْيُ  
 أَنْ أُفْرِدُوا الْأَحْذَ وَعَلَى هَذَا الْبَيَانِ قِيلَ \* أَوْ عِنْدَنَا مَعْنَى  
 بَلْ \* كَمَا فِي أَوَّلِ قِسْمِهِ لِأَنَّهُ يُتَعَصَّنُ أَحْزَاءُ أَمْسِنَ التَّعْيِينَ  
 الثَّابِتُ بِأَوَّلِ الْكَلَامِ \* أَيَّ يَقْتُلُوا إِذَا أُفْرِدُوا الْقَتْلُ بَلْ يَجْعَلُوا  
 إِذَا أَرْتَفَعَتِ الْحَارِبُ بِقَتْلِ الْمَعْسُ وَأَخَذَ الْمَالُ بَلْ تَقْطَعُ أَيْدِيهِمْ  
 وَأَرْجُلُهُمْ إِذَا أَحْذَوْا الْمَالَ فَقَطْ بَلْ يَنْفِرُوا مِنَ الْأَرْضِ إِذَا حَوَفُوا  
 الطَّرِيقَ \* وَأَمَّا الْكُفَّارَاتُ فَفِي مَقَابِلَةِ جِنَائِهِ وَاحِدَةٌ وَالْكَلَامُ  
 أَنْشَاءً فَيُثَبِّتُ التَّحْمِيرَ وَالْأَجْزِيَّةَ هَهُنَا جُمْلَةً قَوْلِيَّةً بِجُمْلَةٍ  
 فَيُقَسِّمُ الْبَعْضُ عَلَى الْبَعْضِ وَالْمَعْنَى وَإِنْ تَمَّ بِالتَّشْرُوعِ لَكِنَّهُ جَعَلَ  
 يُعْنَى بَلْ لِأَنَّهُ انْتَهَبَ بِالْقَامِ \* وَ\* لِنَتَنَاوَلَ أَوْ لِأَحَدِ الْأُمُورِ  
 \* قَالَ إِذَا قَالَ لَعَنَهُ وَدَابَّتْهُ مَذْأَحَرًا وَقَدْ آتَاهُ بِأَطْلٍ لِأَحْكَامِهِ  
 لِأَنَّهُ اسْمٌ لِأَحَدٍ هُمَا غَيْرُ عَيْنٍ وَذَلِكَ \* أَيَّ تَغْيِيرِ الْعَيْنِ \* غَيْرِ  
 مَحِلِّ الْعَيْنِ \* لِأَنَّ أَحَدَ الْعَيْنَيْنِ لَيْسَ بِمَحِلٍّ إِلَّا بِجَابِ  
 فَغَيْرِ الْعَيْنِ مِنْهُمَا لَا يَصْلَحُ فَيُلْعَرُ \* وَعِنْدَهُ هُوَ كَذَلِكَ \*  
 أَيْ لِأَحَدٍ هُمَا غَيْرُ عَيْنٍ وَذَلِكَ لَيْسَ بِمَحِلٍّ لَكِنْ \* عَلَى الْاِحْتِمَالِ  
 التَّعْيِينَ حَتَّى \* أَيَّ لَا زَهْ \* لَزِمَتْهُ التَّعْيِينَ كَمَا فِي مَسْئَلَةٍ

العبدان \* واجتر عليه ولو لم يحتمل لما اجبر \* والعمل  
بالاحتمال اولى من الاصل او فجعل ما وضع لتحقيقته \*  
وهو او لتناول احد هما غير عين \* مجازا عما يحتمله \*  
وهو احد هما عيننا لا ستلزام الا ول الثاني من حيث  
الزوم البيان \* وان استحالت حقيقته \* كافي هذا ابنى  
لا كبير شنا \* وهما ينكران الاستعارة عند استحالة الحكم  
ويستعاران للعوم \* اي تفيد بذلك ليل مقترن به وفيه  
العموم بقوله \* فتصير بمعنى او العطف \* من حيث  
انهما معنيان \* لا عينها \* اي عين الراى من حيث ان  
كل واحد مراد على الانفراد والاجتماع ليس يحتم كافي  
الراى \* وذلك \* اي العموم \* اذا كانت في موضع النفى \*  
نحو ولا تطع منهم لثما او كفوز احرم باطاعتهما بصفة  
الانفراد اي لا تطع واحد منهما وهو نكرة في النفى فتعنيهما  
او في موضع الاباحة اذ يفهم من جالس الحسن او ابن  
سبير جالس احد هما او كليهما ان شئت ونظيرها في النفى  
في الشرعيات \* كقوله والله لا اكلم فلانا او فلانا \* معناه  
فلانا ولا فلانا \* حتى اذا كلم احد هما يحتم \* نظر الى  
بالانفراد في الراى لا يحتم بالم يكلمهما \* ولو كلمهما

رالم يثبت الامورة واحدة \* نظرا الى انها كالواو في الحكم، فيما  
 الجنة مارة والمطابق للغرض ان يقول كقولهم والله لا اكلم  
 : فلا فلانا فلا تاخشي لو كلمهما او احدا مما يثبت ونظيرها  
 رغي الاباحية \* لو حلف لا اكلم احدا الا فلانا او فلانا فله ان  
 وكله منا \* بلا خنث لانه مرفوع الاباحية فلا يستثنى من الخطر  
 اباحته وخرق بين الاباحية والتحريم يتخالف المأمور بالجمع  
 فيه درهما \* ويستعار او معنى حتى \* او الا ان فاحدا الا صريحا  
 وهو تقع بوجرد الاخر كالغيا بالغاية \* اذا فسد العطف لا جمل  
 ن الكلام \* اسما وفلا ناضيا مضمعا \* ويستعمل في ريب الغاية \*  
 ربان يستعمل الا مطلقا \* كقوله تع ليس لك من الامر شيء  
 او يتوب عليهم \* لا يستعمل عطف اري يتوب على شيء او على  
 ليس الا يعطف بالفعل على الاسم والمضمحل على الماضي  
 فيعمل للغاية وهذا في بعض الاقوال والمعنى ليس لك  
 من الامر شيء سوى التبليغ حتى يظهر الدين \* وحتى  
 للغاية كلى وتستعمل \* مستعار \* للعطف \* لان المعطوف  
 يتصل بالمعطوف عليه كغاية بالغاية \* مع قيام معنى  
 الغاية \* فيكون حقيقة قاصرة كقولهم \* استنبت الفصال  
 حتى القوعى \* الاستنات العذر فرحان والفصال جمع فصيل



والقومى تجمع قريع وهو صابه داء \* ومرواضها \* اى حتى  
 \* فى الافعال ان يجعل غاية \* خالصة \* بمعنى الى \* نحو  
 خرجت النساء حتى خرجت هيل \* او يجعل غاية فى جملة  
 مبدأة \* نحو حتى يقول الرسول بالرفع اى هو يقول  
 \* وعلا مة الغاية ان يحتمل الصلابة \* اى صلابة الكلام  
 \* الا مبدأة \* بان صلح فيه ضرب المنة \* وان يصلح الآخر دلالة  
 على الانتهاء \* نحو حتى يعطوا الجزية \* فان لم يشترط جعلها  
 غاية لقوات المعنيين اواخذ هما \* فليست مبدأة بمعنى  
 لانهم كنى \* ان يصلح الصلابة للآخر نحو اسلمت حتى ادخل  
 الجنة لان المبدأة تناسب الغاية فالسبب ينتهى بجزائه  
 كالمغيا بالغاية \* فان تعد هذا \* اى جعلها للمجازاة  
 \* جعل مسموعا للعطف المحض وبطل مغنى العاية \* نحو  
 جاءنى القوم حتى نام زيد \* وعلى هذا \* اى على المعنى البشعة  
 \* منها تل الزيادة ان كان لم اخبر بك حتى تصيح \* فانه يجب  
 ان اقول قبل ان اخشى اللغاية \* وان لم اترك حتى  
 تغد يميني \* فاته فلم تغد \* لم اخش لان التغدية لا يصلح  
 منه ينابل هو داغ الى الاثبات لانه اخسان وكن الاثبات  
 لا يمتك فقلت شرط الغاية وهو يصلح شنبوا والغداه جزاء فجمان

عليه \* وان لم آتكم حتى اتعدى عنكم \* فعبدني حر  
 حتى للعبط الحسن لعدم صلاحية الغاية وعلامة سميعة  
 الاتيان لفعل نفسه اذ الجرايم كما فاة وهو لا يكافي نفسه  
 هادفة وصا وكفر لانه ان لم آتكم فأتعدى كان تعدى عقيب  
 اتيانه بر والالا \* منها \* اي من حروف المعاني \* حروف  
 البحر \* بحر ما عدا الى اسم او اسم الى اسم كمررت به والمال له  
 \* والبناء للانسان \* المتعدي ملصقا ملصقا \* ولاقتضائه  
 اياما والاصل الملصق \* تصب \* الياء \* الاثمان \* اذ  
 الثمن غتر مقصود بل هو كالكلمة \* حتى لو قال اشترى ثوبا  
 مثله مثله العبد بكر من تحنطه حملة يكون انكر ثمن  
 فيصح الاستعلاء به قبل ان يقيم ببلان ما اذ الاصاب  
 العبد الى الكبر \* فانه يكون سلمه اذ المبيع الدين وهو العليم  
 فيستل الاصل او لم يمنع الاحتيل الى \* \* \* \* \* لو قال ارب  
 احسرتني بقلوبهم فلا يعبدني خرق على الحق \* والصلون  
 لان معناه ان اجبر تسي بخسر ام لصقا بالقدوم والصلابة به  
 لا يتصور قبل وحده لانه فعل احسن فشرط الحبس الاجتناب  
 صل قاعلا حيث به كل باء بخلاف قوله ان احسرتني ان يلا باء  
 قلبم \* لان قوله ان لا يلا باء قد تم بحسب نفسه وهو المفعول

الثاني للاخبار فكانه قال ان اخبرتني خبر قدومه والخبير  
 مطلق في تناول الكذب ايضا \* و \* لهذا \* لو قال ان خرجت  
 من الدار الا باذني وهو عام يشترط تكرار الاذن لكل خروج \*  
 اذا المعنى الاخر وجاملا مصقا باذني وهو عام بمعنى وصفه  
 \* بخلاف قوله ان اذن لك \* فانه لا يشترط لكل خرجة  
 اذن لانه لم يستثنى خروجاً ملصقاً به من الخروج مطلقاً  
 لعدم الباء بل استثنى الاذن من الخروج وهو ليس من  
 جنسه فيمتنع الاستثناء فجعل الامجازاً عن الغاية  
 اي الى ان اذن لك فيكون الخروج ملصقاً الى وقت وجود  
 الاذن وقد وجد مرة فارفع المنع \* و \* لهذا قلنا \* في قوله  
 الت ظالم بمشيئة الله تع الباء بمعنى الشرط \* فالالصاق  
 يؤدى معناه لاقتضائه اتصال المصق بالمصق به اتصال  
 الجزاء بالشرط فلا يقع كما في انشاء الله تع \* وقال الشافعي  
 رج الباء في قوله تع واسمعوهم لمتبعي حبي \*  
 او اجيب مسح بعض الناس ان هذا المفهوم عز فاعند خولها  
 في المحل يقال مسح بالراس اي ببغضه \* وقال مالك انها  
 صلة \* زيدت للتاكيد لتعني الفعل بنفسه فكانه قال  
 واسمعوهم فوجب مسح الكل \* و \* قلنا \* ليس \*

الامر \* كذلك \* اذا التبع بعض لا اضل له في اللغة ووجه البيان  
جملة الفاء لتحقيقه \* بأن هي للاصاق \* على حقيقتها  
 \* ليكنها \* جواب قول القائل فمن أين جاء التبع بعض  
 \* اذا دحليت في آلة المسح كان الفعل متعديا الى متخله \*  
كمسحت الحائط بمدي \* فيمتاز اول كلمة \* اي كل الممروح  
 لا نه اضيف الى جملة \* واذا دحليت في محل المسح بقي  
الفعل متعديا الى الآلة \* والتقيد بروا مستحو اليد كم  
برؤسكم \* فلا يقتضي استيعاب الرايس \* كما طرد بالك روح  
لعدم اضافة الفعل اليه \* والفعل يقتضي المصاق الى الآلة  
يا محيل \* مطلعا \* ودلك لا يستلزم عكس الكل \* اي كل الآلة  
عادية \* اذا لا يرفع الآلة بجميع اجزائها على الرايس فيما  
ليس الاصابع وطور الحصا لا يستعملان في المسح عادية  
فلا يجب استيعاب بها في كل بالا كثير الذي له بحكم الكل وهو  
ثلاثة اصابع \* فصار المزاد به اكثر اليد فصار التبع بعض  
مترادف لهذا الطريق \* اي طريق تعدى الفعل الى الآلة وفاع  
لا يقتضي الاستيعاب لا باقتضاء إليه كما قال الشافعي راجع  
واما الا استيعاب في التيمم مع فما مستحو الرجوع مكم  
في المشهور \* وعلى \* للاستعلاء فاستعالت \* للالزام \* لا

فِيهِ مَعْنَى الاستعلاء \* فقول له علي الف يكون ذينا \* اذ  
 الدَّيْن يَغْلُوهُ حُكْمًا \* اِلَّا \* اَنْ يَغْيِرَهُ \* بَاَنْ يَتَّصِلَ بِهِ  
الرَّدِيْعَةُ \* فَحَيْثُمَا لَا يَكُونُ ذِيْنًا وَعَلَى يَحْتَمِلُ مَعْنَى  
الرَّدِيْعَةُ لَانْ فِيْهَا الزَّوَامُ الْحِفْظُ فَحَمْلُ عَلَيْهِ \* فَاِنْ ذَخَلَتْ  
 فِي الْمَعَاوِضَاتِ الْمُحْضَةِ \* الْخَالِيَّةِ عَنْ مَعْنَى الْإِسْقَاطِ كَالْبَيْعِ  
 وَالْأَجَارَةِ وَالنِّكَاحِ \* كَانَتْ بِمَعْنَى الْبَاءِ \* أَجْمَاعًا لِمُنَاسِبَةِ  
 بَيْنِ الزَّوَامِ وَالْإِلْصَاقِ لَا بِمَعْنَى الشَّرْطِ لَانْ الْمَعَاوِضَاتِ الْمُحْضَةُ  
 لَا تَقْبَلُ الْخَطَرَ وَالشَّرْطُ وَقِيْدُ الْمُحْضَةِ يَخْرُجُ الدَّاعِ وَالطَّلَاقُ  
 وَالْعَتَاقُ بِمَا لَ \* وَكَذَلِكَ \* يَكُونُ بِمَعْنَى الْبَاءِ \* اِذَا اسْتَعْمَلْتَ  
 فِي الطَّلَاقِ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رُخً لِلشَّرْطِ \* لِلزَّوَامِ  
 الْجَزَاءِ عِنْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ فَاسْتَعْمَالُهُ فِيهِ حَقِيْقَةٌ فَلَا يَجِبُ  
 شَيْءٌ فِي قَوْلِهَا طَلَّقْنِي ثَلَاثًا عَلَى الْفِ إِذَا طَلَّقَهَا وَاحِدَةً لَانْهَا  
 لِلشَّرْطِ وَاجْزَاءُ الشَّرْطِ لَا يَنْقَسِمُ عَلَى اجْزَاءِ الْمَشْرُوطِ وَعِنْدَهُمَا  
 يَجِبُ ثَلَاثُ الْآلِفِ لَانْهَا بِمَعْنَى الْبَاءِ فَالْآلِفُ مُعْرَضٌ لَشَرْطِ  
 وَاجْزَاءِ الْعَرَضِ يَنْقَسِمُ عَلَى اجْزَاءِ الْمَعْرُوضِ \* وَمَنْ لِلتَّبْعِيضِ  
 فَإِذَا قَالَ مَنْ أَشْتَيْتُ مَنْ غَبِيْدِي عَتَقَهُ فَأَعْتَقَهُ كَانَ لَهُ \* أَيِ  
 لِلْمَاضِي \* اِنْ يَعْتَقُهُمْ \* اِلَّا وَاحِدًا مِنْهُمْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
 رُخً عَمَلًا بِكَلِمَتِي الْعَمَلُ وَالْتَّبْعِيضُ وَعَمَلُهُمَا اِنْ

يعتقدهم جميعا لان من للبيان \* والى لانتها والغاية \*  
 ولذا استعملت في احوال الديون لانها غايتها \* بأن كانت  
الغاية \* قائمة بنفسها \* بان لا يكون ميفتقورة في وجودها  
 الى المعيا \* كقولهم هذا البستان له من هذه الحائط الى  
 هذه الحائط لا يدخل الحائطان \* في الاقرار لانها اذا  
قامت بنفسها لا تستتبعها الغاية \* وان لم يكن \* كذلك  
\* فان كان اصل الكلام \* اي صدر الكلام \* مستتعا والغاية \*  
 بان وقع صدره على الغاية والغاية جميعا كان في احوالها  
 ما زاد ان الصدر لما تناول الجملة قبل ذكرها وبعد  
 لا يتناول الجملة الا الي بعض منها كان المتكلم من ذكرها  
 اسقاطا ورائها ضرورة ان الاسم يمتد ولها \* فقد خل في  
الصدر \* كما في البراق فابهم اليد يتناول من الرأس الى اصابع  
 الي الاطراف \* وان لم يتناولها \* الصدر \* اوقيه \* أي في التناول  
\* شك \* كما ان الحلف لا يكلم الى رخصان \* فقد كرمنا هذا الحكمة  
اليها \* فلا ندخل \* بعد من التناول \* كالليل في الضوم \*  
 فالصدر لم يتناول له في مطالع الصبوم ينصرف الى الاطراف  
 ساعة يد ليل مسئلة الحلف \* وفي المطر في فيكمهم  
في جلد في واثباتهم \* في ظرف الزمان تصور انبت لها في

ارفى غدا \* فقال لا هياسوا ع حكما \* اذ لا فرق بينهما معنى  
 فلو نوى آخر النهار في غدا لا يصدق كما في غدا \* و الفرق  
 ابر حنيقة رج بينهما فيما اذا نوى آخر النهار \* فقال في  
 الاثبات يصدق ديانة وقضاء وفي المخذ وفي لا يصدق الا  
 ديانة وهذا لان حدث فيه اوجب اتصال الفعل به لمشابهة  
 المفعول به ضرورة فاقضى استيعابه فتعين اوله ولم يصدق  
 في التأخير لانه لا يغير موجب كلامه الى ما هو تخفيف عليه  
 وانما يصدق ديانة لانه نوى محتمل كلامه واثباته اوجب  
 اتصاله بجزء مبهم اذ ليس من ضرورة الظرفية الاستيعاب  
 فيصدق مطلقا لان النية مبنية للابهام \* واذا اضيف \*  
 الطلاق \* الى مكان \* كانت طالق في مكة \* يقع للتحال \*  
 لان اضافته اليه لا تصلح مخصصا للطلاق فالوقوع في مكان  
 وقوع في كل الامكنة فلا يمكن جعلها كالشرط بخلاف  
 اضافته الى زمان \* الا ان يضم الفعل \* بان يراد في دخولك  
 الدار \* فيصير بمعنى الشرط \* لانه في معنى حال الدخول  
 والاحوال شروط \* ومنها اسماء الظروف ومع للمقارنة \*  
 فيقع في انت طالق واخذه مع واحدة ثنتين قبل المسحس  
 \* وقبل للمقارنة \* فتطلق للتحال في انت طالق قبل

دخولك اليه انزل عدم اقتضاء العينية وخود ما بعدها  
 وفي غير المسمى انتطالق واحدة قبلها واحدة يطغ  
 ثنتين او قبل في واحدة واحدة \* وبعد للتاخير وحكما  
 في الطلاق \* لا في الاقل او غير \* هناك حكم قبل \* اي  
 في الصورتين فلير قال لها انت طالق واحدة واحدة  
 يقع ثنتين ولو قال بعد ما واحدة واحدة \* في هذه الاية اذا  
 قيد \* الطرف \* بالكيفية \* اي بالضمير كان صفة \* معلية  
 لما بعده \* لانه لما اضيف الى ضمير الاو لم يكن صفة لها  
 لان الصفة لا يقبل الى موصوفها \* واذا لم يقيد \* بها \* كان  
 صفة لما قبله \* اذ الصفة تملأ الموصوف ثم الاقرار بطلاق  
 ما بين ايقاع له في السالفة وعند المحضرة فاد لقال لغيره  
 لك عند في اليد وهم كانت ود يقع لان الضرورة تدل على  
 السقط \* اي على انها مشقوقة عنك \* ثم ون اللزوم ومسا  
 حروف الامتناع \* واصل ذلك الاو غير يستعمل صفة  
 للبركة ويستعمل اشتشاء \* لشبهه بالا \* تقول له علي درهم  
 ميرد انتي بالربع \* صفة الدارهم \* فيلزمه درهمين \* الثاني  
 بالفتح والكسر قيد اطلاق \* ولو قال بان نصيب كان اشتشاء  
 فيلزمه درهمين لان نقايض في مثل غير في كونه مشتة



واستثناء \* ومنها حروف الشرط \* أي كلماته \* وإن اصل فيها \*  
 استعاضها للشرط \* وإنما دخل على امر معدوم على خطر  
 الوجود \* أي تردد في عيادة بين أن يوجدا وبين أن لا يوجد  
 اجترأوا على الاستحسان وعين المتحقق لا محالة وقوله  
 \* ليس بكائن لا محالة \* تأكيد \* فإذا قال إن لم اطلقك فانت  
 طالق ثلثا لم تطلق حتى يهوت اخذ هيا \* فالشرط هو عدم  
 الإطلاق يتحقق عند الموت فيقع في آخر الحياة \* وإذا اعتد  
 نية الكوفة تصلح للوقت والشرط \* حيث يستعمل لهما على  
 المبراة \* فيجوزي بها مرة \* فيجوز \* ع \* وإذا انصبك خصاصة  
 فتجمل \* ولا يجازي بها اخرى \* نحو (شعر) وإذا انكرت كريمة  
 ادعى لها وإذا انكس الجيس يناعه خديب \* وإذا جوزي بها سقط  
 الوقت \* أي معناه \* عنها كما أنها حرف شرط \* بمنزلة ان \* وهو  
 قول أبي حنيفة وعند نية البصرة هي للوقت وقد تستعمل  
 مجازا للشرط من غير سقوط معنى الوقت عنها مثل متى  
 فلنمها للوقت لا يشق عليها ذلك \* أي معنى الوقت \* بحال \*  
 نحو في الاخبار والاشياع مع ان المجازاة بمعنى لازمة  
 في الإخبار وإذا جازة فالاولى ان لا يسقط عنها معنى الوقت  
 وامتناع الجمع بين الحقيقة والإجازة اعتبار التباين ولا تنافي

فالوقت يصلح شرطاً على أنه مستغفار لمعنى متى \* وهو  
 قولهما حتى إذا قال الأمر أنه إذا لم أطلقك فالتك طالق \*  
 ولا نية له \* لا يقع الطلاق عند ما لم يمت إحداهما \* لا نية  
 لو أحمل على الشرط لا يقع ما لم يمت إحداهما ولو أحمل على  
 الوقت يقع للبيان فلا يقع بالشك \* وقال لا يقع كإفراغ \* لأصاحبه  
 إلى زمان لم يطلق فيه وقت وجد \* مثل متى لم أطلقك \*  
 والكا فإني كما أفزع للمفاتيح لا للتشبيه كما في كما خر جثا  
 وايت زيدا أي فاجأت ساعة خروجي ساعة رؤيته زيداً  
 \* ولو للشرط \* تقول لو جئتني لا كبر متك إلا إن  
 إن جعل الفعل للإستقبال وإن كان ما ضمير لو يشمله  
 للماضى وإن كان مستقبلاً وإلحاقاً \* وروى عنهما \*  
 لأنه لا نيل عنه \* إذا قال آت طالق لودخلت الدار أنه  
 يفتح الهمزة \* بمنزلة أن دخلت الدار \* لما فيه من معنى  
 الشرط \* وكيع للسراويل عن الجبال \* أي الرصفا \* فإن  
 استقام \* السراويل بان يضح تعلق الكيفية بالصدق كما في  
 الطلاق له كفة ياهتبلر أنه رجعي وبائن بينونة خفيفة  
 أو غليظة \* والأبطال \* أي كيف \* وللك قال أبو حنيفة  
 وخ في قوله البتة كلف شئت أنه أيقاع \* فانه لا وضف

للحرية فلم يستقم السؤال فيعتق بان ت حروبطن كيف شئت  
 والتعليق والمال فيه من العوارض \* وقال \* في الطلاق \*  
 اذا قال انت طالق كيف شئت \* تقع الواحدة \* للحال  
 \* ويبقى الفصل \* اى الحال الثنى تدل عليها كيف \* في  
الوصف \* اى البيئونة \* والقدرة \* اى العدد \* مفوضا  
 اليها \* وهذا فى المدخولة وامانى غير هاتين الواحدة  
 ويلغوا آخر كلامه لانه لا فصل بعد الوقوع لیتعلق بالمشية  
 كما فى الحرية وانما قال \* بشرط نية الزوج \* مع ان عامة  
 التفريجات لا يحتاج اليها لان الحال مشترك بين  
 البيئونة والعدد فيحتاج الى النية لتعين احد المحتملين  
 او المعنى بشرط عدم نية الزوج على حذف المضاف لان  
التفويض المايكون فيما لانية له فيه \* وقال اما لا يقبل  
الاشارة حصا \* كالطلاق والعقاق \* فقال له ووصفه \* عطف  
 تفسرى \* بمنزلة اصله \* اذ معرفة وجود ما لا يحس باثارة  
واوصافه فيكون الوصف اصلا من هذا الوجه \* فيتعلق  
 الاصل بتعلقه \* اى بتعلق هذا الوصف بمشيتها \* فلا تقع  
 واحدة عند هما الا بمشية منها ونية منه وابو حنيفة رح  
 يقول يلزم من هذا اتباع الاصل للوصف وهذا على خلاف

القياس \* فلا يقع شئ في ما لم تشاء في المجلس فلم يستقيم  
معنى السوال عن الحال اذ لا وصف قبل الاصل فلما جعل  
الاصل تبعاً والتبع اصلاً قلب الموضوع \* وكم اسم للعدد  
الواقع \* اي في الطلاق مشتقني في انت طالق او منطوقاني  
انت طالق ثنتين او ثلثا \* فاذا قال انت طالق كم شئت  
لم تطلق ما لم تشاء \* اي \* بتعلق اصل الطلاق بالمشقة لانه  
علق بجميع الاحوال اديها وانما يصير حرمي معها معلقاً بها اذا  
تعلق اصله بها بخلاف كيف \* وحديثنا بين النكاح للمكان  
فاذا قال انت طالق حيث شئت او اين شئت انه لا يقع ما  
لم تشاء \* لانه لا تعلق للطلاق به فيلغو ذكره ويبقى ذكر  
المشتق للطلاق وجعل الطرف ميّزاً عن الشرط \* وتوقعها  
منسبتها على المجلس \* كما في ان شئت \* بخلاف اذا شئت  
\* وصحتي \* شئت لانها يعلمان الاوقات \* وفي السر خمسين  
\* الجمع المذكور بعلا مة المذكور فيتناول المذكور  
والاناث عند الاختلاط \* اذا اوفيت كلاهما المذكور قصداً  
والاناث تبعاً \* ولا يتناول الاناث المفردات \* اتفاقاً \* وان  
ذكر \* الجمع \* بعلا مة التانيث \* كحملات \* يتناول  
الاناث خاصة \* في التبعية لا يليق بهن \* حتى قال في السير

الكليبر \* تغريغ \* الا قال امنوا نى على بعى وله بعمون وبنات  
 ان الامان يتناون والفريقين ولو قال امنوا نى على بنائى  
 لا يتناون الذكور ومن اولاده ولو قال على بعى وليس له  
 سوى البنات لا يثبت الامان له \* لعدم التناول \* واما  
 الصريح \* فى اللغة الظهور \* فيما ظهر المزد به ظاهر وابتنا \*  
 بخلاف الظاهر لكثرة الاستعمال بخلاف نحو التص والمفسر  
 \* حقيقة كان او مجازا كقولك انت طالق وانت حرة وحكمة  
 تغلق السكيم بعين الكلام \* اى بتغضبه \* وقيامه \* بالرفع  
 اى قيام اللفظ الصريح \* مقام معتلا \* من غير نظر الى ان  
 المسكيم اذ لا اولاد \* حتى استغنى عن العزيمة \* فى اثبات  
 الحكم فيما حرم وطالق وانت حرة وانت طالق ايقاع نوى او  
 لم يتو \* واما الكناية فما استتر المراد به \* استعما لا بخلاف  
 نحو المشترك والمشكك \* ولا يفهم الا بقريئة \* خرج بهذا  
 القليل ما فيه ادنى خفاء استعما لا \* حقيقة كان او مجازا  
 مثل الفاظ الضمير \* لانها لم يتميز بين اسم واسم الابدال له  
 \* وبحكمها ان لا يجب العمل بها الا بالنية \* او دلالة الحال  
 لا استتار المراد ووقوع التردد فى ثبوته \* وكذا يات الطلاق \*  
 ليس من منها حقيقة لانها معلومة المعانى \* وانما سميت

بها مجازاً \* الإيهام في الجمل الذي يتصل به مذنبه كالبائن  
يدل على البينونة ومحلها الرضلة وهي إما بالنكاح أو بغيره  
فوقع التردد في أنه أي مجمل المراد فإذ أنوى وصلة النكاح  
و زال الإيهام يتعين المراد وجب العمل بيقينة اللفظ  
من غير أن يجعل عبارة عن الصريح وكناية عنه كما قال  
الشافعي رج \* حتي كانت برأئ من \* لدلالة التمهال على البينونة  
ولو جعلت كناية حقيقة تطلق رجعية \* إلا اغتدي \*  
فالواقع به عند النية رجعي لأن حقيقته للحساب ولا اثر لها  
في قطع النكاح والامتناد يستعمل إن يراد به ما يعد من غير  
الإقراء فإذ أنوى إلا قراء و زال الإيهام وجب به الطلاق بعد  
الدخول اقتضاء وقبله جعل مجازاً عن الطلاق لأنه مبيهاً  
فاستعير الحكيم لعبه أي لعينه إذا الطلاق غلبه لو جوب العدة  
وتشلف الحكم عنه في غير الملموسة لغوات الشرط وهو الدخول  
\* و \* كذا \* استبرأ و حملك \* يستعمل إن دامزها باستبراء  
الرحم للوطى أو العروج بزواج آخر فإذ أنوى اقتضى الطلاق  
كما مر \* وانما واحدة \* رفعا ونهبا وإيكانا فللعوام لا يميزون  
بين رجوة الأعراب وهي نعت للطلق ولها فإذ أنوى الطلاق  
وقع الرجعي \* والأصل في الكلام \* هو \* المضري بفسى الكناية

نوع قصور \* في الأفهام \* وظهر هذه التفاوت فيما يندرج  
بالشبهات \* كالحدود والقصاص فلا يحل العرض في نحو  
لست انا بزان \* واما الاستدلال بعبارة النص \* اي اللفظ  
\* فهو العمل \* اي العمل المجتهد واثبات الحكم \* بظاهر  
 ما سبق انكلام له \* اي بظاهر ما يدل على المفهوم مطلقا  
 مقصودا اصليا كبيان العدد او لا كإباحة النكاح بقوله  
 فانكحروا الآية فالمسوق فيما سبق الدال عليه مقيد بكونه  
 مقصودا اصليا وتبين ان المراد بالنص ههنا الملفوظ  
 وذا الامر من الظاهر والنص \* واما الاستدلال بإشارة النص  
 فهو العمل بما يثبت بنظمه لغة لكنه غير مقصود \* تعرض  
 لجانب المعنى \* ولا سيق له النص \* تعرض لجانب اللفظ  
 وانما سمي إشارة \* لانه ليس بظاهر من كل وجه \* لعدم  
 السوق فيحتاج الى ضرب تأمل وهذا كرجل ينظر ببصرة الى  
 شيء ويدرك معه غيره بالخطا \* كقوله تع وعلى المرء له \*  
 وهو الاب \* رزقهن وكسوتهن سيق لا ثبات النفقة \*  
 اي لا يجابها على الرأى \* وفيه إشارة الى ان النسب  
 الى الاباء \* لانه نهب اليه بلام الاختصاص \* وهما \*  
 اي العبارة والإشارة \* سواء في ايجاب الحكم \* اي في اثباته





\* وله<sup>ن</sup> \* اي لا يستلزامه في الترجمة \* فتح الثبات الجيد ورد  
 والكفار اذ ثبت بدلالة النص من \* ان الثابتين الرجم في ما عدا  
 بالنص و في غير ذلك لالة في الكفاية بالوقوع عليه بالنص  
 وعليها دلالة \* ادوات القياس لان فيه شبهة والحدوث  
 تنسقط بها فكيف يثبت بدل ليل فيه شبهة والشبهة في خبر  
 البراءة في نظريته لا في اصله \* وان الثابت فيه لا يستلزم  
 الشخص من لانه لا عموم له \* انه من اوصاف اللفظ \* واما  
 الشايد بالاختصاص النص \* اي المقتضى \* فما لم يعمل النص \*  
 اي فشيئ لم يبق النص حكما \* الا بشرط تقدمه \* بالاضافة  
 اي بشرط تقدم ذلك الشيء \* عليه \* اي على النص \* فان  
 ذلك امر مقتضاة النص \* اشارة الى تعليل التسمية اولى  
 بتعليل اشتراط التقدم \* لصحة ما يتناول \* النص والفاء  
 في \* فصلا \* لبيان النتيجة \* هذا \* الثابت \* مضاف الى  
 النص بواسطة المقتضى \* بالفتح لمتعني المصداق بواسطة  
 اقتضاة النص اياه او بالكسر اي بواسطة النص المقتضى  
 بالاضافة الى النص \* فكان كالشاهد بالنص \* ولما دخل  
 الحروف في تعريفه اشكل الفصل ففرق قائل \* وعلايته \*  
 اي المقتضى \* ان يصح به المذكور ولا يلغى عند ظهوره \*

أي لا يتغير ظاهر الكلام عما كان من اعراب عند التصريح  
 بل يبقى كما كان \* بخلاف المحذوف \* تعرض للمجموع  
 لان به يقع الفصل بينهما فالمحذوف وان صح به التكلم  
 لكنه يتغير به الظاهر من حاله نحو واسئل القرية ولو اظهر  
 الامل ينتقل الحوال اليه عنها ويتغير الاعراب والفرق  
 لا يتم اذا الكلام قد يتغير في مقتضى ايضا قوله اعني  
 عليك عني يتغير بالتصريح بالبيع المقتضى ويصير  
 حينئذ اعني عليك وفي المحذوف قد لا يتغير كما في قلنا  
 ضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي ففرب فانشق الحجر  
 وكذا في طلقني فلفظ الطلاق اذا اظهر لا يتغير الكلام  
 \* ومثاله \* اي المقتضى \* الامر بالتحريم للتكفير \* اي  
 في قولنا اعني عليك عني بالف درهم عن كفارة يميني  
 \* فانه مقتضى للملك \* لان الامر بالاعتاق مرتب على  
 التملك منه بالبيع الثابت في ضمنه شرها \* و\* هو  
 \* لم يذكره \* فيقول اذا لا عتق فيما لا يملكه فيراد البيع  
 لتصحبه لانه يجب للملك نصارك انه قال بع عبدك عني  
 بالف وكن وكيلني باعتاقه \* و\* لما اضيف المقتضى الى  
 النص ذكر \* بالثابت به كالثابت بدلالة النص الا

عند المعارضة \* فالبدلالة لثبوتها بالمعنى لغة اقوى من  
المقتضى الثابت به شرعا ومثال التعارض لم تجبه \* وإن  
عموم له \* فلا يثبت جميع افراد \* عندنا \* خلافا للشافعي  
رح قال انه كالمخصوص فيعم قلنا ثابت ضرورة فيقبل ويقدرها  
والمالم يعم لا تقبل التخصص اذ هو بعد العموم \* جتني  
اذا قل ان اكلت فعبدني حروري طعاما ون طعاما لا يصدق  
عندنا \* فنية التخصص فيما لا عموم له لغو وثبوت  
المجلس وثبوت المحل ليس بلغوي لان المراد باللغوي  
مالا يصح اللفظ الابه والمفعول لكونه فضلا يتم الكلام  
بدونه فلم يدل الكلام عليه لغة لكنه يفهم عقلا \* وكذا  
اذا قال انت طالق او طلقتك ونوى الثلث فيهما \* لا يصح \*  
نية الثلث اما الاول فلا نه لغة يدل على اتصاف المرأة  
بالطلاق لا على ثبوت الطلاق من المتكلم بطريق الانشاء وانما  
في لك امر شرعي لا لغوي وكذا لك طلقتك يوجب ثبوت  
مصدر من قبل المتكلم فكان شرعيا \* بخلاف قوله طلق  
نفسك \* فان معناه افعل فعل الطلاق وثبوت المصدر  
في المستقبل بطريق اللغة فكان محلا وفا فيعم فيصح نية  
الثلث \* وبخلاف انت بائن \* فان نية الثلث تصح وان كان

ثبوت البيرونة شرعيا اقتضائا لاث البيرونة مستتر كما  
 بين خفيفة وإعليطة ونية احد المتعلمين تصح في المقتضى  
 فلها صحت نية الثلث في النظرين اتحد الحكم فيهما  
 \* على \* اي \* مع \* اختلاف التحريم \* فالصحة في الاول  
 باعتبار ان المصدر مذكور وفي الثاني باعتبار انه لية  
 احد المتعلمين \* فصل \* شرع في بيان الاستدالات  
 الفاسدة عندنا واعلم اننا اصحاب الشافعي رجع قسموا دلالات  
 اللفظ الى منطوق وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق  
 كما في العبارة والاشارة والاقتضاء ومفهوم وهو ما دل عليه  
 اللفظ لا في محل النطق وقسموا المفهوم الى مفهوم مرافقة  
 وهو الدلالة ومفهوم يخالفه وهو ان يتألف المسكوت  
 عنه عن المنطوق في الحكم وهو المعبر عندنا بتخصيص  
 الشيء بالدكر ثم قسموا مفهوم المخالف على اقسام منها  
 هذا \* التنصيص على الشيء باسمه العلم \* اي باسم الميزن  
 بصفة علما كان او اسم جنس \* يدل على التخصيص \* اي  
 على نفى الحكم عما عداه \* عند البعض \* وسمى هذا  
 مفهوم اللقب \* يقوله عليه السلام الماء من الماء \* اي  
التعقل من المنى \* فهم الا لصار \* وهم من اهل الملوك

\* عدم وجود الغتسال بالأكسال لعدم الماء \* ففهموا  
 التخصيص \* وعيدنا لا يقتضيه \* فضلاً من أن يدل عليه  
 \* سواء كان مقروناً بالعدد أو لم يكن \* وعند البعض  
 إذا قرن به يدل عليه لئلا يبطل العدد \* لأن النص  
 لم يتناول \* أي غير المنصوص \* فكيف يوجب \* الحكم فيه  
 \* نفياً أو اثباتاً \* ومن جعل التخصيص مرجحاً بالنظر  
 يلزمه الكفر في قوله محمد رسول الله والكذب في زيد  
 موجود لا سئل عما نه نفى رسالة غير محمد وعدم  
 غير زيد \* والاستدلال منهم بحرف الاستغراق \* الموجب  
 للأحكام \* وعندنا هو كذلك فيما يتعلق بعين الماء \*  
 لأن الغسل واجب من الحيض والنفاس أجماعاً فبقى  
 الاحتياط فيما وراء ذلك أي كل اغتسال يتعلق بقضاء  
 الشهوة فيحصر في المنى \* غير أن الماء يشبث مرة عياناً  
 وطوراً دلالة \* كما في الثقاء للثنايين مع التوارى فانه  
 دليل على الماء فاقيم مقامه عند تعدد الإطلاع كالنوم مقام  
 الحدث فالغسل في الأكسال بالماء تقديراً وهذا منا قول  
 بالوجوب قالوا لا نفى في التخصيص لم يظهر له فائدة قلنا  
 هي ثبوت الحكم للمذكور والتمسك في حله النص ثم اثبات

الحكم بها في غير المتخصص فالروايتبادر الى الفهم نسبة  
 الزنا الى ام خطيئة اذا ادى الى امي ليست بزانية قلنا التبادر  
 يدل لالة التخصيص لا لفهوم القلب \* و \* من مفهوم  
 المتخالفة هاتان \* الحكم اذا اضيف الى مسمى بوصف خاص \*  
 فحرى العلم السائمة زكوة لا عام نحو ليحكم بها النبيون  
 الذين اسلموا اياه وصف يعملهم اجمع \* او علق بشرط كان  
 داللا على نفيه \* اي نفى الحكم \* عند عدم الوصف او الشرط  
 عند الشافعي رح \* لان في الدلالة على النفي تكثير العائدة  
 والشرط ما يقتضي الحكم بانتفائه ثم لا خلاف ان المعلق  
 بالشرط معيد ومقبول وجوده لكن عندنا بالعدم الاصل  
 وعندنا بالتعليق وكذا الحكم في الوصف \* احتملي \* تفريغ  
 \* لم يجوز \* الشافعي رح \* نكاح الامة \* ولو مؤمنة \* عند طول  
 البقرة \* الطول بالفضل \* ونكاح الامة بالكتابة \* وان  
 لم يزوج الطول \* لغوات الشرط والوصف المذكورتين في النص \*  
 ومن لم يصطع منكم طولا لا ينف \* او حاصله \* اي حاصل  
 ما قال الشافعي رح \* انه الجنى الوصف بالشرط \* لان مؤدى  
 انقطاع النكاح وان ركبت واحدا \* واعتبر التعليق بالشرط  
 على الاثر في منع الحكم دون المصنوع \* اي اثره في منع الحكم من

الثبوت الى زمان وجود الشرط لا في منع السبب عن الاعتقاد  
 فالسبب يوجب الحكم للحال والتعليل يمنع فعدم الحكم  
 مضاف الى عدم الشرط وعندنا اثره في منع السبب فعدم  
 الحكم هو العدم الاصيل ووجهه انه لولا التعليل لثبت  
 الحكم في الحال فكان كالتأجيل والاضافة وشرط التجنيز نظيرة  
 الحسي تعليل القيد فانه لا يؤثر في ثقله الذي هو سبب  
 المنقوض بالاعدام بل هو في حكمه وهو السقوط \* ختم \* تفريع  
 \* ابطال تعليل الطلاق والعتاق بالملك \* لان العلق سبب  
 عندنا والملك عند وجود السبب شرط اتفاقا فاذا علق ولا ملك  
 عند السبب لغا كقوله لاجنبية ان دخلت الدار فانت كذا فلو  
 تزوجها حتم وجدا الشرط في الملك لا يقع \* وجز التكفير بالمال \*  
 بان اعتق رقبة او اطعم عشرة مساكين او كساهم \* قبل الجنث \*  
 فالتعجيل بعد وجود السبب قبل وجوب الاداء يصح  
 كتعجيل الزكاة قبل المحول واليمين سبب الكفارة والجنث  
 شرط لوجوب ادائها قال الله تعالى ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم  
 اي حلفتم وحشتم فيصح التعجيل بخلاف البدني  
 لثبوت الفصل بين نفس الوجوب ووجوب الاداء في  
 المالي كما في الثمن اما في البدني فلا ينفك احد هما عن

الآخر لا وجوب الصوم لا يكون الا وجوب الاداء فلو لم وجوب  
 الاداء عرفكون عدم اصل الوجوب وقد تاخر وجوب الاداء  
 فانتفى اصل الوجوب قبله فلا يطح الاداء قبلي الوجوب  
 وعندينا المعلق بالشرط لا يستقل سبباً لان الايجابات  
 لا توجد الا بركة لان بالركن ثمانية \* ولا يثبت الا في  
 مسئلة \* هذا بطل بيع السر \* وفهنا الشرط حال بينه \*  
 اي فتن الايجابات \* وبين المسئل \* فليمتنع وضوله اليه  
 \* معنى غير مضى اليه \* اتي غير متصل بالمسئل \* ودون  
 لا اتصال بالمسئل لا يمتنع مجباً \* كالقيد يل المعلق لا يصل  
 الى الارض او كالمرمى فان نطفة لمس بقليل وانما يصير قتلاً  
 اذا اتصل السهم بالمحل فاذا حال بينه ولتين المرمى اليه  
 قومن تمنع الرمي من انعقاد \* عليه للقتل لانه منع القتل  
 بيع وحود سبه فائرا لتعليق في متع السبب لا في حكمه  
 قصد المالم ينقذ سبباً في الحال اجاز لتعليق الطلاق والعقاق  
 بالملك لان الملك يتحقق بمالك وحود الشرط وسبب المكفارة  
 السنن لا اليمين لانها للكرم فلا يجوز التكفير بالمال قبل  
 الحنث لعدم حوايل الاداء قبل الحنث وفرقه بينهما باطل  
 فهو حوالب الاداء ينفصل عن نفس الوجوب في البدن اي الحنث



كما لمافر لصانم في رمضان صح وان تأخر وجوب الاداء والاجل  
 داخل على الثمن لا على البيع بخلاف التعليق والمعرض  
 من التعليق المنع فلا افضاء في المعلق بخلاف الاضافة  
 فلما قصرد في انت حر عند الثبوت المحكم في ذلك الوقت وخيار  
 الشرط شرعت مع المنا في فيه تقتصر على المحكم واما الوصف  
 فغاية كونه عامة ولا يلزم من عدم محكم المحكم \* ومنها  
 \* المطلق يحمل على المقيد \* قياسا \* وان كانا في الحادثتين عند  
 الشافعي مثل كفارة القتل وسائر الكفارات لان قيد الايمان \*  
 في كفارة القتل مثلاً \* زيادة وصف يجري مجرى الشرط \* على  
 بناقال \* فيوجب النفي \* اي نفي المحكم \* عند عدمه في  
 المنصوص عليه وفي نظيره من الكفارات لانها جنس واحد \*  
 فالكل تحرير في تكفير شرع للمستمر والنزجر وليس هذا تعدية الى  
 ما فيه نص بالابطال لان المطلق ساكت والمقيد ناطق \* والطعام  
 في كفارة \* الزميين \* انما \* لم يثبت في \* كفارة \* القتل \*  
 بضملا مع اتحاد الجنس \* لان التعاوت بينهما ثابت باسم العلم \*  
 وهو الطعام لا بالصفة \* وهو لا يوجب الا الوجود \* في المنصوص  
 عند الوجود لا العدم عند العدم واذا لم يثبت العدم في  
 المنصوص فلا تعدية لامتناع تعدية المعلوم \* وعندنا لا يحمل

المطلق على المقيد وان كان ثامى حادثا واحدة لا مكان العمل  
بهما \* فيجوز المطلق على اطلاقه والمقيد على تقييده \* الا ان يكونا  
في حكم واحد \* فيسقط حينئذ ضرورة \* بمثل صوم كفارة  
اليمين لا بالحكم وهو الصوم لا يقبل وصلين متضادين \*  
اي الاطلاق والتقييد \* فاذا ثبت تقييده \* بالتتابع بالقراءة  
المشورة \* بطل اطلاقه \* للتناهي ولذا قلنا اذا كان الحكم  
منفيا نحو لا تعتق رقبة ولا تعتق رقبة كآخرة لا يحمل لان  
الممتنع اجتماع الضدين لا ارتعا عهما \* و \* لا يلزم عدم  
بطلان الاطلاق \* في صدقة العطر \* مع ثبوت التقييد لان  
فيها \* ورد النصان \* وهما ادوا عن كل حر وعبد مطلقا وادوا  
عن كل حر وعبد من المسلمين \* في السبب ولا مزاحمة في  
الاستباب فوجب الجمع بينهما \* اي بين النصين كما وجب  
في الحكمين ولا الغاء للمقيد لانه عمل به من حيث انه  
مقيد كما بالمطلق قبل ورود المقيد من حيث انه مطلق \* ولا  
نسلم \* منع لقوله الوصف كالشرط \* ان القيد \* اي قيد  
الايمان \* بمعنى الشرط \* مطلقا فالقيد في قوله تعالى  
من نساءكم اللاتي دخلتم بهن ليس بمعنى الشرط \* ولئن  
كان \* بمعنى \* فلا نسلم انه \* اي الشرط \* يوجب النفي \* لان

الاثبات لا يوجب النفي صيغة ولا دلالة ولا اقتضاء لاستغناء  
 الاثبات عنه وانما لم تجز انكافرة في القتل لان الكفارة  
 شرعت على خلاف القياس فاقترنت على المورد \* ولئن  
 كان \* يوجب النفي \* فانيما يصح الاستدلال به \* اي بالمقيّد  
 \* على غيره \* وهو المطلق \* ان لو صححت المماثلة \* بينهما \* وليبين  
 كذلك \* للفرق بينهما في السبب \* فان القتل من اعظم  
 الكبائر \* بخلاف الظهار واليمين وفي الحكم ضرورة فانه  
 شرع في الظهار واليمين الطعام دون القتل ومعنى لانه  
 شرع فيها التخيير دون القتل ويترد تقييد قوله عليه السلام  
 في خمس من الابل زكوة بقوله عليه السلام في خمس  
 من الابل السائمة زكوة مع انه ما ورد في السبب كما في صدقة  
 الفطر وتقييد واشهد واذا تباعدت بقوله تع واشهد واذا  
 عدل منكم مع ورودهما في حادتين فاجاب عنهما  
 بقوله \* فاساقيد الاسامة والعدالة فلم يوجب النفي \*  
 اي نفى الحكم \* لكن الستة المعروفة في ابطال الزكوة  
 عن العوامل \* وهي ليس في العوامل والحوامل والعنقة  
 صدقة \* اوجب نسخ الاطلاق والامر \* بالنصب \* بالتثبت \*  
 وهو التوقف \* في نبأ الفاسق \* وهو قوله تع ان جاءكم

فاسق بنياً فثببتوا \* او جنب نسيح الاطلاق \* ومد اليمن من  
قبيل الحمل اصلاً \* و منها \* ما قبل القرآن في النظم \*  
 اي الجمع بين الكلامين \* بشرف الراوي وجب القرآن \*  
بينهما \* في الحكم \* فيثبت الشراكة بينهما فيه فصيحة للعطف  
\* فلا يجب الزكوة على الصبي لا يترانها بالصلوة \* في قوله  
تغ اقيموا الصلوة واتوا الزكوة والصلوة غير واجبة عليه  
فكذا الزكوة \* واعتبروا بالجملة الناقصة \* لوقال زينب  
طالق وعمره طلقتا \* قلنا ان خطب الجملة على الجملة  
لا يوجب الشراكة \* احكما \* لان الشراكة انما وجبت \* اي  
ثبتت \* في \* عطف \* الجملة الناقصة على الكاملة \* لافتقارهما  
الى ما يتم به \* وموا الخبر \* فاذا اتم \* المعطوف \* بنفعه  
لم تجب الشراكة \* لا بدعاء مرجبها وتعلين العتق بالشرط  
في ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى حر لنقصان الثانية  
تعليقاً اذ اصغى قوله \* الا فيما يفتقر اليه \* كما لتعلين  
بالشرط ولم يتعلق طلاق الثانية بالشرط في ان دخلت الدار  
فان طالق وعمره طالق لان غرضه التيسير بدليل عدم  
اقتصاره على وعمره بيع التجار فان قلت اذ قال ان  
دخلت الدار فانت طالق ثلاثا وعمره طالق يتعلق طلاق

هجرة بالشرط مع ان خبر الاول يصلح خبر اللثاني قلت انما  
 يتعلق به لان غرضه انما يتعلق الثالث في الاولى وتعليق بنفس  
 الطلاق في الثانية وذابا عادة الخبر ممكن \* والعام \*  
 في الاحوال وهو المطلق \* اذ اخرج مخرج الجزاء \* كقول  
 الزاوي سئى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد \* او مخرج  
 الجواب ولم يزد \* على قد راجع الجواب كالمدة الى الغدا \*  
 بقوله والله لا تغدي \* ولم يستقل بنفسه \* عطف على ولم يزد  
 كقول المجيب نعم وبلى \* يختص \* اي العام \* بسببه \*  
 اريد بالضيف الامر الداعي للذكر مطلقا اما الاول فتعلق  
 الباء الجزائية بما تقدم اي فسجد حكما للسهو واما الثاني  
 فلان الجواب بقاء على السؤال فلو تغدى من عند غيره  
 لا يثبت واما الثالث فلعدم استقلاله يرتبط بما قبله \* وان  
 زاد على قد راجع الجواب \* قائلا والله لا تغدي اليوم \* فعيننا  
 لا يختص \* الجواب بالسبب \* ويصير مبتدأ \* لم يتعلق  
 بالاول فلو تغدى اليوم من عند غيره يثبت ايضا \* حتى  
 لا يلغى الزيادة \* ولا يلزم اعتبار دلالة السال مع الصريح  
 ولو عني الجواب صدق ديانة لا قضاء لانه خلاف الظاهر  
 وفيه تخفيف \* خلافا للبعض \* كالشافعي راجح ومالك راجح

فيصرف الجواب عندهم في الريادة الى الجدل انه المذهب هو كما  
 اذا لم يزد وهذا معنى ما قيل العبرة للعموم اللفظ لا المحصر  
 المصيب عندنا كحلا بالهم \* وقيل الكلام المذكور للمبتدح  
 اول المذم \* بقوله تع ان الانرار لفي نعيم والذين يكفرون  
 الذهب والفضة \* لا عموم له \* علي ما حكى عن الشافعي راج  
 قال لما قصد به المبالغة في الطاعة والرجوع عن المعصية لا يعمر  
 \* وعندنا ما اذا ساء \* لان اللفظ عام وهما لا يمنعان العموم  
 والمبالغة معه ابلغ \* وقيل الجمع المضاف الى جماعة حكمة  
 حكم حقيقة الجماعة في حق كل واحد \* عند زفر راج لانه جمع  
 لولا الاضافة فلا يهطل بها \* وعندنا يقتضي مقابلة الاحاد  
 بالاحاد \* بشهادة العرف يقال ركبواد ولبيهم اذا ركب كل دابته  
 \* حتى اذا قال لا سرا يه اذا اولداتما ولدين فاستماطالقان  
 فولدت كلواحدة منهما ولد اطلقتا \* وعند زفر لا الا عند ولا ذ  
 كلواحدة منهما ولدين \* وقيل الامر بالشئ يقتضي \* اي  
 يوجب \* السهم عن صبه \* واحد اكاليمان مع الكفر او معتقد  
 كالقيام مع الركوع والقعود والعجود \* والنهي عن الشئ  
 يكون امرا بضد \* ان توحدا وان تعدد يكون امرا باحد غير  
 معين وهذا لان الامر لا يثبت بالبلغ الرجوع ومن ضرورته

حرمة التارك الذي هو ضد <sup>هـ</sup> والحرمة موجب النهي فكان  
 نهياً عن ضد <sup>هـ</sup> توجب أو تعدد إذا الاشتغال بأي ضد كان  
 يفوت المأمور به وأما النهي فلا عدم المنهي عنه بالابلغ  
 وإذا أثبات ضد <sup>هـ</sup> وإن كان له أصل لا يجعل أمراً  
 يجمعها لأن الأمر بالضد ثبت ضرورة النهي وهي  
ترفع بواجب \* وعندنا الأمر بالشيء يقتضي كراهة  
ضد \* لأنه يوجبها \* والنهي عن الشيء يقتضي أن يكون  
ضد <sup>هـ</sup> في معنى سنة واجبة \* أي سنة مؤكدة قريبة إلى  
الواجب وفي القواطع المسئلة ضرورة فيما إذا كان الأمر  
للفرد لا للتراخي دليلنا طلب الوجود بالأمر لا يكون  
بدون أحد <sup>هـ</sup> فكان اقتضاء لأنه ضروري ولما كان  
هذا النهي ضمناً لا يشبه ألا الكراهة فأمّا النهي فلأن المنع  
الابلغ بطلب الضد فكان الأمر ضمناً فيثبت به الأقل من  
الواجب يرد عليه أن ترك الصلوة الفرض يعاقب عليه  
والمكروه لا يعاقب بفعله فنقول الكراهة فيما إذا لم يكن  
يفوت الاشتغال به المأمور به وإن فوت حرم وإن قال  
\* وفائدة هذا الأصل \* أي حاصل الكلام فيه \* أن التحريم  
في ضد الأمر \* بل لم يكن مقصوداً بالأمر لم يعتبر هو

الامس حيث انه \* اى الاشتغال بالصد \* يفوت الامر \*  
اى الامور به لان تفويت المأمور به حرام \* فاد المر يعمره \*  
كان الاشتغال به \* مكروها كالا مري القيام في الصلوة  
ليس ينهي عن القعود قصدا حتى اد إقيد ثم قام لا تفصيل  
الصلوة بنفس القعود \* لانه لم يفوت به الواجب بالامر  
\* لكنه \* اى القعود \* يكره \* اذ الامر بالقيام يقتضي  
الكراهية ثم سياق هذا الكلام ينزع الى منه صبا العامة  
فهم بنوا حرمه الضد على التفويت ايضا ولا يتصح الخلاف  
معهم لاني الامر بالمقيد اذ الواجب ان تضيق كالصوم فعلى  
العقود اتفاقا فيحرم الضد للتفويت اتفاقا وان توسع كالصلوة  
فعلى التراخي اتفاقا فلا يحرم الضد الا عند تضيق الوقت  
اتفاقا صح لعدم التفويت قبله وينبغي ان يكره على وجه  
المختار وليس كذلك لعدم تاديبه الى امر حرام او مكروه  
ولا في المطلق لانه للتراخي عند نال للمور عند البعض  
فلا يحرم الصد عند عدم التفويت وينبغي ان يكره  
على المختار ولكنه ليس كذلك وعند البعض يحرم الضد  
للتفويت \* ولهذا \* اي والافتضاء النهي منية الضد  
\* قلنا ان المحرم لانهم عن لبس المشيط لقوله عليه السلام



لا يلبس المجرم القباء ولا القميص ولا الهراويل الحديث  
 \* كان من السنة لبس الازار والرداء \* اي كان لبسهما  
 مرغوبا فيه اذ السنة بالنقل يثبت \* ولهذا \* اي ولاقتضاء  
 الامر كراهة الضلع عند عدم التفويت \* قال ابو يوسف  
 رح ان من سجد على مكان نجس لم تفسد صلواته \* بهذا  
 السجود \* لانه \* اي السجود على نجس \* غير مقصود بالنهي \*  
 لثبوت النهي ضمنا \* وانما المأمور به فعل السجود على  
 مكان طاهر فاذا اعادها \* اي السجود \* على مكان طاهر جاز  
 عنده \* لان الاشتغال بالصد لا يفوت المأمور به فلا يحرم  
 فلا يفسد \* وقال الساجد على النجس بمنزلة الحامل  
 له \* لان السجود يكون بوضع الجبهة على الارض فاذا  
 اتصل الارض بالوجه صار ما كان وصفا لها كالوصف للوجه  
 بحكم الاتصال \* والتطهير عن حمل النجاسة \* في الاركان  
 \* فرض دائر في صير هذه مفردا للفرض كما في الصوم \*  
 الفرض \* فصل \* المشروعات \* اي الاحكام \* على  
 نوعين \* لان الحكم اما اصل اول والاول \* عزيمة وهي  
 اسم لما هو اصل منها \* اي لما ثبت ابتداء وقوله \* غير متعلق  
 بالعارض \* بيان لا صالحتها ودخل فيه ما يتعلق



بان لا يرفى العمل بها واجبا والمراد اذا استخف بدليل  
 فيه شبهة خص اخبار الاجادة كالثبوت عامة  
 الراجبات بها \* فاما تاركه متاولا فلا \* يفسق \* وسنة وهي \*  
 لغة الطريقة وشرعا \* الطريقة المسلوكة في الدين \* من  
 غير افتراض ولا وجوب \* وحكمها ان يطالب المرأبا قامتها  
 من غير افتراض ولا وجوب \* لانها طريقة امرنا باحيائها  
 وما اتبعكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا \* الا ان  
 السنة \* اى لا خلاف في تفسيرها وحكمها وانما الخلاف  
 في اطلاقها فعندنا \* قد تقع على طريقة النبي عليه الصلوة  
 والسلام وغيرها \* قال عليه السلام عليكم بمنتي وسنة  
 الخلفاء الراشدين من بعدي \* وقال الشافعي مطلقا طريقة  
 النبي عليه السلام \* لكما لها قلنا مطلقة فلا يتقيد بلا  
 دليل \* وهي نوعان سنة الهدى \* اى سنة هي هدى يهتدى  
 به الامة \* وهي التي تاركها يستوجب اساءة \* وكراهة  
 والاساءة دون الكراهة \* كالجماعة والاذان والاقامة وسنن  
 زوائد \* وهي التي تاركها لا يستوجب اساءة \* كثير النبي  
 عليه السلام في لباسه وقيامه وقعوده ونفل وهو \* لغة  
 الزيادة وشرعا \* ما يثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه \*

ولا يلام ايضا ولا يزدرم المسافر اذا الرخصة في احقه الشاخير  
لا الترك والزيادة على الآية او الثلث تنقلب فترضا بعد  
وجودها وقبله لينصب بفرض \* والزائد على الركعتين للمسافر  
نقل لهذا \* المعنى لانه يثاب على فعله في الجملة ولا يعاقب على  
تركه واذا كان نقلا لا يصح خلطه بالفرض كما في الفجر \* قال  
الشافعي لما شرع النقل على هذا الرضف \* اي انه غير لازم  
\* وجنب ان يقع كذلك \* اي غير لازم بعد الشروع لان بقاء  
الشبهة لا يستلزم ابتداء او ترك ما ليس عليه لا يصح اطلاقا  
فلا يصحمن بالقضاء كما يظنون والنذر التي ازام فلا يعتبر به  
الشروع ومما كلفه والقرض \* وقلنا ان ما اداة \* من صوم  
او صلوة \* رجب ضيانتة \* لانها صار لله تع مسلما اليه حتى  
يربات يثاب عليه وحق الغير مستتر مضمون عليه  
بالا تلاف فيجب حفظه \* ولا سبيل اليه \* اي الى مولاه  
\* الا بالزام الباقي \* لانه لا يتجزئ وخاصل الكلام ان ما اداة  
له عزيمة ان يصير صوما او صلوة بانضمهما اليها فيكون فريضة  
من الوجه ومن حيث انه لا يتجزئ لا يحكم للموجود فاذا  
ثبت فيه الشبهة يتمل بها فالموءى بهذا المقدار مستقرب  
الى الله فيجب ضيانتة ثم استبدل بالنذر قائلا \* وهو \* اي

البجوع المؤي \* كالتنذر \* أي كالتنذير ومن حيث أن كل واحد  
 منهما صار حقا لله تعالى المؤدي فعلا والتنذير \* صار الله تعالى تسمية  
 لا فعلا \* ولا شك أن ما وقع له فعلا اقترى مما صار له تسمية  
 لأنه كالتنذير وان السباب ابتدأ بالفعل اقترى من السباب بقائه  
 \* ثم وجب لصيادته \* أي لصيانة ما صار له تسمية وهو أدنى  
 الإمرتين ما هو اقربها وهو ابتدأ بالفعل \* فلان يجب لصيانة  
 ابتدأ بالفعل \* وهو اقترى ما هو أدنى الأمرين \* وهو بقاءه  
 أولى \* والقدار الموجود ثمه مستقل في الفرضية وفهنا  
 لا فيلزم المضي والشروع في فصل المظنون صادف الواجب  
 على ظنه فيلغزو وجواز الافتراض بالثبوت خضعة مع البطلان  
 \* وزخيمته \* معطوف على قوله غزيمته \* وهي أربعة أنواع \*  
 بالاشتغال \* ثم بيان من الحقيقة أحد ما حق \* في إطلاق  
 اسم الزخيمته \* من الآخر \* والحقيقة من المشككة فجاز  
 أن يكون حصول المعنى في البعض أولى كالوجود بالنسبة إلى  
 الواجب والممكن \* ونوعان من المجاز أخذ ههنا \* في المجازية  
 \* من الآخر ما حق ثم على الحقيقة فما استبين \* على ما  
 هو من به معاملة المباح بترك المؤاخاة بعدد \* مع قيام \*  
 السبب \* المحرم \* بالفعل \* وقيام حكمه \* وهو حرمه الفعل

وعدم المؤاخذه لا يقتل من عدم السرقة فمعترف الذنب  
إذا عفى عنه ولم يؤاخذه لا يصير ذنبه مباحا لما شرع للملك  
الاقلام مع قيامهما بلا مؤاخذه بناء على مجزأة كان هذا  
الحق لان كمال الرخصة بكمال العزيمة \* كالكره \* بالقتل \* على  
اجزاء كلمة الكفر \* وخص له الاجزاء لان حقه يفوت صورة  
ومعنى وحق الله تع بان معنى لوجود التصديق وضويرة من  
وجه لعدم وجوب التكرار فكان له تقديمه حقه والصبر اولى  
لكونه جهادا \* وانظاره في رمضان \* وخص له لان حقه في  
النفس يفوت راسا وحق الله تع الى خلف فله تقديمه حقه  
والصبر اولى لبقا بحق الله تع في الواجب \* واقتلافه مال العير \*  
وخص لان حقه في النفس يفوت صورة ومعنى وحق الغير  
صورة لا معنى لكونه مضمورا والصبر اولى لقيام السرقة  
\* وترك الحائض على نفسه الاسر بالمعروف \* وخص الشرك  
خوف القتل والاقلام جهادا باعتبار تفرق العسقة \* وخطايتها  
على الاحرام ونحو المصطر مال الغير \* الى غير هذا \* وحكمه \*  
اي حكم هذا النوع \* ان الاخذ بالعزيمة اولى \* لما ذكرنا  
\* حتى لو هبوا وقاتلوا في جهاد \* النوع \* الثاني \*  
وهو القاصر \* ما استعجم \* بعد \* مع قيام العتبات \* المحترم

\* لكن الحكم تراخ عنه \* فمن حيث قيام المحرم كانت  
 الرخصة حقيقة ومن حيث تراخي الحكم اخذت شبهها  
 بالمجاز فكان هذا القسم دون الاول \* كما لم يفر رخص له الفطر \*  
 مع المحرم وهو شهود الشهر وترجعه الخطاب العام لكن الحكم  
 وهو حرمة ترك الصوم تراخي في حقه الى ادراك هذه السن  
 ايام اخر \* وحكمه ان الاخذ بالعزيمة اولى \* فصومه افضل  
 من الافطار \* لكمال سببه \* وهو شهود الشهر \* ولتردد في  
 الرخصة \* لان اليسر لم يتعين \* فالعزيمة \* اى لانها \* تؤدى  
 معنى الرخصة من وجه \* اى فيهما نوع يسر ايضا فالصوم  
 مع المسلمين في رمضان ايسر من التفرد به بعد مضيه  
 فكملت ونقصاتها من حيث تاخر حكمها قد انجبر باذانها  
 معنى اليسر واستثنى من قوله ان الاخذ بالعزيمة اولى  
 قائلا \* الا ان يضعفه الصوم \* بان يخاف الهلاك فحينئذ  
 الفطر اولى فلو صبر حتى مات اثم لانه صار قاتلا لنفسه  
 وفي الاكرار على الافطار بالقتل مضاف الى العيز \* واما  
 اثم نوعي المجاز فما وضع \* اى خط \* عنا من الاصر \* وهو  
 الاعمال الشاقة كقتل النفس في التوبة \* والاعلال \*  
 اى الموائيق اللازمة لزوم العال \* قسمي ذلك رخصة

مجازاً \* من حيث انه نسيج تمسح تخفيفاً بالنسبة الى  
 من قبلنا لا حقيقة \* لان الاصل \* ساقط \* لم ينشئ مشروعاً \*  
 فإطلاق الرخصة يجوز لعدم السبب الموجب للحرمه  
 مع حكمه \* و \* النوع \* الرابع مناسبت عن العبد \*  
 بإخراج الميت من كونه موجباً للحكم في مثل الرخصة  
 \* نفع كونه \* اي الساقط \* مشروعاً في الجملة \* فمن حيث  
 انه سقط كان مجازاً اذ لا عزيمه في مقابلة له ومن حيث  
 انه بقي مشروعاً في الجملة اخذ شبهها بالحقيقة لكن  
 شبهة الحقيقة بالبطرالى غير مثل الرخصة فكان اضعف  
 \* كقصر الضرورة في السفر \* لان السبب لم يبق مشروعاً  
 موجباً الا ركنين \* وسقوط حرمة الخمر والميتة في حق  
 المكروه والمضطر \* اليهما بل وصبر حتى مات اليه وانما  
 سقطت لان ثبوتها لصيانة العقل والبدن فاذا فات  
 ما لاجله جرمتهما لم يستلزم صيانة البعض لفوت الكل لكنهما  
 مشروعان في الجملة \* ونقطة \* واجب \* غسل الرجل  
 في مدة المبع \* اي في حال شرعية رخصة المبع وانما سقط  
 لان الخف يمنع سريته الحديث الى القدر حكماً فلا غسل  
 وجوباً بلا حديث فيخرج السبب من كونه موجباً له الا



لأنه موجب في الجملة كما في حال عدم التخفيف \* فصل \*  
 في اسباب الشرائع \* الامر والنهي باقسامهما \* اي مع  
 اقسامهما من كون الامر مطلقا عن الوقت ومقيدا به  
 وكونه ايجابا موسعا او مضيقا وغير ذلك \* مطلب الاحكام  
المشروعة \* الثابتة قبل الخطاب \* ولها اسباب \* لنفس  
الوجوب سوى الخطاب \* يضاف \* هي \* اليها \* وفائدة  
نفيها تعريف الاحكام بعد انقطاع الرخي للعشر الوقوف  
في كل واقعة على الخطاب \* من حدوث العالم والوقت  
وملك المال وايام شهر رمضان \* فقط لا مع البلياني \* والراس  
الذي يمونه \* اي يقوته \* ويلى عليه \* اذ الزلاية شرط  
المؤنة \* والببيت والارض النامية بالخارج تحقيقا وتقدير \*  
بالتمكن من الزراعة \* والصلوة وتعلق بقاء المقدور \*  
اي المحكوم من الله تع وهو بقاء العالم \* بالتعاطي \* وهو  
المباشرة والباء يتعلق بالتعلق \* للايمان والصلوة والزكاة  
والصوم وصدقة الفطر والخبج والعشر والخراج والطهارة  
والمعاملات \* وفي الكلام لف ونشر على الترتيب فهبب  
 وجوب الايمان حدوث العالم ظاهرا لدلالة على الصنع  
 وبذا اعلى الصانع وسبب وجوب الصلوة الوقت والزكاة

ملك المال والصوم ايام رمضان وصلاة الفطر واسبى يهر به  
والجح البيت والعشر الارض السامية بحقيقة الخارج واليخرج  
الارض السامية بالخارج تقدر اراو الطهارة ارادة الصلوة  
للاصاف في الكل والمعاملات كالبيع والسكاح تعلق بقاء المقدور  
بتساويها ومباشرتها لان الله تعالى قد رثاء العالم الى يوم القيامة  
يهلك الخمس ودا التماسيل والمعاملات \* واسباب العقوبات  
والجدود والكفارات ما نسبت هي اليه من قتل وربا  
وسرقة \* فالقتل عمدا سببه للقصاص والربا للرحم والمخذل  
والسرقة للقطع وشرها السمر والقذف للحد \* وامر \*  
عطف على قوله ما نسبت وهذا يرجع الى انكفارات اي سبها  
امر \* ان الزميس الخطر والاباحة \* لان انكفارات دائرة بين  
العبادات والعقوبات لانها يتادى بعبادة كصوم واعتان  
وصدقة وقد وجبت احر يته فوجب اشغال مسها على  
صفتي الخطر والاباحة ايصال يضاف معنى العبادة الى  
صفة الاباحة ومعنى العقوبة الى صفة الخطر \* كالقتل خطأ \*  
فهو من حيث انه رمي الى صيد مباح ومن حيث انه  
قتل ادسي مغمور مسطور \* والاعطار عمدا الى رمضان \*  
فانه من حيث انه يلاقى فعل بعبه الذي هو مملوك له مباح

ومن حيث انه جنائية على الصوم محظور \* وانما يعرف  
 السبب بنسبة الحكم \* اي باضافته \* اليه \* كصلوة الظهر  
 وضوم الشهر \* وتعلقه به \* بان لا يوجد بل ونه ويتكرر  
 بتكرره \* لان الاصل في اضافة الشيء الى الشيء ان يكون \*  
 المضاف اليه \* سبباً له \* اي للمضاف لان كمال اختصاص  
 المضاف بالمضاف اليه بان يكون حاد ثابته نحو كسب  
 فلان والتكرار دليل الاضافة فلذا اكتفى بدليل واحد  
 \* وانما يضاف \* الحكم \* الى الشرط مجازاً \* لشبهه بالعلّة  
 من حيث ان الحكم يوجد عند وجودهما \* كصدقة  
 الفطرو حجة الاسلام \* فلا تدل على النسبية . \* باب \*  
 في بيان اقسام الهبة \* السنة يتناول القول والفعل وطريقة  
 النبي عليه السلام والصحابة رض والمصنف روح الحق الفعل  
 وقول الصحابة بهذا القسم فاختار الاعم \* الاقسام التي  
 سبق ذكرها \* من الخاص الى المقتضى \* ثابتة في السنة \*  
 لان قوله عليه السلام كالكتاب في استجماع وجوه البلاغة  
 \* و \* انما سمي \* هذا الباب لبيان ما يختص به العن \*  
 ولا يكون مشتركاً بينهما وبين الكتاب والظاهر ان يقول لبيان  
 ما يختص بالعن \* وذلك \* اي ما يختص به العن

\* اربعة اقسام الاول في كيفية الاتصال بناس من رسول الله

صلى الله عليه وسلم وهو \* اي الاتصال على مراتب \* اما

ان يكون كاملا كالمتروا تر وهو الخبر الذي رواه قوم

لا يحصى عددهم \* وفيه نفى قول من اعتبر عددا معينا

\* ولا يترمم ترا طومهم \* اي ترا فقههم \* على الكذب \* بيان

اشتراط كثرة يمنع صدرا الكذب مواضعة واحترؤ عن

المشهور بقوله \* ويدوم هذا الحد فيكون آخره كاوله

واوله كآخره واوسطه كطرفيه كنقل القرآن والصلوات

الخمسة \* واعداد الركعات ومقادير الزكوة \* وانه \* فيما

يهند الى الحسن \* يوجب علم اليقين \* لصداقه \* كالعيان \*

خلافا للبرافمة \* علما ضروريا \* عاديا لا يلبس بهياني فطرة

العقل كالعلم بالبلاد النائية والامم الماضية \* او يكون انصلا

فيه شبهة صرة \* لا معنى \* كالمشهور وهو ما كان من الاحاد

في الاصل \* اي في الابتداء \* ثم انتشر في القرن الثاني \* حتى

ينقله قوم لا يترمم ترا طومهم على الكذب وهم القرن الثاني

ومن بعدهم \* وقوله من الاحاد يخرج المتواتر والبقيد الثاني

الراحد وانما قال وهم القرن الثاني وامن بعدد ما اذا العبرة

لا يشتهر فيهما الا في القرون التي بعد القرون الثلاثة والمشبهة

صورة فكونه من الأحاد في الأصل قلنا \* وأنه يوجب علم  
طمانينة القلب \* لا اليقين فكان المشهور دون المتواتر  
وفرق الواحد حتى صحت به الزيادة على الكتاب والطمانينة  
علم ما يطمئن به النفس ويظنه يقينا وما هو كذا لك لتأمل  
\* أو يكون اتصالا فيه شبهة صورة \* لعدم الاتصال  
قطعا \* ومعنى \* لعدم تلقي الأمة بالقبول \* كخبر الواحد \*  
أي كاتصاله \* وهو كل خبر يرويه الواحد أو اتنان  
فصاعدا \* ولما دخل فيه المشهور والمتواتر قال \* لا عبرة  
للعاد فيه \* أي في هذا الباب \* بعد أن يكون \* الخبر  
\* دون المشهور والمتواتر \* تحاميا عنهما ولم يكتف بقوله  
دون المشهور لمجيء دون بمعنى غير أيضا \* وأنه يوجب  
العمل به \* وغلبة الظن \* دون علم اليقين \* والطمانينة  
\* بالكتاب \* قوله تع فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة  
ليستفقهوا في الدين آه أنه أمر بالتفقه ثم بالانذار  
عند الرجوع وهو الدعوة إلى العلم والعمل به فعلم أن  
قوله بطائفة يوجب العمل والأفلا يفيد الدعوة \* والسنة  
والاجماع \* لأنه مشهور منه عليه السلام بعث الأفراد إلى  
الافاق كعلمي ومعاذه إلى اليمن ودخية إلى قيصر فلم يبق

العمل لما اكتفى ببعث ما لم يبلغ حد المتواتر ولا دوزلان  
هذه متواترة معنى كيجود حاتم \* وقيل لا عمل الا من  
 علم بالنص \* قوله تع ولا تقف ما ليس لك به علم اي لا تتبع  
 ما لم تعلم والعمل بالبينه بالنص على غير قياس وبالقياس  
ضرورة فالحوادث معدودة والنصوص معدودة \* فلا يوجب  
 العمل \* لانه لا يوجب العلم \* او يوجب العلم \* لان يوجب  
العمل وهذا \* لا انتفاء الا لزم \* وهو العلم \* ولشبهت  
 الملزوم \* وهو العمل لما بينا قلنا ان العمل يغالب الظن  
 واجب اجماعا في القياس والشهادات وغير ذلك فلما  
 يجري الآية على عمومها على انه نهى عن العمل بدون علم  
منكر والعمل بخبر الراوي ايضا ضروري \* \* وهو ينقسم  
 بانقياس الراوي \* اذ الراوي ان يعرف بالفقه والتقديم  
 في الاجتهاد كالخلفاء الراشدين والعبادلة \* الثلاثة  
عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن  
مروان \* كما في حديثه حجة \* مطلقا \* حتى يترك  
 به القياس \* ان خالفه وان وافقه تأييد الحديث به فيكون  
 المسلم بالحد يفتل بالقياس \* خلافا لما لك راح \* فانف  
 بقدم القياس عليه فالقياس حجة وفي اتصال الحديث

شبهة قلنا الخبر يقين باصله والشبهة في طريقه وفي القياس  
 في اصله \* وان عرف بالعدل \* والحفظ \* والضبط دون  
 الفقه كانس بن مالك رجع وابي هريرة رض ان وافق حديثه  
 القياس عمل به وان خالفه لم يترك الا بالضرورة \* بان  
 خالفه من كل وجه لانه حينئذ ينهد باب الرأي فيما روى  
 ويتمحقق الضرورة فلا يقبل وهذا لان النقل بالمعنى كان  
 مستفيضاً فيهم فاذا قصر فقه الراوي لم يؤمن ان يذهب  
 شيئ من معانيه فيدخل شبهة زائدة يخلو عنها القياس  
 وقال استهادي وخ لها كان القياس واجحافه ولو ترك ما ترك  
 الا لعدم حجة فيلزم منه انسداد باب الرأي مطلقاً  
 \* كحديث المصرات \* روى ابو هريرة رض عنه من اشترى  
 شاة محفلة فهو بخير النظرين الى ثلثة ايام بعد ان يحلها  
 ان رضيها امسكها وان سخطها ردها ورد معها صاعا من  
 تمر الامر برد الصاع من التمر مكان لبن يخالف القياس  
 من كل وجه لان ضمان العدوان اما بالمثل صورة ومعنى اوبه  
 معنى وهو القيمة والتمر لا يماثل اللبن لا مطلقاً ولا معنى  
 لانه ليس بقيمة اللبن \* وان كان \* الراوي \* مجهولاً \*  
 وهو المجهول في رواية الحديث \* بان لم يعرف الا بحديث

أرسيد يثيب \* لا المجهول في النصب \* كوابضة بن سعيد  
فان روي عنه السلف \* وعملوا به \* واختلفوا فيه \* فقبل  
البعث ورد \* الآخرون كقبول ابن مسعود رواية معقل  
في بزدع وقلبيات زوجها بلا فرض رد خول أنه عليه السلام  
قضى لها بمهر المثل ورد \* على رض \* او سكتوا من الطعن  
صار \* المجهول \* كالمعروف \* اما الاول فلشهادة السلف روح  
بصحة حديثه واما الثاني فلترجح جانب تعد يله واما  
الثالث فلان سكوتهم كقبولهم \* وان لم يطهر من السلف  
رحمهم الله إلا الرد كان مستمكرا فلا يقبل \* لرد هم كحديث  
فاطمة بنت قيس أنه عليه السلام لم يقض لها بشقة ولا مكنة  
وهي في غيبة عن طلاق بئس \* وان لم يظهر \* حديثه \* في السلف  
فلم يقابل بزد ولا قبول يجوز العمل به ولا يجب \* لأنه  
باعتبار ظاهر العدل الترحح الصدق وباعتبار عدم اشتهاؤه  
فيهم لم تكن شبهة فجاز ولم يجب \* وانما جعل السبر حجة  
بشرائط الراوي وهي أربعة العقل وهو نور يضي به طريق \* فاعل  
والاضاءة ههنا لازم وقوله \* يبتدأ به \* صفة طريق  
\* من حيث ينتهي اليه درك الحواس \* فمبتدأ تصرفه  
العقل منتهى درك الحواس \* فيبتدئ به \* أي فيظهر



بذللك الطرائيق \* المطلوب للقلب فيدركه \* اى المطلوب .  
\* القلب بتأمله \* فالعقل دليل لا مرجح لان المدرك هو  
القلب كالسراج يبصر به العين \* والشرط هو البكال منه  
وهو عقل البالغ دون القاصر منه وهو عقل الصبي والمعتوه \*  
فلو تحمل الصبي قبل البلوغ وادى بعده قبلت زوايته  
اذ لا يخلل في تحمله لانه مميز ولا في ادائه لانه عاقل \* و\*  
الثانى \* الضبط هو سماع الكلام كما يحق سماعه \* بان  
يسمعه من اوله الى آخره لان المعنى لا يفهم بدونه \* ثم  
فهو بمعناه الذي اراد به \* لغويا او شرعيا حقيقة او مجازا  
لان السماع بدونه سماع صوت لا كلام \* ثم حفظه ببذل  
المجهود له \* اى ببذل الطاقة \* ثم الثبات عليه \* اى  
على الاحتفاظ \* بمحافظته حتى وده \* بالعمل به ومداكرته  
فتركهما يورث النسيان \* ومراقبته \* بالرفع عطف  
على الثبات وبالجر على المحافظة وعلى التقديرين العطف  
تفسيرى \* بمداكرته \* لئلا يفوت شئ من المعنى \* على  
حال اساءات الظن بنفسه \* يعد نفسه نسيان ليعت ذلك  
على التكرار \* الى حين ادائه \* متعلق بقوله ثم الثبات  
عليه او بمراقبته \* و\* الثالث \* العدالة وهي \* فى الاصل

\* الاستقامة يقال للجدّة طريق عادل لا استقامة لها

\* والمعتبر منها \* اي في باب الرأية لا في باب الشهادة

لما هو حليفه راح يعتبر ظاهراً فافيد \* كالمها وهو رحيبان

بجهتي الدين والعقل على طريق الهدى واليسيرة حتى اذا

ان تكمن كسيرة او اصر على صغيرة سلطت عند الله \* واما من

العلل يشق من الضعائر بلا اصرار فعدل كامل الغدالة

واشترط العصمة يتطل المصالح \* دون القاصر \* وحق

العبارة دون قصورها \* وهو ما ثبت بظاهر الاسلام

واعتمد الالعقل \* وانما اشترطت العدالة لان الشايط

قد يكذب وقد يصدق فلا بد من مرجع واما اشتراط الكامل

فلان المطلق من كل شئ ينصرف اليه \* و\* الرابع

\* الاسلام وهو التمسك بالقرآن وبالله كما هو باسما \* كالتقار

والعالم الى غيرهما \* وصفاته \* كالوحدانية والعلم والقدرة

\* و\* يضم اليه \* قبول احكامه وشرائعه \* القطعية فالمنكر

حكمه قطعياً كما في \* والشرط فيه البيان اجمالاً كما ذكرنا \*

بان يصدق بكل ما انى به النبي عليه السلام لان في اعتبار

التمثيل حرجاً وانما اشترط الاسلام لان الكافر ساغ في

هذه قواعد الدين \* ولهذا \* اي ولا اشتراط الشرائط \* لا يقبل

خبر أبا فر \* لعدم الاسلام \* والفاسق \* لعدم العدالة  
\* والصبي والمعتوه \* لعدم العقل الكامل \* والذي اشتدت  
غفلته \* لعدم الضبط \* و\* القسم \* الثاني \* من الاقسام  
الاربعة \* في الانقطاع \* وهو ان ينقطع الحديث عن درجة  
الاتصال بالنبي عليه السلام لعنى من المعاني \* وهو  
نوعان ظاهر وباطن اما الظاهر فالمرسل \* اي فارسل المرسل  
المنقطع الاسناد \* من الاخبار وهو \* اي الارسال \* ان كان  
من الصحابي يقبل بالاجماع \* ويحمل على الجماع والصحابة  
من رآه عليه السلام ولو ساعة \* وهو \* من القرن الثاني  
والثالث \* اي قرن التابعين وتبع التابعين \* كذلك \* اي  
مقبول \* عندنا \* بل هو فرق المسند وعند الشافعي لا تقبل الا  
ان يثبت اتصاله من طريق آخر كمراسيل سعد بن المهيب  
قال لا نبي تتبعتهما فوجدتهما سانيدين قلنا المعتاد انه اذا  
وضح له الامر طوى الاسناد والانسبه الى الغير ليتممه ما  
حمله \* وارسال من دون هو الاء \* اي دون القرون الثلاثة  
\* كذلك \* اي يقبل \* عند الكرخي \* لما ذكرنا ولا ان الصحابة  
رض ارسلوا \* خلافا لابن ابان \* فعند عيسى بن ابان  
لا لان الزمان زمان فسق فلا بد من البيان ليعلم حال

المروى عنه \* والذي ارسل من وجه واسند من وجه  
مقبول عند العامة \* لان الانقطاع معقربا لاتصال \* واما  
الباطن فان كان لنقصان في الناقل \* بانتفاء بعض الشرائط  
\* فهو \* اي لحكمه \* على ما ذكرنا \* من عدم قبول خبر  
الكافر الى آخره \* وان كان \* الباطن \* بالعرض بان حالف  
الكتاب \* كحديث القضاء بشاهد يمين على المدعى  
يسالف قوله تع واستشهدوا شهيدين من رجالكم \* او السنة  
المعروفة \* كالحديث المذكور عارض لقوله عليه السلام  
البينة على المدعى واليمين على من انكر جعل جميع  
الايمان في جانب المدعى عليه \* او الحادثة المشهورة \*  
كحديث التجر بالتسمية \* او اعرض عنه الايمة من  
القرن الاول \* وهم الصحابة نحر الطلاق بالرجال والعدة  
بالنساء فانهم اختلفوا ولم يجز المجاعة بينهم به \* كان  
مراد ود او منقطعا ايضا \* القسم \* الثالث \* منها \* في بيان  
محل الخبر الذي جعل موفيه \* الضمير للمحل \* حجة \*  
ومحله حادثة ورد فيها الخبر \* فان كان \* محله \* من  
حقوق الله تع \* كالعبادات والعقوبات \* يكون خبر الواحد  
فيها حجة \* بتلك الشرائط \* خلافا للكرجي في العقوبات \*

قال ما يند رأ بالشبهات لا يثبت بما فيه شبهة كالقياس  
 قلنا خبر الواحد يفيد علما يصح به العمل كالبيِّنات  
 والشبهة ما جاء من قبل الدليل بخلافها <sup>جس</sup> ثمه \* وان كان  
 من حقوق العباد مما فيه الزام محض \* كالبيع والاجارة  
 \* يشترط فيه سائر شرائط الاخبار المذكورة مع العدد \*  
 عند الإمكان \* ولفظ الشهادة \* صيانة للحقوق وتقليلا  
 للحيل في الخصومات \* والولاية \* اذا الالتزام من اهله  
 اذ الولاية تنفيذ القول على الغير شاء اواهى والالتزام  
 كذلك فيلزم ان يكون المخبر من اهله فلا يسمع شهادة  
 العبد \* وان كان مما لا التزام فيه اصلا \* لا مطلقا ولا من  
 وجه كالوكالات والمضاربات \* يثبت بالاخبار الاحاد بشرط  
 التمييز دون العدالة \* فيقبل خبر الفاسق والصبر والكافر  
 للضرورة اللازمة بخلافها في الطهارة والنجاسة فانها  
 لم تلزم لامكان العمل بالاصل \* وان كان فيه الزام من  
 وجه دون وجه \* كعزل الوكيل وحجر الماذون \* يشترط  
 فيه احدى شطري الشهادة \* اما العدد واما العدالة  
 بعد تلك ان كان المخبر فضولا لا رسولا ولا وكىلا \* عند  
 ابي حنيفة رح \* وعندهما لا لان في المعاملات ضرورة

توكيلا وعزلا فلوا شرط ذا الصاق الا مروله انديشبد  
الانزام باعتبار لزوم انكف عن التصرف اذا اخبره عن  
السجرا والعزل ويشبه سائر المعاملات لاندخبر عن ملكه  
فله الاطلاق والسجرا والعزل بشرط احد هما توفير المشبهين  
حظهما \* و \* القسم \* الرابع في بيان نفس الخبر \* اى في  
الخبر نفسه بلا تعرض لجهة الاتصال والا نقطاع وبيان  
الحل \* وهو اربعة اقسام قسم بسيط العلم بصدقه كشجر الرمل  
عليهم السلام \* لعصمتهم عن الكذب وحكمه اعتقاد  
انه حق \* وقسم بسيط العلم بكذبه كدعوى فرعون  
الربوبية \* محمد \* ونقد يقينا وحكمه اعتقاد البطلان \* وقسم  
بمعلم على السواء \* اى الصديق والكذب \* كشجر العاسق \*  
يحتمل الصديق بعقله ودينه والكذب لثغاطى مستظور  
دينه وحكمه التوقف فيد للاستواء \* وقسم يترجي احد  
احتماليه على الآخر كشجر العدل المستجمع لشرائط الرواية \*  
فجانب صدقه يترجح لظهور غلبة عقله ودينه على هواه  
وامتناعه عن المحذور وحكمه العمل لا عن اعتقاد  
بحقيقته والمقصود ببيان هذا النوع فلذا اقال \* ولهذا  
النوع \* من الخبر \* اطراف ثلثة \* وفي كل منها عزيمة

ورخصة \* طرف الصماع وذلك أما ان يكون عزيمة وهو \*  
 اي قسم العزيمة ما يكون \* من جنس الاسماع \* حقيقة  
 \* بان تقرأ على المحدث \* من كتاب او حفظ وهو يسمع فيقول  
 له اهو كما قرأت عليك فيقول نعم \* او يقرأ المحدث عليك \*  
 كذلك وهذا على الوجهين عند المحدثين فانه طريقة  
 النبي عليه السلام او حكما وهما وجهان فيها شبهة الرخصة  
 الكتاب والرسالة المذكوران بقوله \* او يكتب اليك  
 كتابا \* مشتملا \* على رسم الكتاب \* وهو ان يختتم ويعنون  
 ويكتب فيه قبل التسمية من فلان الى فلان ثم يبدأ  
 بالتسمية ثم بالثناء ثم بالمقصود \* وذكر فيه \* اي في الكتاب  
 \* حدثني فلان عن فلان الى آخره \* اي الى ان يذكر  
 الحديث \* ثم يقول \* بال نصب اي ثم يكتب فيه \* اذا  
 بلغك كتابي هذا او فهمته فحدث به \* اي بالخبر \* عنى  
 بهذا \* الاسناد \* فهذا \* اي لان هذا الكتاب \* من الغائب  
 كما لخطاب \* في صحة التبليغ \* وكذلك الرسالة \* التي \* على  
 هذا الوجه \* اي المذكور وهو ان يقول للرسول اجبرني فلان  
 من فلان الى ان قال قال النبي عليه السلام كذا ثم يقول  
 له بلغ هذا الي فلان وقل له اذا بلغك هذا الحديث وفهمته

فيثبت به معنى والمعنى وكذا الرسالة بمنزلة الخطاب بل  
اولى لان الرسول ينطق والكتاب لا \* فيكونان حجتين  
 اذا اثبتنا بالحجة \* اي بان يشهد عدلان ان هذا الكتاب  
 كتاب فلان اليك وهذا الرسول رسول فلان اليك وهذا انهما  
 يصارا اليهما بعد زمن المشافهة فكانا خليفين عن الاولين  
 \* اويكون رخصة وهو الذي لا سماع فيه \* لا حقيقة ولا  
 حكما كالاجازة \* في الرواية والمنازلة \* اي اعطاء الشيخ  
 كتاب سماعه بملكه الى المستجيز تأكيد الاجازة \* والمجازلة  
 ان كان عالما به \* اي يمتحن في الكتاب \* تصح الاجازة \* فتصح  
 الرواية \* والا فلا \* فتبطل الرواية \* و \* الثاني \* طرف  
 الحفظ \* لان الحفظ بعد السماع \* والعزيمة فيه ان يحفظ  
 المسموع الى وقت الاداء \* اذ المقصود العمل والتبليغ وذا  
 بالحفظ \* والرخصة ان يعتمد على الكتاب فان نظريته  
 وتذكر \* المسموع \* يكون حجة \* ويحل له الرواية فانه  
 اذا تذكره صار كانه حفظه الى وقت الاداء \* والا \* اي وان  
 لم يتذكر \* فلا عهدا بشيئ من ح \* لان الحفظ للتذكر فاذا  
 لم يتذكر لا عبرة به والخط يشبه الخط وعند ابي يوسف روح  
 اذا كان تحت يده يعتمد عليه والا فلا وهذا مستعمل روح



اذا علم يقيناً انه خطه يعتمد عليه \* و\* الثالث \* طرف  
 الاداء والغزيمة فيه ان يؤدّي \* الراوى \* على الوجه  
 الذي سمع بلفظه ومعناه \* اذا الاداء بضرورة ومعناه  
 اولى لكن اذا تسمى اللفظ وضبط المعنى جاز نقله بالمعنى  
 ضرورة وكان رخصة بالنسبة الى الاول ولذا قال \* والرخصة  
 ان يعقله بمعناه \* والحديث في هذا الباب متبرع  
 \* فان كان محكماً لا يحتمل غيره \* لا ما لا يحتمل النسخ  
 في ذاته \* يجوز نقله بالمعنى لمن له بصيرة \* اي علم قال الله  
 تع بصرت بما لم يبصروا به \* في وجوه اللغة \* اذا لا يشبهه  
 معناه عليه \* وان كان ظاهراً يحتمل غيره \* كعام يحتمل  
 الخصوص وحقيقة يحتمل المجاز \* فلا يجوز نقله بالمعنى  
 اللفظية المجتهدة \* لان غيره لا يؤمن ان ينقله بلفظه  
 لا يحتوي ما احتواه لفظ عليه السلام \* وما كان من  
 جوامع الكلم \* اي ما كان لفظه وجيزاً وتحت معان جمّة  
 نخر الخراج بالضمان \* او المشكل او المشترك او المجمل  
 لا يجوز نقله بالمعنى للكل \* اي لعالم اللغة والفقيه وغيرهما  
 أما الاول فلا حاطة معان يقصر عنها عقول الكل والمشكل  
 والمشارك لا يعرفان الا بالآثار وتاويله ليس بحجة على

غيرته والمجمل لا يوقف على مراده الابنهان الجملة \* والمزوي  
 هذه اذا انكسر الرواية \* انكار مشوقا غير ذلك انكار  
 مكذب يقول ما زويتك هذا قطع او عمل بخلافه \*  
 اي مختلف الخديعة الذي زواه \* بعيد الرواية \* اريد  
 بالبريء \* مما \* اي بين جنس خلافه \* وخلاف بيتين \*  
 اي ليس بعضه مستملا لغيره انكار معني كجديت ايه  
 حمز زعن في رفع اليدين في الركوع وقال مجاهد صيبت  
 ابن عمر رض عشر سنين فلما رآه رفع يديه الى تكبيرة  
 الافتتاح يسقط العمل به اذا الانكار مطلقا كتكذيب الراوي  
 معني \* وان كان \* العمل بخلافه \* قبل الرواية \* وقبل  
 بلوغه \* ارم يعرف تازيخ لم يحسن جرجا \* اما الاول فلان  
 الظاهر انه لما بلغه الخبر تركه احسانا للظن بدوام الثاني  
 فلا يلهي الاحتمال الامر ينحيل على انه كان قبل الرواية  
 حملا لاهية على الصلاح \* وتعين بعض محتملاته \* بان كان  
 جاعا فيعمل بمشروعه او مشتركا فباخذ وجوهه \* لا يمنع  
 العمل به \* اي لا يكون جرحا لان الحجية هو الخبر وبتاويله  
 لم يتغير \* والامتناع \* اي امتناع الراوي \* عن العمل  
 به \* اي بالسديت \* مثل العمل بخلافه \* لان ترك العمل

بالحديث الصحيح حرام كالعمل بخلافه فيكون جرحاً  
 ولما فرغ من طعن يلحقه من قبل روايته شرع في طعن  
 يلحقه من غيره وذلك ما من الصحابي أو غيره فقال  
\* وعمل الصحابي بخلافه \* أي بخلاف ما وجبه \* يوجب  
الطعن \* والمجروح \* إذا كان الحديث ظاهراً لا يحتمل الخفاء  
عليهم \* أي على الصحابة لا شتماً للمحادثة كحديث التغريب  
في البكر لم يعمل به عمرو على رضى الله عنهما واختار زعماء  
احتمل الخفاء كحديث القهقهة لم يعمل به أبو موسى لأنه  
من الحوادث النادرة وهذا هو الطعن من الصحابي  
رض \* والطعن المبهم \* نحو هذا منكرا ومجروح \* من  
أئمة الحديث لا يبرح الراوى \* لأن العدة الظاهرة وهو مبهم  
فلا يترك به لأن الجرح ربما اعتقد ما ليس بجرح  
جرحاً \* إلا إذا وقع الطعن مفسراً بما هو جرح \* شرعاً \* متفق  
عليه ممن اشتهر بالنصيحة \* والاتقان \* دون التعصب \* و  
العدالة لأن التعصب ينافي الاتقان والعدالة النصع  
\* حتى لا يقبل الطعن بالتدليس \* في الاسناد بان يقول  
حدثني فلان عن فلان ولا يقول قال حدثني فلان فكان هذا  
يوهم الإرسال بان يترك راوياً بينهما ما لو قال حدثنا

لا يبقى هذا الروم وحقيقته الارسال ليصت بجرح فشبته  
 احق \* والتلبيس \* بان يكنى عن الراوى ولم يسمه  
 كقول سميان حدثنى ابو سعيد لان الكناية كما احتلت  
 ان يكون لابهام المروي عنه يستعمل ان يكون لصيانته  
 عن الطعن لان الرجل قد يطعن بالباطل فيستعمل على  
 هذا بدلالة عدالة الراوى \* والارسال \* لما بينا انه دليل  
 الاتقان \* وركض الدابة \* لان الصباق مشروع ليقوى  
 المرمى على الجهاد \* والمزاح \* بعد ان كان حقا لانه عليه السلام  
 مزاح \* وحدائة السن \* فكثير من الصحابة يروون مع  
 الحدائة \* وعدم الاعتياد بالرواية \* اذ العبرة للاتقان دون  
 الاعتياد \* واستكثار مسائل الفقه \* لانه آية حسن الضبط  
 والاتقان \* فصل \* وقد يقع التعارض \* المستلزم للتناقض  
 \* بين الصحيح \* السابقة من الكتاب والسنة وانما جمع  
 لانها اصل الصحيح \* فيما بيننا \* اى بالنسبة اليما من غير  
 ان يقع التعارض فى الحكم حقيقته \* مجهلنا بالناسخ والمنسوخ \*  
 فان احدهما لا صحالة متقدم فيكون منسوخا بالمتاخر  
 فاذا جهل المتقدم والتاخر يقع التعارض ظاهرا فيما  
 بيننا فلذلك يجيب دفعه بما يمكن \* فلا بد من بيانه \*

اي بيان المعارض وما يتعلق به من شرطه وركبته  
 وحكمه فالمعارضة لغة عبارة عن نفس المقابلة واما شرعا  
 \* فركن المعارضة \* ركن الشئ ما يقوم به ذلك الشئ  
 وهو يطلق على جزء الماهية وعلى جميعها ايضا كما ههنا  
 \* تقابل الحجتهين \* التقابل كالجنس وباضافته الى  
 حجتهين احترز عن تقابل ما ليسا بحجتهين واحترز بقوله  
 \* على السواء \* ذاتا عن تعارض نحو المشهور والمتواتر بقوله  
 \* لا سوية \* وصفا \* لا احدهما \* عن نحو ترجيح النص على  
 الظاهر ولما امتنع التقابل في حكمه وايد باضافته الى  
الحجتهين قال \* في حكمين \* ضرورة وانما قال \* متضادين \*  
 كاللحل والسرمة اذ لا تقابل في غيرهما \* وشرطها اتحاد  
المحل \* لعدم تحقق التضاد في محليتين \* و \* اتحاد  
الوقت \* لجواز اجتماعهما في محل واحد في وقتين نحو  
حرمة الخمر بعد حلها \* مع \* تصور \* تضاد الحكم \* فلا  
 تنكرار \* وحكمها بين الايتين المصير الى السنة \* ان وجدت  
 والا الى ما دونها التعذر والعمل بهما وباحدهما عيننا لادائه  
 الى الترجيح بلا مرجح \* وبين السنتين المصير الى اقرار  
 الصحابة او القياس \* لما ذكرنا وفي تقديمه اشارة الى

ان المصير الى اموالهم مقدم \* وعند العجز \* بان لم يوجد  
 بعد المتعارضين دليل آخر او وجد المتعارض في الكل  
 \* يجب بقرير الاصول \* اي بقاء ما كان على ما كان بقدر ما  
 امكن \* كما في سؤالا الكمار لما عارضت الدلائل \* كما سنسب  
 \* وحب بقرير الاصول \* فلا يتمسح بالمتعارض ما كان  
 ظاهرا ولا يظهر به ما كان نجسا \* فليل \* العاء للتفسير  
 \* ان الماء \* وهو سؤالا الكمار \* عرف طامرا فلا يتمسح  
 ولم يزل به \* اي بذلك الماء \* الحدث للتعارض \* اي لاجله  
 وهو يعود الى الحكمين فبقية الطهارة والنجاسة ثابتتين  
 بنقيض بخلاف الطهارة اذ لم يمكن تقريرها مع الحكم  
 بعدم زوال الحدث به وقد وقع الشك فيها \* فوجب ضم  
 التيمم اليه \* لتحصيل الطهارة يقينا \* وانما يسمى مشكوكا  
 لهذا \* اي للتعارض والضم للاحتياط \* لان يعنى به  
 الجهل \* اي لان حكمه مجهول لان ذلك معلوم وهو جوب  
 استعماله منضم مع التيمم وبيان التعارض ما روي انه  
 عليه السلام حرم محرم الخمر الا لمية في يوم حيدر روي  
 عنه انه باخها فان رث اشتباها في لحمه وقد ابي سورة لاله  
 متولد منه وترجى المحرم احتياطا يستلزم ترك الاحتياط

آخر\* وإما إذا وقع التعارض بين القياسين فلم يسقطا\*  
 أي العمل بهما\* بالتعارض ليجب العمل بالحال\* الذي  
 هو ليس بدليل كما سقط بالنصين عند التعارض ليجب  
 العمل بمادونها\* بل يعمل المجتهد بما يهنا شاء\* إذا  
 القول بالتساقط يؤدي إلى العمل بدليل\* بشهادة قلبه\*  
 أي يحكم بتكثير الرأي ليعرج جانب العمل\* والتخلص  
 عن المعارضة\* ولو ضرورة\* إما أن يكون من قبيل الحجّة  
 بأن لا يعتد لا قوة\* أو وضوحاً لا انتفاء ركنها\* أو من  
 قبيل الحكم بأن يكون أحدهما حكم الدنيا والآخر حكم  
 العقبي\* وهذا يورث اختلاف المحل\* كاتى اليمين  
 في سورة البقرة\* لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم  
 ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم\* والمائدة\*  
 ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان الأولى يشبه المؤاخذه  
 في الغموس لأنها مضمومة للقلب والثاني ينفيها لكونها  
 غير معقودة فجمع بينهما بأن أريد من المؤاخذه في الأولى  
 المؤاخذه في الآخرة بدليل اقترانه بكسب القلب وفي  
 الثانية في الدنيا بدليل قوله تع فكفارته أهني في دار  
 لا يتلاءم\* أو\* يكون\* من قبل الحال بأن يحمل أحدهما\*

أي أحد النصين \* على حاله والاخرى على حاله كما في قوله تع  
 ولا تقربوا من حتى يطهرن بالتشفيف والتشديد \* فالمسحف  
 على الأكثر ومعناه انقطاع الدم بوجوب الحبل بعد الطهر  
 قبل الغسل والمشد د على الأقل ومعناه الاغتسال وانما  
 حمل المخفف على العشرة والمشد د على الأقل لان الانقطاع  
 في الأقل يستعمل الغود فاحتيج الى الاغتسال لترجع جهة  
 الانقطاع \* او من قبيل اختلاف الزمان صريحا \* فالآخر  
 ناسخ \* كقوله تع وأولات الأحمال أجلهن ان يضعن حملهن \*  
 وهذه لغومها يتناول المطلقات والمتروى عنها أزواجهن  
 \* نزلت بعد التي في سورة البقرة والذي بين يتولون منكم  
 الآية \* والعام المتأخر ينسخ الخاص المتقدم \* اودلالة  
 كما الساطر والمبيح \* فالساطر يجعل متاجرا للثلاثين تكرار  
 النسخ او تكرار التعمير ان لم يكن الا باحة الاصلية  
 حكما شرعيا هذا حكم متعارفين لم يكن احدا مما مشبها  
 \* و \* ان كان كالمثبت \* المثبت \* الذي يثبت امر عارضا  
 \* اولى من الثاني \* الذي ينفي العارض ويبقى الاصل  
 \* عند الكرخي راجح \* لان المثبت يشبر عن الحقيقة والثاني آ  
 من الطاهر فصار كالجرح والتعديل \* وعند عيسى بن



ابان يتعارضان \* لا يستروا نهما في شرائط صحة الخبر واختلف  
عمل اصحابنا فيه فلا بد من جأ مع فقال \* والاصل فيه \*  
اي في تعارض المثبت والنافي \* ان النفي ان كان من جنس ما  
يعرف بدليله \* بان كان مبنيا على دليل \* او كان مما يشتبه  
حاله \* بان لم يد رانه بنى على دليل او على عدم اصله \* لكن  
عرف ان الراوى اعتمد على دليل المعرفة \* لانه بنى على  
الظاهر \* كان \* النفي \* مثل الاثبات \* لتساويهما قوة  
\* والا فلا فالنفي في حديث بتريرة رضى الله عنها وهو ما  
روى انها اعتقت وزوجها عبد \* معناه ان رقبته لم يتغير بعد  
وهذا النفي \* مما لا يعرف الا بظاهر الحال فلم يعارض  
الا ثبات وهو ما روي انها اعتقت وزوجها حر \* فتخيرها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه نحتاج لاثبات الخيار لامة  
زوجها حر فاعتقت فرجحنا المثبت والشافع بالاول لعدم  
لان علة ثبوت الخيار عند ملك البضع وعدم الكفارة  
وكدامنتف ههنا بخلاف ما اذا كان زوجها عبد اقلنا هذا  
مثبت الحرية عارضية فيترجع والنبي عليه السلام انما  
ملك بملك البضع كيلا يزداد الملك عليها بالحرية وهو  
مقتضى للتهوية فيهما اذا كان زوجها حر او عبد اذا استواء

في المزوج يقضى الاستواء في الموجب ومن ههنا قلنا  
 الطلاق بالنساء حيث قال عليه الضلوة واللام ملك  
 بضعك فاختار لثلاثين ذاد الملك عليها بالحرية وهذا  
نظير نفى لا يكون بالدليل \* و \* النفى \* في حديث ميمونة  
رض عنها وهو ما روي انه عليه السلام تزوجها وهو محرم  
بما \* اي من جنس ما \* يعرف بدليله وهو هيئة المحرم \*  
لان الاحرام حالة مخصوصة تدرك عيانا \* فعارض الاثبات  
وهو ما روي انه عليه السلام تزوجها وهو حلال \* وهذا  
 يثبت امرا عارضا على الاحرام لانه لم يكن في السبل الاصل  
اتفاقا فيصير الى ما هو مرجح \* وجعل رواية ابن عباس  
رض \* وهو محرم \* اولى من رواية يزيد بن الاصم لانه \*  
ماي لان يزيد \* لا يغدله في الضبط والاتقان \* وبه نحتج  
لجواز نكاح المحرم والشافعي ربح بعد ما بر رواية يزيد  
\* وطهارة الماء وحل الطعام \* النفى فيهما \* من جنس ما يعرف  
بدليله \* للمستقصى \* كالنجاسة والسرمة \* فيهما \* فوقع  
 التعارض بين الخبرين فوجب العمل بالاصل \* اي الطهارة  
 والحل وهذا نظير نفى اشتبه حاله لكن عرفا اجتباة  
 على دليل فخير الطهارة نفى لانه سبق لكن مما يستعمل

معرفته بل ليل او بناء على عدم الاصل في فهمي اما ان  
 تدرك بالسمال او عيانا بان غملا لانا وملاء بهاء السماء  
 ولم يغيب عنه فان اخبروا احد بنجاسته و آخر بطهارته يسأل  
 ان تمسك بالسك فخير النجاسة اولى وان تمسك بالليل  
 كان كالاتبات فيقع التعارض فيترجح بالاصل وكذا الكلام  
 في السك \* والترجيح \* اي ترجيح احد الخبرين على الآخر  
 \* لا يقع بفضل عدد \* في \* الرواة \* خلافا للبعض فيقول  
 الواحد اذا اخبر بطهارة الماء واثنان بنجاسته او بالعكس  
 فانه يعمل بشبههما كذا ههنا \* ولا بالذكورة والذكورة \*  
 ورجح البعض خبر الرجلين على خبر المرأتين وخبر  
 الجوين على خبر العبدین قلنا هذا الترجيح متروك باجماع  
 السلف \* واذا كان في احد الخبرين زيادة \* لم تذكر في الآخر  
 \* فان كان الراوي \* اي راويهما \* واحدا يؤخذ بالمشيت  
 للزيادة \* ولحد فها يضاف الى قلة الضبط \* كما في الخبر المروي  
 في التسالف \* روى اذا اختلف المتبائع والسلعة قائمة  
 تسالفوا ترا داوروي بدوين قوله والسلعة قائمة فاخذنا  
 بالمشيت لها فلا تسالف الاحال قيامها \* فاما اذا اختلف  
 الراوي \* علم انها خيران \* فيجعل كالشبرين \* واحتمال

حذفها من بعيد \* و \* لهذا \* يعمل فيهما كما هو من قربنا  
 ان المطلق لا يحمل على القيد في حكمين \* كما روي انه عليه  
 السلام نهى عن بيع الطعام قبل القبض وروي انه عليه  
 السلام نهى عن بيع ما لم يقبض فلا يجوز بيع سائر العروض  
 قبل القبض كالطعام وهذا زيادة معنى \* فصل \*  
 \* وهذه الاسم \* اي الكتاب والنية \* باقعا فيهما \*  
ما عدا الحكم \* يحتمل البيان \* اي لحرقة والبيان اطهار  
 المراد \* وهو \* على خمسة اوجه بالاستقراء \* اما ان يكون  
 بياها تقرير \* اي بيان هو تقرير كما لا ضافة في علم الطب  
 \* هو تركيد الكلام بما يقطع احتمال الجاز \* ان كان خاصا  
 \* او الخصوص \* اي التخصيص ان كان عاما امثال الاول ولا  
 طائر يطير بجناحيه فالطائر لا طلاقه على البريد يستعمل الجاز  
ومثال الثاني فسجد الملائكة كلهم فاسم الجمع يستعمل  
النبع \* او بيان تفسير \* وهو ما يرفع الابهام \* كبيان  
المجمل \* نحو الصلوة والزكوة \* والمشترك \* كبيان مشترك  
بين السينونة من النكاح وغيره \* وانهما يخصيان موضوعا  
ومفعولا \* اتعا القول تدع ثم ان عليه بيان اي القرآن  
وفيه المجمل والمشترك \* وعند بعض المتكلمين لا يصح

بيان المجلد والمشارك الا موصولا او بيان تغيير كالتعليق  
 بالشروط والاستثناء \* انما يسمى بيانا لان تحررات طالق  
 مثلا علة شرعية وبالشرط تبين ان المراد عدم انعقادها  
 في الحال وهو منع هذا التغيير من التنجيز الى التعليق  
 وكذا بالاستثناء تبين ان المراد البعض \* وانما يصح  
 ذلك موصولا فقط \* لقوله عليه السلام فليكفر عن يمينه  
 عين الكفارة للتخليص ولو جاز بيان التغيير موصولا  
 يقال فليستين لانه اسهل \* واختلف في خصوص العموم \*  
 اي ابتداء لانه بعد ما خص جاز بالمتاخر اتفاقا \* فعندنا  
 لا يقع \* اي لا يجوز \* متراخيا \* بيانا من الابتداء بل نسخا  
 عندنا الحكم البعض مقتصر على الحال \* وعند الشافعي  
 وح يجوز ذلك \* وهذا الاختلاف \* بناء على ان العموم \*  
 قيل التخصيص \* مثل الخصوص عندنا في ايجاب الحكم  
 قطاعا وبعد \* لجوق \* الخصوص لا يبقى القطع فيه فكان \*  
 الخصوص \* تغييرا له من القطع الى الاحتمال فيتقيد  
 بشرط الوصل \* كالشرط والاستثناء \* وعنده ليس بتغيير \*  
 لان العام عنده ظني \* بل هو \* اي التخصيص \* تقرير \*  
 لانه يبقى على اصله ظنيا كما كان فكان التخصيص بيانا محضا

\* فيصح موصولا ومفصولا \* ولا نقص بقوله تع ان تذبحوا  
 بقرة باعتماد ان بقرة تعمر الصفراء وغير هاتين خص متراخيا  
 بقوله بقرة صفراء \* اذ بيان بقرة بنى اسرائيل من قبيل  
 تشييد المطلق كان ذلك مستثاء \* لان تخصيصا \* فيصح متراخيا \*  
 وكيف تعم وهي نكرة في موضع الاثبات ولا يقال ان \* و \* املك  
 صام خص متراخيا بقوله انه ليس من اهلك \* الامل  
 لم يتناول الابن \* لان غير المتع لا يكون اهلا له \* لانه احص  
 بقوله تع انه ليس من اهلك \* و \* كذا \* بقوله تع انكم  
 وما يعبدون من دون الله لم يتناول عيسى عليه السلام \*  
 لان ما لا يعقل فهو مستثنى \* لانه احص بقوله تع ان الذين  
 يستقلمون منا الحسنة \* والآيات الثلث من مستثلات  
 الشافعي رح \* و \* اختلف في كيفية عمل \* الاستثناء \*  
 فعندنا الاستثناء يمنع التكلم بحكمه \* اي مع حكمه \* بقدر  
 المستثنى فيجعل تكلما بالباقي بعده \* اي بعد المستثنى  
 فهو بيان معنى انه يراد والم استخراج ضرورة \* وعندنا  
 الشافعي يحل يمنع الحكم في المستثنى \* بطريق المعارضة \*  
 فالصدر يوجب فيه والاستثناء يمنع كالتخصيص يمنع  
 حكم العام فيما خص سند معارضة فعندنا معنى له على

عشرة الاثلاثة سبعة وعند الاثلاثة فانها ليست على  
 \* لاجتماع اهل اللغة \* دليل \* على ان الاستثناء من النفي  
 اثبات ومن الاثبات نفي \* وانما يستقيم اذا كان للمستثنى  
 حكم على ضد حكم المستثنى منه فيتم عارضان ولان القول  
 بارتفاع التكلم بعد وجوده حساس فمقطعة \* ولان قوله لا اله الا  
 الله للتوحيد \* اجماعا \* ومعناه النفي \* اي نفي الهية  
 غيره \* والاثبات \* لا لهيئة تعالى \* فلو كان \* الاستثناء  
 \* تكلما بالباقي \* كما قلتم \* لكان \* معناه \* نفيا لغيره  
 لا اثباتا له تعالى \* للمسكوة عن اثبات الهية تع \* ولنا قوله  
 تعالى فليتب فيهم الف سنة الا خمسين فصا \* استثنى  
 خمسين من الف في الاخبار من لبث نوح في قومه \* وسقوط  
 الحكم بطريق المعارضة في الایجاب يكون لا في الاخبار \* لانه  
 فيه يؤدي الى الكذب \* ولان اهل اللغة \* عطف على الاول مع  
 \* قالوا \* جميعا \* الاستثناء استخراج \* لبعض ما تكلم  
 \* وتكلم بالباقي بعد الثبوت \* اي بعد الاستثناء هذا ابصر لانه  
 يفيد المقصود فيمنفى قول الخصم ضمنا وما في ذكر اول  
 ينفي قوله قصد افيثبت قولنا ضرورة واجماعه معارض  
 لهما لاجتماع فيجمع بينهما ما في فعال ليدفع \* فنقول انه تكلم

بالباقى بوضعه ونهى واثبات باشارته \* ونستقيده ان  
 الاستثناء كالعائده من الصد وتبين انه ليزيد فيه  
 وبالعائده ينتهى الحكم السابق الى خلافه والمقصود لما كان  
 هو الصد وجعل اثبات اليائى وضعا ونهى المستثنى اشارة  
 بمعنى انه غير مقصور فلذا احتير للتوحيده لا اله الا الله  
 لان المقصور دلتى الالهية من غير الله منتهيا باثباتها  
 فيه فحين قلنا بالموحوب ولا سفسطة لان ارتفاع التكثير  
 حكما مع وجود حقيقة فغير نظير كما متناع الحكم  
 بالمعارض \* وهو \* اى ما يطلق عليه الاستثناء \* نوحان  
 متصل \* وهو المخرج بالاولى نحوها عن متعد لفظا ونقلا  
 \* ومرا الاصل \* اى الحقيقة \* ومنفصل وهو ما \* اى استثناء  
 شئى \* لا يصح استخراج من الضد \* لعدم تناوله  
 \* فحين قيل مبتدأ \* اى بمنزلة نص مبتدأ حكمه بئلاى  
 الصد وجعل استثناء مما زائد معنى لكن لان حكمه  
 بحال فحكم ما قبله \* حال الله تعالى فانهم عبادى لا لارب  
 العالمين \* اى لكن رب العالمين فانه ليس بعبادى \* و  
 قال فمن الائمة السرخسى لرح \* الاستثناء مثلنى تعقب  
 كلمات \* اى جملا \* معطوفة بعضه على بعض \* بالاراد



\* ينصرف الى الجميع \* لا الى الا خيرة فقط لانه مانع للحكم  
 \* كالشرط \* وقوله \* عند الشافعي مروح \* ينصرف الى ينصرف  
 لا الى كالشرط ولو قال عبده حروا امرأته طالق وعليه حجة  
 ان فعلت كذا ايرجع الى الكل فكذا اذا قال لفلان علي الف  
 د رهم والف دينار والف دانق الالمائة \* وعندنا \* ينصرف  
 \* الى ما يليه \* اي الاخيرة لان رجوعه لعدم استقلاله  
 فيكفي فيه جملة يتم بها والاخيرة اقرب ولا نسلم انه كالشرط  
 فالشرط يمنع الايجاب بالكلمة والاستثناء يمنع في البعض  
 فكان الشرط مبدلا بالاضافة اليه فكان قويا في ينصرف الى  
 الكل لقوته دون الاستثناء وهذا معنى \* بخلاف الشرط  
 لانه مبدل \* ولان الشرط مقدم تقديرا فالجمل الجزية  
 فيمتعلق الكل به والاستثناء مؤخر لفظا وتقديرا \* او يكون  
 \* ببيان ضرورة \* اي هو بيان بسبب الضرورة \* وهو نوع  
 بيان يقع بهما لم يوضع له \* انى للبيان لان هذا البيان  
 بالسكوت \* وهو \* بالاستقراء \* اربعة امان يكون في حكم  
 المنطوق \* لدلالة المنطوق عليه \* كقوله تع ووارثه ابواه  
 فلامه الثلث \* صدر الكلام اوجب الشركة باضافة الارث  
 اليهما ثم تخصيص الام بالثلث بيان لان الباقي للاب

فهذا بيان دلالة الصل ولا يحصى المكتوبات \* أو ثبت  
 بدلالة حال المتكلم \* لما جعل مكوثه كالكلام جعل نفسه  
 متكلما \* كسكوت صاحب الشرع عند أسرايعائنه \* من  
 قول أو فعل \* عن التعيير \* إذ لا يجوز عن النبي عليه  
 السلام أن يقر الناس على مخطور \* أو يثبت ضرورة دفع  
 الغرور \* عن الناس \* كسكوت المولى حين يرى عبده يبيع  
 ويشترى \* فانه يجعل أذا للشجارة والألکان غرورا والناس  
 يعاملونه غير متنعين عنه فاذا اليقظة إلى يوم ثم قال  
 المولى مسجورا يتأخر الديوان إلى معتقه \* أو يثبت ضرورة  
 طول الكلام كقوله له علي مائة ودرهم \* العطف ببيان للمائة  
 ليعرف في المقدرات الثابتة في الذم عند كثرة العدد  
 وطول الكلام كائة وعشرة دراهم \* بخلاف \* غير المقدرات  
 \* فيقول له علي مائة وثوب \* لأن موجب الذم بكثرة  
 الاستعمال وهي في المقدر الذي يثبت ذمها في الذمة حالا  
 أو موحلا كالكميلات والموزونات الواقعة في عامة العقود  
 والمبايعات أما غير المقدر فلا كثرة فيدل أنه لا يجب ذمنا  
 في الذمة إلا في السلم \* أو \* يكون \* ثبات تبديل وهو  
 النسخ \* لأنه أحص منه على ما جاز \* وهو بيان للمائة المحكم

المطلق الذي كان معلوما عند الله \* انه ينتهي في وقت  
كذب الناسخ \* الا انه اطلقه \* ولم يبين تاقيته \* فصار ظاهرة  
البقاء في حق البشر \* للدلالة الاطلاق على البقاء \* فكان \*  
هذا البيان \* تبديلا في حقنا \* نظرا الى ظاهر البقاء \* بيانا  
مضاهيا \* لمدة الحكم \* في حق صاحب الشرع \* كالقتل  
بيان انتهاء الاجل عند الله لان المقتول ميت باجله  
وتبدل حيوته المظنون بقاءها عندنا فلذا اوجب القصاص  
على العمد والدية في الخطاء \* وهو \* اي النسخ في الاحكام  
\* جازر عندنا بالنص \* ما ننسخ من آية او ننسخها لآية  
\* خلا فالليهود \* لعنهم الله قالوا في التوراة تمسكوا  
بالسميت ما دامنا السموات والارض قلنا هو مسروق لقوله  
تع يعرفون الكلم عن مواضعه ولو صح لعارضوا به محمد  
عليه السلام ولما ثبت انه بيان لمدة الحكم حقيقة ورفع له  
ظاهر الابد له ان يكون محله يحتمل الثاقبت تحقيقا  
لمعنى بيان المدة والوجود والعدم في نفسه تحقيقا للمعنى الرفع  
\* ولذا قال \* محله حكم يحتمل الوجود والعدم في نفسه \*  
اذ لو لم يحتمل الوجود ابي الشرعية كالكفر لا سقر عدمه  
او العدم كالا سلام لا سقر وجوده ولا نهج فيهما \* ولم يلتحق

أي بذلك الحكم \* ما ينافي النسخ من توقيف \* بسو حرم  
 كذا سنة \* أو تايد ثبت نصا \* نحر الجهاد ماض الى يوم  
 القيمة \* أو دلالة \* كشرائع قبض عليها النبي صلى الله عليه  
 وسلم فانها مؤبدة بدلالة انه خاتم النبيين وانما ينافي  
 المتوقفت لان النسخ قبل تمام الوقت يد أو اما الثاني  
 فظاهر \* وشرطه التمكن من عقد القلب عند نادون التمكن  
 من الفعل \* فيجوز قبل الفعل \* خلافا للبعثرة لما ان  
 حكمه بيان المدة لعمل القلب عندنا اجلا \* أي مقصودا  
 في الابتداء \* ولعمل اليدين تبعاً \* فالفعل لا يكون قرية  
 بلا عزيمة القلب وهي قرية بلا فعل \* وعند مرمو \* أي  
 حكمه \* بيان مدة العمل بالبدن \* اذ هو المقصود بالتكليف  
 وبعد بيان الشرط خاف في تفصيل النسخ قائلا \* القياس  
 لا يصلح ناسخا \* لاجماع الصحابة على ترك الرأي بالكتاب  
 والسنة وان كانت من الآحاد \* وكذا لاجماع عند الجمهور \*  
 لانه ان كان عن نص فهو الناسخ والا فلا مجال للرأي  
 في معرفة نهاية وقت الحسن والقبح وسقوط سهم المؤلعة  
 قلوبهم بانتهاء عملته واذ لم يصلحنا شين لم يبق  
 الا الكتاب والسنة لان الادلة اربعة فقال \* وانما يجوز

النسخ بالكتاب والسنة متفقا \* اى الكتاب بالكتاب  
كالعتين والسنة بالسنة ان كان الثاني كالاول نسخا كتبت  
فهيتمكم عن زيارة القبور والافزورها \* او مختلفا \* اى الكتاب  
بالسنة نسخ لا ينحل لك النساء من بعد نسخ بما روي عن  
هايشة رض ما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
الدنيا حتى حلت له النساء والسنة بالكتاب كنسخ اباحة  
الخمر التي ثبت بالسنة بقوله انما الخمر الآية \* خلافا  
للشافعية في المختلف \* لانه لو نسخ الكتاب بالسنة يقول  
الطاع عن خالف ما يزعم انه كلام ربه ولو نسخت به يقول  
كذب به ربه قلنا هذا يرد في نسخها متفقا ايضا وبعد تفصيل  
الناسخ فصل المنسوخ قائلا \* والمنسوخ انواع \* اربعة \* التلاوة  
والحكم \* كالنسخ بالانساء \* والحكم دون التلاوة \* كنسخ  
آية الاعتماد بالاحول للمتوفى عنها زوجها \* والتلاوة  
دون الحكم \* نسخ الشيخ والشيخة اذ ازنيا فارجموهما  
. نكالا من الله \* والرابع \* نسخ وصف في الحكم وذلك مثل  
الزيادة على النص \* كقيد الايمان في كفارة اليمين \* فانها  
نسخ \* معنى \* عندنا وعند الشافعية رح تخصيص وبيان \*  
لانسخ \* حتى اثبت زيادة النفي \* وهو تغريب عام \* على الجمل

ببشر الواحد \* اثبت \* زيادة قيد الايمان في كفارة اليمين  
والطهار بالقياس \* على كفارة القتل لان الزيادة بيان  
عنده ولا تثبتها لانها نسخ قال الشافعي رح النسخ رفع  
والزيادة تقرير المزيّد عليه والتقرير ضد الرفع قلنا  
التقيد يرفع الاطلاق فكان لسمائه ولما فرغ من  
اقسام السنة قصد اشرع في بيان ما يتصل بالسنة تبعاً فقال  
\* ففصل \* افعال النبي صلى الله عليه وسلم \*  
القصد لان العمل لم يوضع للبيان بخلاف القول وانما  
قال \* سوى الذلّة \* وهي صغيرة فعلها بلا قصد مطلقاً لانها  
لا تصلح للاقتداء وهي بالنسبة اليها \* اربعة اقسام مباح  
ومستحب وواجب وفرض \* والا فلا واجب يتصور في حقه  
عليه السلام اذ الدلائل بالنسبة اليه قطعية ثم فعله  
المطلق المجهول وصفه من وجوب او ندب او اباحة موجهه  
التوقف عند البعض للجهل بصفته وعند البعض بسبب  
اتباعه لقوله نفع فليست والذين يخالفون عن امره اى  
فعله وطريقته وعند الكرخى ثبت المتيقن وهو الاباحة  
في حقه ولا اتباع فيه لاحتمال اختصاصه به عليه السلام  
\* والصحيح حينئذ ان ما علمنا من افعاله عليه السلام

واقعا على جهة \* من فرض اوندب اواباحة \* يقتدى به  
في ايقاعه على تلك الجهة \* فيباح لنا ما ابيع له وكذلك  
البواقي \* وما لم نعلم على اي وجه فعله قلنا فعله على ادنى  
منازل افعاله وهو الاباحة \* لكن لما اتباعه لانه ما بعث  
الا لنقتدى به وما اختص به ناد ر فلا عبرة له فمتبع فيه  
ما لم يقرر دليل الاختصاص والمذكور من اول اقسام السنة  
الى ههنا تقسيم السنة بالنسبة اليها ونحن الآن في تقسيمها  
في حقه عليه السلام اى في بيان طريقته في اظهار الاحكام  
فنقول \* الروح نوعان ظاهر وباطن فالظاهر \* ثلاثة \* ما ثبت  
بلسان الملك فرقع في سمعه بعد علمه عليه السلام بالمبلغ \*  
وهو الملك \* بآية قاطعة \* ظهرت له عليه السلام كما ظهرت  
لنا على صدقه عليه السلام \* وهو \* اى الثابت بلسان الملك  
\* الذي انزل عليه بلسان الروح الامين \* وهو جبريل  
عليه السلام كالقرآن \* او ثبت عنده باشارة الملك من  
غير بيان بالكلام \* واليه اشار النبي عليه السلام بقوله  
ان روح القدس نفث في روعي كذا ويسمى هذا خاطر  
الملك \* وتبدى \* وتظهر \* لقلبه بلا شبهة بالهام من الله  
تعالى بان اراه بنوره من عنده تع \* قال الله تع لتحكم بين

النَّاسَ بِمَا رَأَى اللَّهُ \* وَالْبَاطِنَ مَا يَنَالُ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 بِالْاجْتِهَادِ \* وَالرَّأْيَ \* بِالتَّامِلِ فِي الْأَحْكَامِ الْمَعْرُوضَةِ \*  
 وَفِيهِ خِلَافٌ \* فَابْنِي بَعْضَهُمَا أَنْ يَكُونَ هَذَا \* أَيْ الْاجْتِهَادُ  
 \* مِنْ حِطَّةٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ \* وَأَنَّمَا هُوَ الرُّوحِيُّ فَقَطَّانُ هُوَ  
 الْأَرْحِيُّ يُوْحِي الرَّأْيَ الْمُحْتَمِلَ لِلْخَطَاءِ لِعَيْبِهِ لِلْعَجْزِ عَنْ  
 الرُّوحِيَّ \* وَعِنْدَنَا هُوَ مَا مَرَّ \* حِكْمًا \* بِأَنْ يَنْطَارَ الرُّوحِيُّ  
 فِيمَا لَمْ يَرْحَ إِلَيْهِ \* لِكُونِهِ مَكْرَمًا بِالرُّوحِيِّ الْمَعْنَى عَنْ  
 الرَّأْيِ \* ثُمَّ الْعَمَلُ بِالرَّأْيِ بَعْدَ انْقِضَاءِ مَدَّةِ الْإِنْتِظَارِ \*  
 لِعُمُومِ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ هُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحَقُّ  
 بِالْبَصِيرَةِ وَمَدَّةُ الْإِنْتِظَارِ إِلَى مَا يَرْحُو فَرْزُ الْإِلَهِ الْأَنْبِيَاءِ  
 الْفُتُوحُ فِي السَّادَةِ وَالصَّمِيرُ فِي أَنْ هُوَ لِلْقُرْآنِ وَالْمَعْنَى  
 مَا يَنْطِقُ بِهِ قُرْآنًا فَهُوَ رُوحِيٌّ وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنْ مَا يَنْطِقُ بِهِ  
 مُطْلَقًا كَيْفَ لَكَ عَلَى أَنْ اجْتِهَادُهُ مَعَ التَّقْرِيرِ عَلَيْهِ رُوحِيٌّ بَاطِنٌ  
 \* إِلَّا أَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ \* جَوَابُ مَنْ قَالَ لَوْ كَانَ الْاجْتِهَادُ  
 طَرِيقًا وَهُوَ يَسْتَحْتَمِلُ الْخَطَاءَ يُلْزَمُ احْتِمَاغُ الْأُمَّةِ عَلَى الصَّلَاةِ  
 فَحَاجِبٌ بِأَنْ اجْتِهَادُهُ لَا يَسْتَحْتَمِلُ الْخَطَاءَ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 \* مَعْصُومٌ عَنِ الْقَرَارِ عَلَى الْخَطَاءِ \* كَيْلَا يُلْزَمُ الْإِنْسَانُ فِي  
 الْخَطَاءِ \* بِخِلَافِ مَا يَكُونُ مِنْ غَيْرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْبَيَانِ



بالرأى \* فإنه يستعمل الخطأ مع القرار عليه \* وهذا  
 كالألغام فإنه حجة قاطعة في حقه عليه السلام وإن لم يكن في  
 حق غيره بهذه الضمة \* لأنه معارض بمثله \* وما يتصل  
 بسنة نبينا عليه السلام \* شرائع من قبلنا \* لأنها لما  
 بقيت إلى أميعة عليه السلام وصارت شريعة له كانت  
 من سنته وطريقته \* إنما نزلنا لإقصاص الله ورسوله  
 من غير انكار \* لعدم الاعتماد على كتبهم للتحريف  
 \* على \* متعلق بتملأنا \* أنه شريعة لرسولنا صلى الله عليه  
 وسلم \* لأنه هو الأصل في الشرائع \* وما يقع به ختم باب  
 السنة \* تقليد الصحابي \* لتحقيق شبهة السماع في قوله  
 والشبهة بعد الحقيقة في الرتبة والتقليد اتباع قول  
 بلاد ليل كانه جعل قوله قلاية في عنقه ولا خلاف أن قول  
 الصحابي ليس بحجة على صحابي آخر إنما هو في كونه حجة  
 على من بعدهم فقال أبو سعيد رح تقليد \* واجب  
 يترك به \* أي بقوله \* القياس لا حقال السماع وقال أكرخ  
 رخ لا يجب تقليد \* إلا فيما لا يدرك بالقياس \* لأنه  
 لا وجه إلا السماع ولذا قيل إلاثر فيما لا يعقل كالخبر  
 إما فيما يدرك فلا لأن القول بالرأي منهم مشهور ومنهم

ومائر المجتهدين سواء \* وقال الشافعي رح لا بقلد احد  
منهم \* فلا يكون قوله حجة وان كان مما لا يدرك بالقياس  
لا نه لو كان مسموعا لرفعوه في الاجتهاد لهم وغيرهم  
سواء \* وقد اتفق عمل اصحابنا \* المثقل بميل والمخاخرين  
رحمهم الله \* بالتقليل فيما لا يعقل كما في اقل الخيصوص \*  
انه ثلثة ايام \* وتدراء ما باع \* من المشتري \* باقل مما  
باع قبل نقل الثمن \* فانه لا يجوز بقول ما يشترطه رضى وان  
استند على القياس الجواز اذا الملك في المبيع قد تقر بقرض  
المشتري وهو المطلق للتصرف \* واختلف عملهم في غيره  
وهو ما يعقل بالقياس فلم يستقر مندهم فيه \* كما قال  
بصلاح الاثر \* في الغلام قد راس المال \* انه لا يشترط  
تجهيته بعد ان اشتريه لا بد من الاشارة التم في التعريف  
وقال ابو حنيفة راح لا يشترط لا بد من روى عن ابن عمر رض  
كذلك \* و \* كما قال في \* الا جبر المشترك \* اي الذي  
لا يستحق الاجر الا بالعمل كالتصاير ان يضمن لما ضاع في  
يد \* اذ هلك بما يمكن التعذر ومنه كالمسقة لما روى ذلك  
عن علي رضى وقال ابو حنيفة راح انه ائمن كالاخير الواحد  
فلا يشترط \* وقد اختلف \* اي اختلف العلماء رح

\* في كل ما ثبت \* من حكم \* بمنهم من غير خلاف بينهم \*  
 في ذلك الحكم اما اذا اختلفوا فلا يجب التقليد بالاجماع  
 \* ومن غير ان يثبت ان ذلك بلغ غير قائله فسكت  
 مسلماله \* اذ لو كان كذلك وجب كذلك \* واما التابعي  
 فان ظهرت فتواه في زمن الصحابة رضي الله عنهم كشرع \*  
 خالف عليارض في رد شهادة الابن للاب \* كان مثلهم  
 عند البعض \* لانه بتسليمهم اياه دخل فيهم \* وهو الاصح \*  
 وعند آخرين لالعدم احتمال السماع فيه واذا لم يظهر  
 فتواه فيه كان كسائر ائمة الفتوى فلا يصح تقليده \* باب \*  
 \* الاجماع \* وهو اتفاق جملة اهل الحل والعقد من امة  
 محمد مصطفى صلى الله عليه وسلم في كل مصر على واقعة  
 \* ركن الاجماع نوعان عزيمة \* اي اصل \* وهو \* بتاويل  
 النوع \* التكلم منهم \* اي من اهل الاجماع \* بما يوجب  
 الاتفاق منهم او شروعهم في الفعل ان كان من بابه \*  
 اي من باب الفعل كالدخول في الحمام \* ورخصة \* وهي  
 ما جعل اجماعا ضرورة \* وهو ان يتكلم او يفعل البعض  
 دون البعض \* فيسكت هذا البعض بعد بلوغه اليه ومضى  
 مدة التماسل ويسمى هذا اسكوتيا \* وفيه \* اي في هذا النوع

\* خلاف الشافعي روح \* فعند \* لا اجماع الا بالتمسك

قلنا التكلم من الكل غير معتاد وانما المعتاد ان يتولى

الكبار ويسلم سائرهم \* واهل الاجماع من كان مجتهدا \*

لان من لا يفهم لا يتصور منه الرفاق والخلاف في تلك

المسئلة فلا يدخل في نحر لا يجتمع امشي على الضلالة

وحجيتد بمثل هذا الراود بلفظ الامة \* الا فيما يستعني

عن الاجتهاد \* كاعداد الركعات اذ العامي فيه كالمجتهد

\* ليس فيه هوى \* اي بدعة \* ولا فسق \* طاهر لانه بورث

التهمة وصاحب الهراء ليس من الامة مطلقا \* وكونه من

الصحابة لا يشترط وكذا اهل المدينة والعنرة \* اي قرابة

المرسول عليه السلام لان الموجب للحجية لم يفصل

\* ولا انقرض العصر \* وهوان يموتوا على ذلك وعند

الشافعي يشترط ذلك لاحتمال رجوع بعضهم \* وقيل يشترط \*

كون الاجماع في غير مجتهد فيه بين الصحابة فمشرط

\* للاجماع اللاحق عدم الاختلاف السابق عند ابي حنيفة \*

لان اختلاف المخالف لدليله لا بعينه وذا باق بعد

موته \* وليس كذلك في الصحيح \* اذ المعتبر اتفاق اهل

العصر وقد وجد رد ليل المنقرض لم يبق دليل كما اذ ادل

نص بعد العمل بالقياس \* والشرط اجماع الكل وخلاف  
الواحد مانع كخلاف الأكثر \* لان الحجة اجماع الامة  
فما بقي احد فلا اجماع \* وحكمه في الاصل \* اي في وضعه  
\* ان يثبت المراد به شرعا على سبيل اليقين \* كالكتاب  
وان خولف فلعارض حتى يكفر جاحدا لاجماع القطعى  
\* والبداعي \* اليه \* قد يكون من الاخبار الاحاد \*  
كالاجماع على عدم جواز بيع الطعام قبل القبض بالنهي  
\* او القياس \* كلاجماع على جريان الربوا في الارز بالقياس  
على المحنطة ومن لم يشترط قال جازان يخلق الله علما ضروريا  
فيصدر لاجماع بناء عليه كما على المستند قلنا حال الامة  
لا يكون اعلى من حال الرسول وهو لا يقول الا بوحى واستنباط  
وكما لا بد له من داع لا بد له من نقل \* واذا انتقل اليها  
اجماع السلف باجماع كل عصر على نقله كان كنقل الحديث  
المتواتر \* فيفيد القطع \* واذا انتقل اليها بالافراد \* بفتح  
الهمزة اي بنقل الاحاد \* كان كنقل السنة بالاحاد \* فيوجب  
العمل \* ثم هو \* اي الاجماع \* على \* اربع \* مراتب فالاقوى  
اجماع الصحابة رضى الله عنهم نصا \* فانه مثل الآية والخبر  
المتواتر في افادة القطع لصحته اتفاقا \* ثم الذي نص البعض

وسكت الباقون \* لان السكوت دون المعص \* ثم اجماع من  
 بعدهم \* واما اجماع التابعين \* على حكم لم يظهر فيه خلافا  
 من سبقهم \* لانه كما مشهور \* ثم اجماع من على قول سبقهم  
 فيه \* اي في ذلك القول \* مخالف \* وهذا الجسر الواحد  
 وهذا كله اذا بلغ اليه اجماع افراد ابلع بطريق الاحاد فميانه  
 ما قلنا \* والامة \* المطلقة \* اذا اختلفوا \* في حادثة \* على  
 اقوال \* محصورة او قولين \* كان \* ذلك \* اجماعا عليهم \* على \*  
 اب لا قول فيما سوى هذا \* ان ما هذا اما باطل \* فلا يجوز  
 احداث قول آخر لان حصر الاختلاف في قولين اجماع  
 معنى على المنع من ثالث \* ونيل هذا \* اي كون ذلك  
 اجماعا \* في حق الصحابة رض عنهم خاصة \* لنقلهم  
 في الاجتهاد وعلمهم بموارد النصوص وشرف صفة النبي  
 صم والاصح الاطلاق لان المعنى لا يفصل ولان الاحداث  
 يؤدي الى تغطية الامة بالجهل \* باب القياس \*  
 \* القياس في اللغة التقدير \* يقال قس العمل بالعمل اي  
 حذ ما بها \* ونبي الشرع تقدير الفرع \* اي المقيس \* بالاصل \*  
 اي المقيس عليه مطلقا \* في الحكم والعلة \* التي لم نذكر  
 لغة واللام للعهد وانما قلنا مطلقا لبيان قياس المعتاد

على المعبد وتم كقياس بعد يوم العقل بالجنون على عند يلمه  
بالصغر في سقوط الخطاب بالعجز عن القهر وخرج التعليل  
بالعلة القاصرة لعدم التقدير \* وأنه أجبة نقلا وعقلا أمانة  
النقل فقوله تع فاعتبروا يا أولى الأبصار \* والاعتبار  
رد الشيء الى نظيره وفي القياس ذلك فبدل خل تحت الأمر  
ولا يستعمل الاعتبار على الاتعاض بالقرون الخالية بدلالة  
السياق لان العبرة للعموم اللفظ لا لمخصوص السبب \* وحدث  
معاذ \* لما بعثه النبي عليه السلام قال له بما تقضي يا معاذ  
قال بكتاب الله تع قال فان لم تجد فيه قال بسنة رسول الله  
عليه السلام قال فان لم تجد قال اجتهد برأيي فقال عليه  
السلام الحمد لله الذي وفق رسول رسول له بما يرضى به  
الرسول ولم ينكر عليه في قوله اجتهد برأيي بل مدحه  
وحمد الله على ذلك فدل على جواز العمل به عند عدم  
النص وهذا لم يخالف ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين  
لانه قال فان لم تجد دون فان لم يكن فيه ولان المعنى  
فان لم تجد بلا واسطة ولو خالف فلا محذور عليه لانه  
\* معروف \* اي مشهور \* واما المعقول فهو ان الاعتبار واجب \*  
بالنقص \* وهو التماسل \* والنظر \* فيما اصاب من قبلنا

من المثلثات \* اى العقوبات \* بامساك بقلب عنهم لكف \*  
اى يمنع يد \* عنها احترازا عن مثله \* اى مثل ما اصاب  
من قبلها \* من الخراء \* وحاصله ان العلم بالعلة يوجب  
العلم بحكمها وكذا اى الاحكام الشرعية من غير تفاوت  
وهذا اميانوقف عليه من احتماها فكان دالة لا قياسي  
\* وكذلك التاميل في حقائق اللعة لا متعارفة غير هالي شائع \*  
كالتاميل في معنى الشجاع فانه موصوع للحري فشاها الاسد  
في الحرة فيستعار له ليعطى الاسد \* والقياس بطيرة وبيانه \*  
اى بيان تقدير الفرع بالاصل في التكمير والعلة \* في قوله  
عليه السلام المحطة بالمحطة \* بالنصب \* اى يعرف المحطة \*  
امامطلق الفعل فبدلالة الساء واما المتعین فبدلالة  
المحل \* والمحطة مكمل \* اى يصح ان يقال \* فويل لشمسه \*  
لقوله عليه السلام المحطة بالمحطة \* وقوله مثلاً بمثل  
حال لما سبق \* من المحطة \* والاحوال شروط \* لانها مقيدة  
كهي في قوله ليت طالق راكتو بمرة ان ركت يا مت طالق  
\* اى يعرف بهذا الدلو صف والامر للايتاب والبيع  
صالح \* اخبر عاقله يعمل به في نفس السع \* فيصرف  
الامر \* اى الايجاب \* الى الحال التى هي شرط للحراز \*



اي الى قوله مثلاً بمثل اذا الامر متبى يتناول مباحا على  
حالة مخصوصة كان الايجاب بتملك الحال عملاً به بقدر  
الامكان كما في قوله تعالى فرهان مقبوضة فالمعنى بيعوا في  
حالة المساواة دون غيرهما وبيان صرف الامر الى الحال  
يفيد انه شرط لازم والا فالشرطية لم يتوقف على هذا الصرف  
\* واراد بالمثل القدر \* اي الكيل \* بدليل بما ذكر في حديث  
آخر كيلا بكيل \* فتبين ان المراد به المماثلة قدر الا وصفا  
\* واراد بالفضل على القدر \* اي الكيل لا مطلق الفصل لان  
المماثلة لما كانت قدرا فالفضل هو الفضل عليها ضرورة  
\* فصار \* بهذا التقرير \* حكم النص وجوب التهوية بينهما  
في القدر والجنس \* اي الحكم الاصلى في هذا النص وجوب  
التهوية بين البدلين المتجانسين في القدر وشرطا لجواز  
العقد \* ثم الحرمة \* اي ثبوتها \* بناء على فوات حكم الامر \*  
وهو التهوية الواجبة وبه تبين ان محل الحكم ما يقبل  
المساواة كيلا دون القليل لانه لا يتصور فيه ما يثبت  
الحرمة عليه وهو فوات التهوية مع امكان رعايتها فجاز  
بيع حفنة بسفنتين \* هذا حكم النص \* ولا بد للحكم من  
سبب داع اليه \* والداعي اليه \* اي الى هذا الحكم هو

وجوب التسوية \* القدر والجنس لان ايجاب التسوية  
 بين هذه الاصول \* المسنة \* يقتضي ان يكون امثالا  
 متساوية \* في المالمية \* ولن يكون كونك الا بالقدر  
 والجنس \* اي بالاتحاد في الجنس والاشتراك في القدر  
 \* لان المالمية نكتون بالضرورة والمعنى اذ ذلك بالقدر  
 والجنس \* فالقدر عبارة عن التماوي في المقياس فيحصل  
 بالمساواة صورة واليد اشير بقوله مثلا بمثل والجنس  
 عبارة عن مشابهة المعنى فيثبت به المماثلة معنى واليد  
 اشير بقوله السخطة بالمخطة فصار وجوب التسوية مضافا الى  
 كونها امثالا متساوية وكونها كذلك ثابتة بالقدر والجنس  
 وفيضاف وجوب التسوية الى القدر والجنس بهذه الراسطة  
 : لان الحكم يضاف الى علة العلة كما في شراء القريب فصار  
 حرمة الفضل مضافة الى القدر والجنس فايجاب الفعل  
 يقتضي نهيا عن ضد فايجاب التسوية كيلا يكيل يكون  
 نكرما للعقل على الكيل وان قيل كما يترقف المماثلة على  
 القدر والجنس يترقف على الجودة والرداءة ايضا فالجودة  
 عبارة عن كمال معنى المالمية والرداءة ضد هاواكامل  
 لا يماثل الناقص فاذا ترقفت المماثلة عليهما لا يظهر

الفضل كما في العبيد والثياب قلنا نعم يتوقف الربوقية  
 للجودة قيمة في الربويات \* لكن سقطت قيمة الجودة  
 بالنص \* جيد ما وردها سواء ثم كونها ما دأعي من الى الحكم  
 معقول من النص لا ثابت بالبرأي ابتدأ فلم يبق بعده  
 الا الاعتبار \* هذا حكم النص ووجدنا الارز وغيره \*  
 من الدخن وسائر المكيلات والموزونات \* امثالا متساوية  
 فكان الفضل على المماثلة فيها فضلا خاليا عن الغرض في  
 عقد البيع مثل حكم النص \* في الاشياء الستة \* بلاثفاوت  
 نلزم منا اثباته \* اي اثبات حرمة الفضل الخالي \* على طريق  
 الاعتبار \* اي القياس \* وهو نظير المثالات فان الله تعالى قال  
 الذي اخرج الدين كفرة ومن اهل الكتاب من ديارهم  
 والفسخ فالخراج من الديار عقوبة كالقتل \* قال الله  
 تعالى ولولا ان كتبنا عليهم ان يقتلوا انفسكم او اخرجوا من  
 دياركم ما فعلوه الا قليل منهم \* واليكفر يصلح سببا  
 داعيا اليه \* اي ادغيا الى القتل فيصلح داعيا الى الخراج  
 \* واول السحر \* اي الجمع \* يدل على تكرار هذه العقوبة  
 في الاول بمثالية الاخير فكان اوال خروج الجلاء يعني  
 النصير ثم اهل خيلبر ثم لبتي بخران ثم لاهل ملكة وكنيا

ذكرناه ليشتمين ان الرصف طهر اثره مرارا فيكون وصفا  
معدلا \* ثم دعانا \* عطف على قال \* الى الاعتبار بالتعامل  
في معنى النص للعمل به فيما لانص فيه \* لنقيس لحرالنا  
فنستترع من مثل ما فعلوا اتوقيا عن مثل ما انزل بهم  
\* فكذلك مينا والاصل \* اي النصوص \* في الاصل معلولة \*  
ليكون عملا بها س كارجح فالنص يوجب الحكم بصيغته  
في الاصل لا في الفرع وتعليله في الفرع \* الا انه لا بد في  
ذلك من دلالة التمييز \* اي من دليل مميزا للتعليل  
بكل الاوصاف لا يصح وكذا ابرأ احد منها لكونه مجهولا  
فلا بد من مميرو صفات بينها ولا حتمال ان يكون هذا  
من النصوص الغير المعللة \* ولا بد قبل ذلك \* اي قبل  
دلالة التمييز وهي التمييز او الاخالة \* من قيام الدليل  
نصا على انه للتحال \* اي في الحال \* شاهد \* اي معلول  
فالنصوص شهود والعلة شاهد تماثلا كانت معلولة كانت  
شاهدة والدليل اعم من التعليل فلا تمليكن \* ثم  
للقياس تفسير لغة وشرعة كما ذكرنا وشروط وركن وحكم ودفع  
فشرطه ان لا يكون الاصل \* اي محل الحكم المنصوص عليه  
كالمراد اقيس عليه الارز \* مبرصا \* مبردا \* يسكم

بنص آخر\* أي بسبب نص آخر دل على اختصاصه بالحكم  
 \* كشهادة خزيمة رض\* فخرامة تفرد بقبول الشهادة  
 وحده بقوله تع واستشهدوا الآية لانه لما اوجب العدد على  
 الكل لزم ان لا يقبل شهادة الفرد اصلا فاذا ثبت تبدل دليل  
 في محل يختص به ولا يعدوه للنص الثاني في غيره وعلى  
 هذا لا يتم جدوى قوله بنص آخر فخصوص الحكم مطلقا  
 نص وزد فيه اوبيا خريم منع القياس او يراد خصوص العموم  
 كرامة لان ذا ينافي الحاق الغير به لادائه الى ابطال الكرامة  
 الثابتة بالنص لا مطلق الخصوص فانه لا ينافية يعنى  
 يشترط ان لا يكون محل الحكم مخصوصا عن قاعدة عامة  
 مع حكمه بمخصص كخزيمة خص بحكمه وهو قبول شهادته  
 وحده عن العمومات الموجبة للعدد بقوله عليه السلام  
 من شهد له خزيمة<sup>جس</sup> فحسبه فلا يلحق به مثله او فرقه كما لا  
 يبطل الكرامة واشتراط القران في حقنا لا في حق الشارع  
 وكذا كون الخبر واحدا بالنسبة اليه لا اليه فلا يقال زيد  
 على الكتاب بخبر الراجل على انه نقل حكاية ما ضيق فعلها  
 النبي عليه السلام فلا يرد ويجوز ان يراد بالاصل النص  
 او الدليل الموجب المثبت للحكم قطعا فالمخصص اذ ك

بمعنى التفرد فقط \* وان لا يكون \* حكم الاصل \* مع ولا يند \*  
 الباء للتعددية والضمير للحكم اي لا يكون ماثلاً \* عن  
 القياس \* من كل وجه \* كبقاء الصوم مع الاكل ناسياً \* ثبته  
 بقوله عليه السلام تم على صومك فلا يلحق بالنياسي المحاطي  
 والمكره قياسياً وحكم في الواقع بطريقين البك لانية \* وان  
 يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص بعينه \* بلا تعليل  
 في الفروع بزيادة وصف او سقوط قيد \* الى فرع هو نظيره  
 اي الاصل \* ولا نص فيه \* اي في الفروع وهذا الشرط ضروري  
 خمسة حقيقة راجعة الى تحقق التعددية فلذا جعلنا مجموع  
 واحد والمراد بالتعددية اثبات مثل حكم الاصل  
 للفرع لا النقل لاستحالة نقل الاوصاف ولا تدافع بين  
 جعلها شرطاً وحكمالات الشرط تصورهما والحكم حقيقة  
 \* فلا يستقيم التعليل لاثبات اسم الزنا للوطاة \* باعتبار  
 ان الزنا ايلاج فرج في فرج بطريق الحرمة وهذا امر جردني  
 للوطاة \* لا بد \* اي اسم الزنا \* ليس بحكم شرعي ولا لصحة  
 ظهار الزمي \* بناء على ان موجب الظهار الحرمة وهو من  
 اهلها كالمسلم \* لكونه \* اي التعليل \* تعيين الحرمة المتناهية  
 بالنكاح في الاصل \* ان في المسلم \* الى اطلاقها في الفرع \* اي في

الزمنى \* عن الغاية \* لعدم صحة الكفارة عنه \* ولا التعدي  
الحكم من الناس في الفطر إلى المكره الخاطئ لان عذرهم بادون  
عذره \* فعذر الخاطئ لا يعزى عن تقصير ما بترك  
المبالغة وعذر المكره يصنع لا يضاف إلى الشارع وعذر الناس  
يضاف إليه \* ولا يشترط الإيمان في لاقية كفارة اليمين  
والظهار \* كما في القتل \* لانه \* أي التعليل \* تعدية إلى  
ما فيه نص بتغييره والشروط الرابع \* للقياس \* ان يبقى  
حكم النص \* المعلن \* بعد التعليل على ما كان قبله \* لان  
تغيير الحكم في ذاته باطل كما في الفرع على ما بينا  
في ظهار الذمى ويرد عليه نقوض منها ان نص الربوا يعم  
القليل والكثير وانتم خصصتم القليل بالتعليل قلنا  
\* انما خصصنا القليل من قوله عليه السلام لا تبيعوا  
الطعام بالطعام \* بل لالة \* الا سواء يسواء \* لانه حال واستثناء  
الحال من العین لا يصح فتقديرة لا تبيعوا الطعام بالطعام  
في الاحوال كلها \* لان استثناء حالة التساوى دل على عموم  
صدرة في الاحوال \* وهي ثلث حال التساوى والمفاضل  
والمجازفة \* ولين يثبت ذلك \* اي عموم الاحوال \* لا في  
الكثير \* اذ المراد بالتساوي المساواة كخلاف الاجزاء

والنقصان ببناء فعلية فلا يتحقق دعواه وكذا المجازفة لأنها  
مجازفة فمن علمنا العلم بالمساواة كمالا والكيل لا يتماثل إلا في  
الكثير فدون آخره على أن النص لم يتناول القليل كالنهي  
في لا تقتل خير إنما الابن السكين لا يقتل ولا يقتل خير أن  
لا يقتل بالـ السكين كالـ بوتوت ولأن الطعام المقرون بالبيع  
يراد به الكيل المزج \* فضا والتغيير \* تأصلا \* بالنص  
مقتضا للتعليل إلا به \* فإن متمنع التعليل مع التغيير  
باتفاق الحال \* و \* منها أن قوله غلبه السلام في خمس من  
الأبل السائمة شاة أو جنب الشاة في الزكوة فصارت مستحقة  
للتقنين بصور رثما ومعناها كالدار المشروعة وبالتعليل  
بالمالية استقطم حق الفقير عن صور رثما و التغيير كنقل  
حق الشعيع من الدار إلى الثوب قلنا لا حق للفقير في الزكوة  
حتى يتغير بالتعليل أن لركان لما حل وطى المشتراة للتجارة  
يعد الحرل قبل إد اء الزكوة كالشركة بل الزكوة عبادة  
وجب لله تغ شكرا على نعمة المال كالصلوة شكرا على نعمته  
البدن حتى لا يتأدى بلا نية والمستحق للعبادة هو الله تغ  
وحقه لا يقبل التغيير كحق العبد \* لكن إنما سقط حقه في  
الجاروة \* بإذنه الثابت \* بالنص \* بمقتضا \* لا بالتعليل



لانه تع وعد اَرْزاق الفقراء \* بقوله الاعلى الله رزقها \* ثم ارجبنا  
 مالا مستحقا \* كالشاة \* على الاختلاء \* بالنصوص كنفسه لاحقا  
 للفقيه وقال الله تع وياخذ الصدقات \* ثم امر \* الاغنياء  
 \* بانجاز المواعيد من ذلك المسمى \* بصرف الحق الذي له  
 عليهم الى الفقراء لقوله عليه السلام اخذوا من اغنيائهم  
 ورواها الى فقرائهم \* وذلك \* المسمى \* لا يستعمله \* اى  
 الانبياء \* مع اختلاف المواعيد \* الحاجة بعض الى ثوب  
 وآخر الى الطعام وآخروا الى آخر \* فكان اذنا بالاستبعاد \*  
 ضرورة كالسلطان يخبر لا وليائه بمواعيد مختلفه ثم امر  
 واحد بايفائها من مال معين كان اذنا له فى الاستبعاد الى  
 ضرورة والا لا يمكن الايفاء وايفاء الرزق الموعود من معين  
 الشاة من حيث انها مال متقوم مطلق لا مقيد اذ الموعود  
 هو المطلق فهى وغير هاهنا فى ذلك فيراد بالاستبعاد الى  
 ابطال قيد الشاة ومعنى ذلك لا يستعمله اى من حيث انها  
 مال مقيد \* وركنه \* اى القياس ركن الشئى مالا وجود له  
 باعتبار ذاته الابه فلا يمتنع بالقياس والمعلول والمحل  
 \* ما جعل علما \* فالمرجى حقيقة هو الله تع والعلة اشارة  
 \* على حكم النص \* اى المصروض عليه لان المعنى يعرف بحكم

الشرع في المحل \* مما اشتمل عليه النص \* مؤنفة كنس  
لربوا على الكيل والجنس ارمعى كما يشتمل على نهى بيع  
الايق على العجز عن التسليم \* واجعل الشرع نظير اليه  
اي المنصوص عليه \* في حكمه لوجوده فيه \* اي بسبب  
وجود ذلك المعنى في الشرائع اياه المعز وتمت المعنى في الدلالة  
لان لفظ الفرع ينبى عما لا يكون منصوفا اضلا والنا  
بمعنى النص في حكم المنصوص عليه \* وهو جائز ان يكون  
وصفا لازما \* كالشمالية في السورين \* او عارضا \* كالكيل  
لربوا \* واسما \* كما في قوله عليه السلام انه دم عرق انفس  
لا تتقاض طمارة المستعانة \* وجلينا \* كالطواف المطوق  
النياسة \* وختيا \* كالكيل والجنس في الربوا \* او حكما  
كما في قوله عليه السلام ان اريت كوكبا على اهلك دين \* وقد اذا  
كما في ربوا نساء بالجنس او الكيل \* وعنه دا \* اي مركبا كقوله  
الربوا \* ويجوز \* ان يكون \* في النص \* كما ذكرنا \* وبغيره  
اذا كان \* ذلك المعنى \* ثابتا \* كما انتهى ممن رجع الايق  
سعلول بعلة جهالة المبيع ولا تذكر له فيه واتقوا ان كل  
الاوصاف لا يكون بعلة اذ لا تاتي بغيره ككونه في زمان  
بكت او قبل لذا ازلته لا جملة الا في المنصوص عليه ولا بكل

وصف شاء المعلن بلا دليل وهو النص أو اجماع وعند  
 عدلهم باختلاف أقيما يصلح دليلا عليها على القولين  
المنقول\* ودلالة كون الوصف علة صلاحيته وعند الله بظهور  
 أثره في جنس الحكم المعلن به \* لأن الوصف كالشاهد  
 ولا بد من صلاحيته أولا بوجود العقل والبلوغ والحرية  
 ليصير أملا للشهادة ثم عد الله ثانيا جتنا به عن  
 محظورات دينه ليصح منه الاداء والعدالة عند الشافعي  
 روح بكونه مخيلا موقعا في القلب خيال الصحة والعرض على  
الاصول احتياطا قلنا الخيال الظن لا حقيقة له\* ونعني بصلاح  
الوصف ملائمة وهو ان يكون على اضافة العلة الشرعية  
 المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السلف\*  
 لأن امتيازها لاضافة الحكم اليه شرعي فلا يعرف الا بالشرع  
 \* كتعليقنا بالصغر في ولاية المناكح \* جمع منكح مصدور  
 بمعنى الا نكاح وهو مؤثر فيها \* لما يتصل به من العجز\*  
عن مباشرة النكاح بنفسه مع حاجته اليه\* وذا مؤثرات  
الطواف\* في دفع نجاسة سؤر المرأة\* لما يتصل به من الضرورة\*  
 فالعلة في احد الصورتين عجز في الاخرى طواف ومما  
 مندرجان تحت جنس واحد وهو الضرورة مع ان الاول

يرافق بعلي الرسل عليه السلام بالطراف \* دون  
 الاطراد \* راجع الى قوله ملائمته \* وجود او عدمه \* ولا  
 تأثير واحة \* اذ وجوده \* لا يعد ما كاهو عند البعض  
 \* لان الوجود قد يكون اتفاقيا \* وكذا العدم عند العدم  
 ولا نه يراحم الشرط \* ومثله \* اى الاطراد \* التعليل باله \*  
 اى بالعدم \* لان استقصاء العدم \* اى عدم العلة \* لا يسمع  
 الوجود \* اى وجود الحكم \* من وجه آخر كقول الشافعي رح  
 في المكاح بشهادة السماء مع الرجال انه ليس بمال \* فاشبه  
 الجرد فلا يسمع لها \* الا ان يكون المنصب معينا \* فحيث  
 يصح الاستدلال بعدم العلة على عدم الحكم \* كقول محمد  
 رح في ولد العصب انه لم يصح لانه لم يعصب \* ومثله  
 \* الاجتناح باستصحاب الحال \* وهو الحكم بثبوت الامر  
 في الرمان الثاني لثبوتها في الاول ولما جعل الثالث في المانع  
 مصاحبا للحال او بالعكس يسمى استصحابا \* لان المشت \*  
 للحكم \* ليس يمين \* لان حكمه الاثبات والبقاء غير  
 الثبوت حتى يصح السمع في حيود عليه السلام لا يعد \* \* و  
 بيان \* ذلك في كل حكم عرف وحوه \* اى ثبوت \* تدليله  
 ثم واقع الشك في روايه كان استصحاب حال البقاء على ذلك \*

الوجوب دليلاً \* مرجحاً \* ملزماً على الغير \* عند الشافعي \*  
 لان الحكم اذا كان ثبت بدليل ولا معارض له اصلاً  
 بقى به كالشرائع حتى تعدل والنسخ بعد ما قبض عليه  
 السلام \* وعندنا لا يكون حجة موجهة \* لما بينا ان الموجب  
 لا يوجب البقاء فالبقاء لعدم العلم بالغير فلا يلزم ولما  
 لم يوجد المغير مع الطلب جاز العمل به ضرورة كما بالتحري  
 وبقاء الشرائع بعد \* عليه السلام بدليل \* لكنها \* اي الحال  
 \* حجة دافعة \* لان الزام الغير واستحقاقه لان الدفع ادنى  
 والحال حجة مرجوحة فلا يرث من المفقود قريبه لان عدم  
 الارث من باب الدفع فيثبت به ولا هو منه لان الارث من  
 باب الاثبات فلا يثبت به \* حتى قلنا في \* حق \* الشقص \*  
 اي النصيب \* اذ ابيع من الدار فطلب الشريك الشفعة \*  
 من المشتري \* فانكر المشتري ملك الطالب فجاني يده من  
 الدار \* قائلان يدرك يد اجارة لا ملك \* ان القول قوله \*  
 اي قول المشتري \* ولا تجب الشفعة الابينة \* على ان ما في  
 يده ملكه لان ظاهر اليد لا يصلح للالزام \* وقال الشافعي  
 رح يجب بغير البينة \* لان الحال ملزم عند \* والا حجاج  
 بتعارض الاشياء كقول زفر رح في غسل المرافق ان من

الغايات ما يدخل في المعيار \* كالمسجد الأقصى في الأسراء  
 \* ومنها ما لا يدخل \* كاللؤلؤ في الصوم \* فلا يدخل بالشك \*  
 لأن أحد الشبهين ليس بأولى من الآخر والغسل ما كان  
 واجبا فلا يجب بالشك \* وهل \* في الحقيقة \* عمل بغير  
 دليل \* لأن مسألة أنه لا يدري من أي القسمين وهذا جهل  
 \* والاحتجاج بما لا يستقل بنفسه \* في إثبات الحكم  
 \* الأبرصا يتع به للمعرق \* بين الفرع والأصل \* كقولهم  
 في نسس الذكرا أنه حدث لأنه مش للفرج فكان حدثا  
 كما إذا سدد ولم يرسل \* وإنما بطل لأنه لا تأثير لمس الفرج  
 في انتقاض الطهارة ولورجع إلى المقيس عليه فالوصف  
 فارق ولأنه لما كان فارغا فوجب أنه أدره فلم يتق الأقياس  
 فمن الذكر على من ذكر \* والاحتجاج بالوصف المختلف  
 فيه كقولهم في \* بطلان \* الكتابة أمالة أنه \* أي هذا العقد  
 \* عقد كتابة لا يمنع من التكفير \* والطهارة يمدعه \* فكان  
 فاسدا لا انتفاء لازم الصحة كالكتابة بالحمر \* وهذا الوصف  
 مختلف فيه فوجدنا الكتابة خالة أو مؤجلة لا يمدعه فعلية  
 إقامة الدليل على أن الصحة يمدعه ليصح الاستدلال  
 به وإن التكفير على فسادها \* والاحتجاج بما لا شك في فساد

كقولهم التلت \* اي ثلث آيات \* ناقص العدد عن سبع \*  
 يريد به الثالثة \* فلا يتأدى بها الصلوة كما دون الآية \*  
 اي بالقياس عليه وهذا بين الفساد \* والاحتجاج بلا  
 دليل وهذا باطل \* فعدم الدليل لا يكون دليلا  
 وقول محمد رح لاجل خمس في العنبر لعدم الاثر معناه ان  
 القياس ينفيه ولا اثر يترك هو به وهذا لانه بمنزلة  
 السمك وهو كالماء ولا خمس في الماء وانما صح من الشارع  
 قبل الاجد فيما اوحى الي لان شهادته بالعدم دليل  
 القطع على عدمه \* فصل \* في الحكم وجملة \* اي  
 جميع \* ما يعلل له \* اي لاجله \* اربعة اثبات الموجب او وصفه  
 او اثبات الشرط او وصفه واثبات الحكم او وصفه كالجنسية  
 بانفرادها لحرمة النساء \* بالمد لا غير لنفيه عليه السلام  
 من الربية وهي شبهة الربوا وهذا الان في الجنسية شبهة  
 العلوية وفي بيع العين بالدين شبهة الربوا لان للنقد  
 مزية على النسيئة فيثبت الشبهة بالشبهة كالحقيقة بالحقيقة  
 \* وصفة السوم في زكوة الانعام \* بالسديت \* والشهود  
 في النكاح وشرط البعد والذكورة فيها \* يشترط ان  
 بمنزلة الشافعي ان يح \* وبالتبعية اعتبارا في الركعة الواحدة

وهي منهية عندنا مشروعة صلوة عند الشافعي رَح  
 \* وصفة الرقعة \* اواجبة ام سنة \* ر \* الرابع \* تعدية حكم  
 النص الى ما لا نص فيه ليشبب حكم النص فيه \* اي فيما  
 لا نص فيه \* بغالب الرأي \* على احتمال الخطاء \* فالتعدية \*  
 اي حقيقتها لا تصور ما فافهم \* حكم لازم \* للتعليل  
 \* عندنا \* حتى فسد يدونه لان الملزوم ينتفى بائتفاء  
 لازمه فالتعليل يرادف القياس \* جائز عند الشافعي رَح \*  
 فعند التعليل اعم منه \* لانه يجوز التعليل بالعلة  
 القاصرة \* وهو ليس بقياس لعدم الفرع \* كالتعليل \*  
 اي كتعليله جرمة الربوا \* بالشمئية \* فهي مقتصرة على  
 النقدين حجته ان الرأي المهممب كالنص خصوصاً وعمر ما  
 قلنا دليل الشرع يوجب علماً او عملاً وهي لا يبيد العلم  
 اتفاقاً ولا العمل في الطريق ليقضوا ولا في الاصل لثبوته  
 بالنص لا بها فانما دونه بخلاف العلة القاصرة الثابتة  
 بنص او اجماع لا سكان اضافة الحكم اليها لكونها في قوة النص  
 \* والتعليل للاسماء الثلاثة الاول ونفيها \* ابتداء من غير  
 اصل لا شرعاً \* باطل \* لان اثباتها ابتداء تشريع \* فلم  
 يثبت الا الرابع \* اذ تعدية لا يكون بدون اصل فلما اصح



التعليل للرابع بلا تفصيل وللأول يشترط وجود الأصل  
 \* والاستحسان \* وهو دليل يعارض القياس الجلي سمي به  
 لاستحسانهم ترك القياس به \* يكون بالاثراء والاجماع  
 والضرورة والقياس الخفى كالسلم \* فانه لكون المعقود عليه  
 فيه معد وما يابى القياس جوازه لكنه ترك بقوله عليه  
 السلام من اسلم منكم الحديث فليسلم في كيل معلوم  
 ووزن معلوم الى اجل معلوم \* والاستصناع \* فيما فيه تعامل  
 الناس كالشف والقياس ينفي جوازه لانه بيع معدوم وترك  
 بالاجماع \* وتطهير الاواني \* فالقياس يابى طهارتها  
 لتنجس الماء بملاقات النجس وترك بالضرورة \* وطهارة  
 سؤر سباع الطير \* بالقياس على سؤر السباع البهائم ينجسه  
 وترك لان السبع نجاسة سؤره بمجاورة وطوبى لعابه  
 ويفارقه الطير لشربه بمنقاره وهو عظم طاهر \* ولما صارت  
 العلة عند ناعلة باثرها \* وهو قوي وضعيف صار كل من  
 القياس والاستحسان علي نوعين قوة وضعفا \* قد منا علي  
 القياس الاستحسان الذي هو القياس الخفى اذا قوى اثره \*  
 لقوة الاثر كترجم العقبي لقوة اثرها علي الدنيا مع ان الدنيا  
 ظاهرة \* وقد منا القياس الظاهر لصحة اثره الباطن علي

الاستحسان الذي لم يثر له أثره وخفى سادته \* وتسميته هذا  
 الاستحسان من باب التعليم \* كما إذا بلى آية المسجد في  
 صلوة فانه يركع بها \* أي بسبب التلاوة نازيا المسجد  
 التلاوة ثم يعود الى القيام \* قياسا \* على المسجد المشابهة  
 بينهما في قوله تع وحرزا كما في ساجد الفمرب منابه  
 \* وفي الاستحسان لا يحرره \* الركوع لانه ما مورده بالفسخ  
 والركوع غير ذلك لا يجوز خارج الصلوة والقياس اولى  
 باثره الباطل لان السجود غير ما مورده بعينه ولذلك  
 يشرع قربه مقصودة بل للخصوع وهذا بالركوع يحصل  
 أيضا إذا كان عبادة لخالقه في خارج الصلوة وسجود الصلوة  
 لسعته مقصودا بنفسه فهو الركن لا يتبادى بالركوع \* ثم  
 اذا كان المستحسن بالقياس الخفى يصح تعديته \* يكونه  
 معقولا \* بخلاف الاقسام الاول \* لانها معد ولا بها عن  
 القياس \* الا ترى ان الاختلاف في الثمن قبل دفع المبيع  
 لا يوجب يمين المائع قياسا \* لانه يدعى زيادة الثمن  
 \* ويوجب استحسانا \* لانه يسكر تسليم المبيع بذلك الثمن  
 \* وهذا الى اي التحالف \* حكمه تعدى الى الوارثين \* اذا  
 اختلعا في قدر الثمن قبل القبض \* \* الى \* الاجارة \*

اذا اختلفا في قدر الاجرة قبل العمل \* فاما بعد القبض \*  
 اي قبض المبيع \* فلم يوجب بيعتين البائع الا بالاثر \* وهو  
 تماثلها وتراد مخالفا للقياس لانه مدعى من كل وجه ولا ينكر  
 شيئا \* فلم تصح تعديته \* الى الوراث ولما كان الاجتهاد  
 كائنا والقياس كالجزء ذكره بعدة قائل \* وشرط الاجتهاد  
 ان يحرفي علما الكتاب \* متلبسا \* بمعانيه \* قد وما يتعلق  
 به الاحكام لا مطلقا وهو مقدار خمسة آية \* ووجهه \*  
 اي اقسامه \* التي قلنا \* من الخاص آه \* وعلم السنة  
 بطرقها ووجه معانيها \* كذلك \* وان يعرف وجوه القياس \*  
 وشرائطه \* وحكمه الاصابة بغالب الرأي \* لان الاجتهاد  
 استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي \* حتى  
 قلنا ان المجتهد يخطئ ويصيب والحق في موضع الخلاف  
 واحد باثر ابن مسعود رض في المفوضة \* قال اجتهد فيها  
 برأي فان كان صوابا فمن الله وان كان خطأ فمن ابن ام عبد  
 \* وقالت المعتزلة كل مجتهد مصيب \* فيما ادى اليه  
 اجتهاده \* والحق في موضع الخلاف متعدد \* لان المجتهد  
 كلف الفتوى بالحق فلو لانه يصيب الحق كان تكليفا بما ليس  
 في الوسع قلنا صحة التكليف يعتمد اصابته ابتداء \* وهذا

الخلاف في العقلیات \* اي في الشرعیات \* لا في العقلیات \*  
 لاتفاقهم في العقلیات ان الحق واحد الاعلى قول بعضهم  
 يقول كل مجتهد مصيب في العقلیات ايضا \* ثم المجتهد اذا  
 اخطأ كان مخطيا ابتداء \* اي في نفس الاجتهاد \* وانتهاء  
 عند البعض \* ان لم يصب به ما هو الحق عند الله يعنى  
 كان مخطيا في اجتهاده وما أدى اليه اجتهاده حتى ان عمله  
 لا يصح \* والاعتبار انه مصيب ابتداء \* اي مصيب في نفس  
 اجتهاده فيقع عمله صحيحا شرعا كانه اصاب الحق عند  
 الله \* لكنه مخطي انتهاء \* اي فيما طلبه وهو الحكم في الحادثة  
 يعنى انه يكون مخطيا للحق عند الله وهو مروي عن  
 ابي حنيفة رح فانه روى عنه ان كل مجتهد يصيب والحق  
 عند الله واحد فتبين ان الذي اخطأ ما عند الله يخطئ  
 في حق عمله ولا تناقض \* ولهذا \* اي لان المجتهد يخطئ  
 ويصيب \* قلنا لا يجوز تخصيص العلة \* اي المستنبطة لا  
 المنصورة \* لانه يؤدي الى بصريب كل مجتهد \* لانه ان  
 باعتبار بيان ورود النقص على التعليل مجرد قوله خصت  
 عليه لما تعين يلزم التصويب ولو اعتبر ببيان مانع ضالحي  
 للتخصيص كان مؤذيا اليه لاداء طاهر اولي اقال يؤذي

دون يلزم \* خلاف للبعض \* كالقاضي ابي زيد قال ان  
 المستنبط كالمقصود قلنا المنصوصة في حكم النص \* وذلك \*  
 اى التخصيص \* ان يقول كانت غلتي توجب ذلك \* اى  
 الحكم \* لكنه لم يجب مع قيامها \* اى تخلف \* لما نفع فصار  
 الحكم مخصصا من العلة بهذا الدليل \* ونحن لا نقول به  
 \* بل عندنا عدم الحكم بناء على عدم العلة \* باظهار  
 زيادة قيد له مدخل في العلية وذات ولا يلزم الاداء  
 ظاهر الى التصويب على طريقنا لان فيه عدم ولا الى غير  
 ما قاله اولاً بزيادة قيد مع انه لا ييسر لكل مجتهد فيصيب  
 بالنسبة الى بيمان مانع صالح \* وبيمان ذلك \* اى بيمان  
 التخصيص عند هو وعدم عند عدم عندنا \* في الصائمه  
 اذا صب الماء في حلقه \* وهو مكروه \* انه يفسد الصوم لفوات  
 تركته \* وهو الاضماك \* ويلزم عليه الناسي \* فصوره لا يفسد  
 ففوات الزكن حقيقة \* فمن اجاز خصوص العلل \* اى  
 التخصيص \* قال امتنع حكم هذا التعليل ثمة لما نفع \* مع  
 قيام العلة \* وهو الاثر \* ثم على صومك الحديث فصار مخصوصا  
 من العلة بالنص \* وقلنا امتنع حكم هذا التعليل لعدم  
 العلة لان فعل الناسي منسوب الى صاحب الشرع \* فانما

اطعمك الله وسقائك \* فسقط عنه معنى الجنائية \* ليقطوع

اعتبار فعله بهذه النسبة \* واذ لم يعتبر \* بقى الصوم

لبقاء ركنه \* حكما \* لالمانع مع فوات ركنه وبني على هذا \*

اي على تخصيص العلة \* تقسيم الموانع وهي خمسة \*

شرعا وحسيا \* مابع يمنع انعقاد العلة كبيع الحر \* لم ينعقد

لعدم المحل وكانقطاع الويرقي الرمي \* ومانع يمنع تمام العلة

كبيع عبد العير \* بلا اذ نه تمنع تمام الانعقاد لا اصله

بدليل لزومه بانجازته وعبر المنعقد لا يلزم بهائم انه غير

قام لانه يبطل بموته ولا بوقوفه على اجازة الورثة وكذا اذا

حال شيى فلم يصب السهم فالعمل وان انعقد رسميا لكن

الزمى الما يصور قتلا با اتصاله الى المرمى اليه وذكر كرهين

ستطارا لا نهما اليما من التخصيص \* ومانع يمنع ابتداء

الحكم كخيار الشرط \* يمنع الملك وكذا اذا اصاب السهم فيه فعه

الدرع \* ومانع يمنع تمام الحكم كسهم التولية \* منع

تمامه لا اصله حتى لا يمنع ثبوت الملك الا ان الصفقة

لا يتم بنفسه وبه تكن من له الخيار عن البيع بلا قضاء

ولا رضا وكذا اذا اذ لم يلغ اخراج السهم \* ومانع يمنع لزوم

الحكم بخيار العيب \* فالحكم يثبت مع قيامه ولم يمكن من

الفسخ بدون رضا ولا قضاء لكنه لم يلزم لثبوت ولاية الزدله  
 \* ثم \* بعد بيان شرط القياس وركنه وحكمه خاض في بيان  
 الدفع فقال \* العلل نوحان الطردية ومؤثرة وعلى كل قسم  
 ضرب من الدفع اما الطردية فوجوه دفعها اربعة القول  
 بموجب العلة وهو التزام ما يلزم المعلن بتعليله \* مع  
 بقاء الخلاف في الحكم المقصود ولدفعه الخلاف قدم ويلجى  
 الى القول بالتأثير لانه لما سلم موجب عليه مع الخلاف  
 احتاج الى مؤثرة ضرورة \* كقولهم في صوم رمضان انه صوم  
 فرض فلا يتبادى الا بتعيين النية فنقول عندنا لا يصح  
 الا بالتعيين \* اي تعيين النية من العبد \* وانما تجوزة  
 باطلاق النية على انه تعيين \* لانه لما نوى ولا مشروع فيه  
 غيرة تقع النية عليه ضرورة ولوقال لا بد من تعيين  
 النية قصد اندفعه بالممانعة ولما قصد من القول بموجبها  
 ابطالها معنى لم يكن تخصيصا \* والممانعة وهى اربعة  
 اما ان يكون في نفس الوصف \* بان يمنع وجودة في موضع  
 النزاع \* او في صلاحيته للحكم بمنع وجودة \* فالوصف بمعناه  
 يصح وهو الاثر فيمنع حتى يظهر \* او في نفس الحكم \* كقولهم  
 في صحة الزايش انه ركن في وضوءه فيمنع تبليثه بغسل

الوجه فنقول لا نعلم ان المحنن ثمة التثليث بل الاصل  
 في مسئلة بيع تمام الفرض اذا هي با لا يستعاب وفي العسل  
 انما يتصور الى التكرار ضرورة ان الفرض استغرق مسئلة \* اوفى  
 نفسه \* انما يشبه الحكم \* الى الوصف \* كقولهم الاح لا يعتق  
 علي ابيه بالملك لعدم البعضية كما بين العرف فنقول حكم  
 الاصل لم يثبت لعدم هالات العدم لا يوجب شيأ بل ليعمل  
 القرابة \* افساد الرضع \* بان كان الجامع في القياس بحيث  
 قد ثبتا اعتبارا بدليل ما في نقيض الحكم \* كتعليقهم  
 لا يجاب الفرضه باسلام احد الزوجين \* اذا الا سلام لا يصلح  
 قاطعا للمشرق وهذا يهدم القاعدة ولا يمكن التمسك عنه  
 الا بالانتقال بخلاف المناقضة فانها خجل مجلس يمكن  
 الاحتراز عنه بزيادة قيد يرفع النقص فلذا قديم عليها  
 \* والمناقضة كقول الشافعي ربح في الرضوع والتيمم انهما  
 طهارتان فكيف استرقاني \* اشتراط \* النية فانه ينتقص  
 بغسل الثوب \* لو جرد الغلة مع تخلف الحكم عنها \* واما  
 للوثة فليس للمائل فيها بعد الممانعة \* اما في الوصف  
 من جرد ام لا اوفى الشرط اوفى الاثر \* الا المعارضة لانها  
 لا تستعمل المناقضة فساد الرضع بعد ما ظهر اثرها بالكتاب



والسنة والأجماع \* ففيل عليه ولما لم يستعمل المناقضة  
 ينبغي أن لا يسمع فاجاب قائلا \* لكنه اذا تصور مناقضة  
 يجب دفعه بطرق اربعة كما تقول في الخارج من غير السبيلين  
 انه نجس خارج فكان حدثا كالبرول فيورد عليه \* نقضا  
 \* ما اذا لم يسل \* عن راس الجرح \* فندفعه اولا بالتوصف  
 وهوانه \* اي غير الشائل \* ليس بخارج \* اذا الخروج هو  
 الانتقال من باطن الى ظاهر ولم يوجد لان النجاسة باقية  
 محلها \* ثم \* ندفعه \* بالمعنى الثابت بالتوصف دلالة وهو  
 التائيز وهو \* اي ذلك الثابت بالتوصف هنا \* وجوب غسل  
 ذلك الموضع \* يعني انما صار هذا الخارج حدثا باعتبار  
 انه مؤثر في نجس ذلك الموضع وايجاب تظهيره \* فبه \*  
 اي في هذا المعنى \* صار الوصف \* المذكور \* حجة من حيث  
 ان وجوب التظهير في البدن باعتبار ما يكون منه \* اي من  
 البدن \* لا يتجزئ \* فاذاوجب غسله يجب غسل الكل لكن  
 الاقتصار على الأعضاء الاربعة لدفع الجرح \* وهناك \* اي  
 فيما لم يتصل \* لم يجب غسل ذلك الموضع \* فضلا عما ان يجب  
 غسل الكل فلم يوجد ما به الوصف حلة اضلا \* فانعدم الحكم  
 لعدم الغلبة \* وانما تعرض لعدم التجزي لبيان انتفاء

التأثير راسا\* ويورد عليه\* أي على الرصف المذكور نقصا.  
 \* صاحب السراج السائل\* كمستحاضة\* فيد بعد بالحكم\*  
 بنيان\* أنه حدث مروح للتطهير\* لكن عمله امتنع  
 لما منع وهو قيام وقت الصلوة ولذا تلزم الطهارة\* بعد خروج  
 الوقت\* فالتكلم قد يتأخر كما في البيع بشرط الخيار وهذا  
 على قول المخصص\* وبالعرض فإن عرصا التسمية بين الدم  
 والبول\* أي بين السراح من غير الصيلين والسراح  
 منهما في كونهما حدثا\* وقد استويا\* لأن ذلك البول حدث  
 \* فاد الرم\* أي دام\* صار عفو القيام الوقت كذا أمها\* أي  
 فكذا الدم الملحق به تحقيقا للتعمية بينهما حالتي  
 الاحتيار والاضطرار\* وأما المعارضة فهي نوعان معارضة  
 فيها ماقصة\* أي ينصص ابطال التعليل ولا تنافي اد  
 المقصود من كل منهما الا بطلان معنى والمعارضة ليست بتسليم  
 الدليل مطلقا بل مما يعنى الحكم ضرورة وفي الدليل معنى  
 يدعى عدم سلامته ولما قللت التصحيح لم يكن مناقضة  
 حقيقة والتأثير ما كان الاشتها على انها معارضة صميغة  
 \* وهي القلب وهو نوعان\* الأول له معنيين لغة\* إحداهما\*  
 جعل أعلى الشيء أسفل وأسفل الشيء أعلا\* من قلب الأبناء

ومثاله اعتبارنا \* قلب العلة بحكمها والحكم علة \* وانما يتأتى  
 هذا في التعليل بالحكم \* اقول لهم البكفار جنس يتبدل بكمهم  
 مائة فيلير لم يمتد ليهم كالمسلمين \* لما جلد بكرهم راجع ثيبتهم  
 وتقلد بالماثة المختلوا عن العبيد \* فحق قول المسلمين انما  
 يتبدل بكمهم \* لا يمتد ليهم \* وهذا القلب معارضة ضرورة  
 فيهما من افضة لا يمتد ليهم \* تخلف الحكم عن العلة بل يمتد ليهم  
 الا يطل لان ما جعله المعلن علة لما صار بالقلب حكيم في  
 المقيس عليه خرج الاصل وبقى كونه مقيسا عليه فيقيس قياسا  
 بدون المقيس عليه \* والمخلص منه \* اي من هذا القلب  
 \* ان يخرج الكلام مستخرج الاستدلال لا التعليل فانه يمكن  
 ان يكون الشيء تعليل على الشيء وذلك الشيء دليل  
 عليه \* ايضا كاليد خان دليل على النار والنازل دليل عليه  
 بخلاف العلة فانها مثبتة \* والثاني \* جعل ظهر الشيء بطيه  
 وبطنه ظاهرة كقلب الجراب وهو في التعليل \* قلب الوصف  
 شاهد \* اي حجة \* على الخطم بعد ان يكون شاهد له \*  
 فصا وظهره اليه بعد ان كان وجهه اليه وهذا يوجب خلاف  
 ما الوجبة المعلن فكان معارضة وفيها من افضة اي ابطال  
 التعليل لان الوصف لما شهد بثبوت الحكم ثم بانتهائه

كان مناصباً ثم انه انما يكون يومه من قبل ان يلقى بمقره ويمن  
 كان دونه الاول \* كقولهم حتى ضوم وامس كان انما هو لم افرض  
 فلا يتلوا الا بتعيين السيق بصوم القضاء فليما لم كان  
 صوماً فرضاً يستعني عن تعيين السيق بعلة تيمنه شرها \*  
 لا بتغير غيره في وقته \* كصوم القضاء \* في الشهر ليس له  
 يبين انه متعين ففصرناه ولا يتبدل اليه الرصد لان الرياء  
 تفصيل ولا تعيين \* الحكمة \* اي ملزم القضاء \* انما يتعين  
 بالشرع \* حتى لو تروى الذيل قبل الصلح بعد مدة القضاء  
 يصح \* وهذا \* اي صوم رمضان \* تعين قبله بتعيين  
 الشارع \* وهذا القدر لا يقع المارقة والغرض سقوط وجوب  
 التعيين بعد حصوله \* وقد اختلف في العلق من الوجه آخر \*  
 فتدل على حكم يلزم منه نقيض احكم سابق \* وهو ضعيف \*  
 الى فاسد \* كقولهم هذا \* اي صوم التطوع بطلت \* عبادة \*  
 لا معنى في فاسدها \* بخلاف الحج \* فلم يلزم بالشرع  
 كالصورة \* يانه لما لم يوص في فاسده لم يلزم بالشرع  
 \* فيقال لهم لما كان كذلك وصي الله تعالى فيه فليكن  
 والشرع \* كما استوى على ما في الموضوع ولهذا حكم يلزم  
 منه نقيض حكماً لعل وهو التزوم بالشرع فان الامانة والملا

اذا ثبت فيه والنذر يلزم فيه اجماعاً فكذا الشروع  
 \* ويسمى هذا اي القلب \* حكماً \* لهبه به اخيراً والحكمة  
 المطرد وان كان على خلاف البتة لان المعطل جعل هذا  
 الوصف علة لعدم اللزوم والعاكس تجعل ذلك الوصف  
 حيلة الاستواء والعكس رد الشئ على سنة الاول من عكس  
 المرأة فان نورها يرد نور البصر حتى انعكس فابصر نفسه  
 كان له وجهها في المرأة والاضعف لذهاب المناقضة حينئذ  
 اتى بحكم آخر ولان الاستواء يختلف فيهما في الموضوع  
 بطريق شمول العدم وفي الفرع بطريق شمول الوجود فبطل  
 القياس للتعاضد \* والثاني المعارضة الخالصة \* عن المناقضة  
 \* وهي نوعان احدهما في الحكم الفرع \* وهو خمسة \* وهو  
 صحيح سواء عارضه بضد ذلك الحكم \* بان تذكر علة  
 اخرى تؤنب خلاف ما توجه به علة المستبعد \* بلا زيادة \*  
 في الحكم الاول فيمتنع العمل الا بترجيح فاذا قيل المصحح  
 ركن في الموضوع فيضمن تثليثه كالغسل قلنا انه مصحح  
 فلا يضمن تثليثه كمصحح الخف \* او \* عارضه \* بزيادة هي  
 تفسير للحكم \* الاول \* بقولنا المصحح ركن فلا يضمن تثليثه  
 فعد اكمله كالغسل فلا يقال هذا قلب فتضمن المناقضة

فلا تكون خالصة لان شبه المعارضة راجح لانه متعارضة ذاتا  
 ومناقضة ضمينا فيجلب خالصة تغليباً \* او \* لزوماً \* تغيير  
 لشكركم \* الاول سقرونا في الوثيقة انما صغيرة فتلك كاللغة  
 لما ابا فقالوا صغيرة فلا يؤول علمها ولا لاية الاخرة كالمال  
 وهذا تغيير اذ الاول لا يثبت الولاية مطلقاً وهذا لانه لولاية  
 الاخ فليس هذا الوجه يغير الاول فليس يمكن دغماً ولكن  
 في لفي ولاية الاخ نفى سائر علل لانه اقرب \* ارضيه \* اي فيما  
 ثبت يثبت المعارضة \* نفى لما لم يثبت الاول \* ومثال التغيير  
 يصلح لهذا لانه يستحيل الوجهين \* او اثبات لما لم يستلزم  
 لكن تستلزم معارضة الاول \* كما قلنا انكافر بملك ببيع العبد  
 المحرم فيملك شراءه كما لم يلزم فقالوا بهذا المعنى وجب ان  
 يشترى ابتداء المالك وقزاره كما لم يلزم والقرار غير متصور  
 فكذلك لا ابتداء فلاب ان يبتدأ في ابتداء العبد والشراء لانه يوجب  
 ابتداء المالك والمستبدك لم ينفى القسورية بل من الابتداء  
 والقرار فكان اثباتاً لما لم ينفى وفيه ان يبعينهما العكس  
 الذي كثر ولابد اجعلنا قصاراً واحداً ونفي جعله من المعارضة  
 الخالصة بحيث \* اير \* عارضه \* في حكم غير الاول \* اي ياتي بحكم  
 يتألف بحكم آخر فلا يتألف الشك من الاول ضرورة كما يمكن فيه

اني فيما يشبه بها \* نفى الاول \* بلا واسطة لانهما بحيل  
 اذ اثبت احد هما لا يشبه الآخر فارق القسم الرابع ولهذا  
 قال هما فيه نفى الاول وثمة لكن تحت معارضة للاول كما  
 وهو موضح في المنع اذ قيل زوجها الاول اولى بالولد للفراس  
 بخصيخ بان الثاني فوفراش فاسد فكان له كالمولود من كالح  
 لا شهراد فانه يقصد ظاهر الاختلاف الحكم فحكم العلة الاولى  
 في التمسك من الاول والثانية ثبوت من الثاني ولا مندفعه  
 في حكم واحد لكن لما تعد راثبات المسبب لزيد بعد ثبوت  
 ثم واصلت المعارضة بما يضلح استنباله فيترجح الاول  
 لصحة \* والنوع \* الثاني \* من المعارضة الخالصة \* في علة  
 اصل \* بان يدكر علة اخرى في المقيس عليه تفقد في  
 الفرع ويسند الحكم اليها معارضا للمعلل في علة وهذا  
 نوع ثلاثة \* وذلك باطل \* لما عرفت ان ثبوت وصفه لا ينافي  
 ثبوت وصف المعلل اذ الحكم لجاز ان يشتم بعلة شتى كتشخيص  
 البدن بوقوع قطرة بول فيه ودم وخمر ولان عدم العلة لا  
 يوجب عدم الحكم ثم اشار الى انواع المعارضة في الاصل بقوله  
 \* سواء كانت بمعنى لا يتبعنى \* كما علل المحجب في بيع الحديد  
 بجمعه بانه موزون قويل بجمعه فلا يصح بيعه متفصلا

كالأصل وعروض بيان العلة في الأصل هي الشمسية لا الترتيب  
 أو هي علمية في الفرع فلا جرمية \* أو بمعنى \* يتعدى إلى  
 فرع \* يخرج عليه \* كالأصل في بيع الحصن بدينه بالهـ مكمل  
 قول يستلزم فيه إجماع بيعه متفاضلا كالشريطة فيعوض بيان  
 الجلي في الأصل الطعم لا الذي كور وليم يرحلها إلى إتيان  
 وقد عدل في الفرع وهذا يتعدى إلى فروع صحيح عليه وهو  
 الأول \* أو مختلف فيه \* كالتعارض في هذا بيان العلة في  
 الأصل الطعم لا الذي كور وليم يرحلها وهذا يتعدى إلى  
 أصل مختلف فيه وهو مادون الكيل وهذه المعارضة لما كانت  
 مفارقة بين الأصل والفرع باعتباران وصف الأصل تعدد  
 في الفرع والفرق لكونه غصبا بالادعاء فاسد مع أنه قد يقع  
 بمعنى فقه أراد الإرادة على وجه يقبل يقال \* كل كلام صحيح  
 في الأصل \* أي في نفسه \* يذكو على سبيل المعارضة \* ولا يقبل  
 \* فإذا كره \* أنت \* على سبيل الممانعة \* ليكون مفارقة  
 \* يستلزم على حد الأكل فيقبل كقولهم اعتاق الراحل تصرف  
 يطل حق المرتبة فيرد كالباع في فرق بأن البيع يستلزم  
 للبيع لا العتق فيرد على هذا الوجه وهو أن حكم الأصل  
 إيجاب بطلانا ممنوع وإن كان توفيقا في الشرع إن ادعى البطلان



فلا تضاد بين الحكيميين وان ادعى التوقف فلا يمكن ان  
 العشق لا يستعمل القسح \* واذ اقامت المعارضة \* ولم يندفع  
 بهذا كثرنا \* كان السبيل قبيحا \* اى فى دفعها \* الترجيح وهو \*  
 فى الترجيحان \* عبارة عن فصل احد المثلين على الآخر وصفا \*  
 لاذ اتا لان الرخصان عبارة لهما يتغير به الوزن كالسبعة فى  
 عشرة لا عما يقوّم به الوزن لان ضده التثقيب واذ انقصان فى  
 لوزن بوصف وبقروله وصفا خراج الترجيح بكثرة الادلة  
 حتى لا يترجح القياس بقياس آخر وكذا الحديث والكتاب  
 نما يترجح \* اى القياس \* بقوة الاثرفيه \* والحديث  
 ونه مشهورا والكتاب بكونه مفسرا \* وكذا صا حجب  
 جراحات لا يترجح على صاحب جراحة واحدة \* مطلقا  
 حتى يكون الدية نصفين \* فى الخطاء مع انها تقبل  
 بتجزى لان كل جراحة علة تامة فلم يصلح وصفا  
 \* وكذا الشفيعان فى الشقص الشائع المبيع بسهمين \* الباء  
 يتعلق بشفيعان \* متفاوتين \* كالثلث والسادس \* سواء  
 فى البتة شقان الشفعة \* لان الشركة علة تامة فلا عبوة لزيادة  
 السهم \* وما يقع به الترجيح اربعة بقوة الاثرفيه \* صار  
 الرخصان حجة فلهما قوى كان اولى بفضل وصف فى الحجة

\* كالاكتشاح في معارضة القياس \* بزيادة قوة فيه وفصل  
 جداله بعض الشهر دلي على هذا بعض ليس مضاف فيه  
 لانه لا جداله وهو متبوع بل هو التقوى ولا وقوف على جملة  
 \* وبتوة ثباته \* اي الوصف \* على الحكم المشهور به \* والمراد  
 مدان يكون وصف احد العماتين لازما للحكم المتعلق  
 به من وصف القياس الآخر بحكمه \* كقولنا في صوم رمضان  
 انه متعين \* فلا يشترط بعينه كصوم الفيل \* ادلى من  
 قوله انه صوم فرض \* فيشترط كصوم القضاء لان هذا اي  
 وصف الفرضية \* يشترط في الصوم \* لانه لا يقتضي  
 التعيين في غيره \* سلاب التعليل \* اي التعيين لانه  
 سلب ذلك اي التعليل بوصف العمية في سقوط اشتراط  
 التعيين لوزم في كل عيش \* فقد تعدي \* اي التعيين  
 الى الودائع والعصوبات وارتد المبيع في البيع الفاسد \* فالزاد  
 فيها باى طريق وجد يقع عن الجهة المستثناة لتعين العمل  
 \* وبكثرة اصوله \* مثل ان يشهد لاخذ الرافعين اصله  
 او اصول حيث راجح على وصف له شاهد له الاصل والحد كالمبيع  
 في مسألة التمليك شهد له التميم ومعه السيف والبيضة  
 قوله يشهد لصحة وصف الحكم وهو المركبة المال العمل

ولا يتعدّد القياس بتعدّد الأصول بل بتعدّد الاوصاف<sup>جيد</sup>  
وكثرة الأصول بمنزلة الاشتها في السنن لا بمنزلة كثرة<sup>جيد</sup>  
الشهود والرواة فان هاتين الكثرتين في معنى كثرة الأدلة  
لان خبر هذا يعادل خبر ذاك فاجد هما لا يستتبع الاخر  
والترجيح بالاوصاف \* وبالعدم عند العدم \* لان الحكم  
اذا دام اربعة وجود او عدم ما مع انه مؤثر صالح للترجيح  
كقولنا مسح ينعكس بما ليس بمنسح كغسل اغضاء الرضوء  
ولا كذلك قولهم ركن للتكرار للتخلف في المضمضة فانها يتكرر  
وليس بركن \* وهو العكس وان اتي عارض ضربا لترجيح \*  
احكامها بمنع راجع الى الذات احق منه في الحال والثاني  
يرصف في الثاني الى مخالفة الاول \* كان الترجيحان في المعنى  
الراجح \* الى الذات احق منه في الحال لان الحال قائمة  
بالذات تابعة لها \* فلما جتبرنا لها مضادة لها لم يخطأ  
الاصل بل المتبع \* فحينئذ قطع حق المالك \* من العين الى القيمة  
\* بالطبع \* اي بطبعه \* والشئ \* بعد تعارض حق المالك  
والغاصب \* لان الصنعة التي هي حق الغاصب قائمة  
بذاتها \* لبقائها على الوجه الذي خلقت بلا تغيير وهو  
المراد بالقيام بالذات \* من كوجه والعين \* الشئ \*

حق المالك \* مالكة من وجد \* لتبدل الاسم وفوات بنفس  
 المتابع فتخرجت الصفة لكونها موجودة من كل واحد والذات  
 من وجه \* وكذا يتبادى صور رمضان بشية النهار وقال  
 الشافعي رح صاحب الاصل الحق لان الصفة قائمة بالمصنوع  
 تابعة له \* قلنا تبعية الشيء لا يبطل حق ما يترتب في الاصل  
 ارنى التبع اما ملاك الشيء فمبطل له فالهالك من وجه  
 لا يستحق من ذلك الوجه فلا يعارض حقا قائما من كل وجه  
 تبعا كان او اصلا \* والترجيح بعلامة الاشياء \* وهو ان يكون  
 للفرع باحد الاصلين شبهة من وجه او بالآخر من وجهين  
 فصاحب كقولهم الاخ يشبه الولد بالحرمية فيعتد  
 عليه وابن العم لوجوه كوضع الزكوة وحل الخليل وقبر  
 الشهادة وواحد القطر من فلا يعتق فاسد لان كل شي  
 قياسا في كثرة الاصول الوصف واحد \* و \* كذا \* بالعموم \*  
 كقولهم الطعم اولى لانه يعمر القليل والكثر فاسد لان الوصف  
 فرع النص فيعتبر به والعام كالخاص عندنا وعندكم  
 التماس قاض عليه فكيف يدخل العام \* وبقلة الاوصاف \*  
 اي وكذا الترجيح بها كقولهم الطعم ثواب وصفها \* فاسد \*  
 لان القلة ضرورة والترجيح ابا المعنى \* ولذا انبثت دفع العلة

بما ذكرنا كانت غايته ان يلجئ الى الانتقال وهو \* اي  
المحلل \* اما ان ينتقل من علة الى علة اخرى لا ثبات  
الاولى \* كما يقال الصبي المودع اذا استهلك لا يضمن لانه  
مسلط على الاهلاك فلم يمنع الخصم الرصف احتاج الى اثباته  
بقول التسليط هو التمكن والمودع لما قرب المحل منه مزيلا  
لمانع فقد اثبت الممكنة له \* او ينتقل من حكم الى حكم آخر  
بالعلة الاولى \* اذ انزاع بان الخلاف ما وقع في هذا بل في  
آخر فيثبته بتلك العلة فنقولنا الكتابة عقد معاوضة يفسخ  
فلا يمنع التكفير كالاجارة فان قال الخصم الكتابة لا يمنع  
لكن نقصان الرق بها يمنع فنقول انها لا يوجب نقصان ما نعا  
والا لم يقبل الفسخ \* او ينتقل من حكم الى حكم آخر وعلة  
اخرى \* كقوله يجب الزكوة في خلى الرجال كما في المضروب  
فيقال له نحن نساعد في الحكم والعلة فنقول لا يجب الزكوة  
على المديون لان ماله مبصروف الى الدين حكما والمستحق الى  
جهة كالمصروف اليها \* او ينتقل من علة الى علة اخرى  
لاثبات الحكم الاول لا لاثبات العلة الاولى \* وهو بين ثم  
اعلم ان تحقق القسم الاول في الممانعة والثاني والثالث  
في القول بموجب العلة لانه لما سلم الحكم ووقع النزاع

في الثاني لا بد من اثباته بالعلّة الاولى ان استكن والا  
 فبالاخرى والرابع في فساد الرضع والمناقضة \* وهذا الرجوع كلها  
 محتجّة \* اما الاول فلان المعلل سادام يسع في اثبات تلك  
 العلّة كان ساعيا في اثبات مدعيها فلم يكن منقطعا وكذا  
 الثاني فان غرضه اثبات ما ادّعى عليه والتسليم يحقّقه فلا بد من  
 به وكذا الثالث لانه مضمّن بتعليل اثبات جميع الاحكام  
 بتلك ولكن هذا لا يعزّي عن غفلة منا \* الا الرابع \* لان  
 ينظر للابانة لا للمجادلة فاذا لم يمتد له يقع به الا بالثبوت  
 فكان انقطعا ما خلا فاللبعض محتجبان كان الخليل عليه  
 الصلوة والسلام حاج مع نمرود اللعين بقوله ربي الذي بجي  
 وبميت فعارضة اللعين بقوله انا احيمي واميت فانتقل خليل  
 عليه السلام الى دليل آخر وقال فان الله ياتني بالشمس من  
 المشرق فأت بها من المغرب \* وقلنا \* محتججا الخليل عليه  
 السلام مع اللعين ليس من هذا القبيل \* اي من الانتقالات  
 الفاسدة \* لان السجدة الاولى كانت لازمة في حقه \* لبطلان  
 ما عارض به اللعين لانه جاء باطلاق اخذ المسجونين  
 وقمل الآخر وهما اليها باخياء وامائت \* الا الذي \* اي الخليل  
 للخائف اللعين على قومه \* المنكف د فقال لا شتيا \* والما كنت

التعليل لتعديده الحكم لا بد من معرفته وما يتعلق به فقال

\* فصل \* ثم جملة ما ثبت بها الحجج التي سبق ذكرها

شيان الاحكام \* كالاحل والحرمة والجواز والفساد \* وما

لق به الاحكام \* اما تعلق وجوب كالعلة اذ وجود كالمشروط

نشاء كالمسبب او معرفة كالعلامة والحكم بثبوت المجموع

حجج لا يستلزم ثبوته بكل واحد منها \* اما الاحكام فاربعة

لله تع خالصة \* تمييز \* وحقوق العباد خالصة \* حق الله

ما يتعلق به مصلحة عامة كحرمة البيت المتخذة قبله

تتم. وحق العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة

الغير \* وما اجتماعية وحق الله تع غالب كحد القذف \*

له لدفع العار يدل على انه حق العبد وشرعه زاجرا يدل

به حق الله تع الا ان حقه تع غالب لا يجري فيه الارث

قط. بعفو المقذوف ويجري التداخل فيه \* وما اجتماعية

وحق العبد غالب كالقصاص \* فالقتل جناية على نفس فيها

لله تع حق الاستعباد كما ان للعبد حق الاستمتاع ببقائها

فالواجب به يشتمل على حقين لكن لما رُجِبَ بطريق المماثلة

وحق العبد حتى يجري فيه الارث والعفو والاعتياض

\* وحقوق الله تع ثمانية انواع عبادات خالصة كالايمان

وحروجه \* اذ هو صبح بدنها وما صلحت هي بدوائه \* وهي انواع  
 اصول \* بالنسبة الى ما دونها كالصلوة لانها تروية بواسطة القبلة  
 فكانت دون الايمان ثم الزكاة لان نعمة البدن اصل والمال  
 تبع وعلى هذا الطوم والصح بواسطة قهر النفس وشرف المكان  
 \* ولو الحق \* كالسنة \* وزوائد \* كالنواحي \* وعقوبات \* كالملة \*  
 تامة في كونها عقوبة \* كالحد \* وذ \* لان جنايا تهاية كامل  
 فتكامل الاحزنية \* وعقوبة قاصرة كسرمان الميزان \* بالقتل  
 عقوبة لانه غرم وفي الغرم معنى العقوبة قاصرة لانه لا اله به  
 بظاهر البدن ولا نقصان في ماله ولو حربه بالسطاء وهو قاصم  
 ولما لم يكن في هذا النوع الا هذا المثال وحد لفظ العقوبة  
 \* وحقوق دائرة بين العباداة والعقوبة كالكفارات \* لتأدية  
 بعبادة مستحقة مع انها لم تجب الاحزنية ولو حوونها على الحاطي  
 والناسي والمكره غلب معنى العباداة فيها ما حلا كفارة الفطر  
 فجهة العقوبة فيها غا لبه حتى سقطت بشبهة كالحد ود  
 \* وعبادة هيها معنى المؤنة \* وهي ما يجب على الغير بسبب  
 الغير او ما يحتاج اليه للبقاء كالنقمة \* كضاقه الفطر \* لانها  
 رسميت زكوة وشرط لها النية ولما رجبت على الغير بالغير ولم  
 يشترط لها كمال الاهلية حتى اوجبت على الصبي والمجنون



في مالهما كانت مؤنة \* ومؤنة فيها بمعنى العباداة كالعشر \*  
 فباعتهارتعلقة بالارض مؤنة لانه ستيب بقاء الارض وباعتهارت  
 تعلقه بالماء تعلق الزكوة به اخذ شبهها بها لكن الارض اصل  
 بماء وضيف \* ومؤنة فيها بمعنى العقوبة كالخراج \* لان  
 به الانقطاع الى الخرب الذي هو سبب الدل فلا يند به  
 لمز وجاز بقاءه لتردده \* وحق قائمه بنفسه \* اي ثابت  
 به بلا تعلق بذمة العبد وبلا سبب يجب اداؤه به على  
 ان \* كخمسة الغنائم والمعادن \* حق وجبت لله تعالى  
 باد حق الله تعالى فكان المصاب به له وليد اتولى الامام  
 نه \* وحق العباد \* الخالصه لهما اكثر من ان يحصى  
 ان المتلفات والمغضوبات وغيرهما \* كالدية ونحوها  
 نه الحقوق \* مطلقا \* تنقسم الى اصل وخلف فالايمان  
 به التصديق والاقرار جميعا ثم صار الاقرار \* بنفسه \* اصلا  
 مستلبد اخلافا عن التصديق \* اي عن الايمان الذي هو  
 التصديق والاقرار \* في حق احكام الدنيا \* فالملكه على الاسلام  
 يحكم بها يمانه بمجرد الاقرار \* ثم صار اداء احد البرين في  
 حق الصغير خلفا عن ادايه \* بعجزه عن ذلك \* ثم صار  
 تبعية اهل الدار خلفا عن تبعية اسلام اهل البرين في

اثبات الاسلام \* وهذا في المحبي صغيرا والمرجح اليما وحده  
يحكمه باسلامه لتبعية اهل الدار \* وكذلك الطهارة بالماء  
اصل والتيمم حلف عنه \* ولكن هذا الخلف عندنا مطلقا  
بمعنى ان الحدث يرتفع بدائي غاية وحود الماء فيباح الصلوة  
لحصول الطهارة به كما بالاصل \* وعند الشافعي روح ضروري \*  
ثبت للحاجة الى اداء الصلوة مع قيام الحدث حقيقة كطهارة  
المستحاضة فلم يجز اداء الغرائض بتيمم واحد لان المني  
بالترايب تلويث لا تطهر قلنا تطهر حال العجز عن استعمال  
الماء ثم كونه خلفا مطلقا عند الجميع اصحابنا \* لكن الخلافة  
بين الماء والشراب في قول ابي حنيفة وابي يوسف روح \* لا  
انص على عدم الماء عند النقل الى التيمم دل على الشك  
بين الجنونين وعند محمد وزفر بين الرضعة والتيمم  
لانه امر بالوضوء فاعطوا الا بالاعتسالك فاطهروا ثم التيمم  
فتيمموا ايكون الخلافة بين الفعلين \* ولا يمتثل لمحتله \*  
اي على هذا الخلاف \* مسئلة امانة التيمم للمتوضئين \*  
فقدنا محمد وزفر لا يصح لان المتوضي صاحب اصل والتيمم  
صاحب فرع فلا يمتثل القوي على الضعيف كقتل اء من  
يزكع ويهجد بالمومي وعند محمد كانت التراب خلفا عن

الماء كان شرط الصلوة بعد حصول الطهارة متحققا في حقهما  
كـمـلـا فيؤم المتروضى ما لم يكن معه ماء كالماسخ مع الغاسل  
\* والخلافة لا تثبت الا بالنص او دلالة \* اي بالمنطوق  
وغيره لا بالرأي اذ الاصل لا يثبت به فكذا خلفه \* وشرطه \*  
اي شرط ثبوت الخلف \* عدم الاصل \* فالصير الى الخلف  
عند عدمه لكن \* على احتمال الوجود لينصير السبب  
منعقد الاصل \* ثم بالعجز عنه يتحول الحكم الى الخلف  
\* فيصح الخلف \* كما تقول في المتهيم ان سبب الرضوء وهو  
ارادة الصلوة انعقد موجب له لاحتمال حدث الماء كبرامة  
ثم بالعجز انتقل الى التيمم \* فاما اذا لم يستعمل الاصل  
الوجود \* فلا يثبت الخلف كالطلاق قبل الدخول لما لم  
يوجب الاعتداد بالاقراء لم يوجب الاعتداد بالاشهر  
\* ويظهر اثر \* هذا \* الشرط عدمه \* في يمين الغموس \*  
فالبر لما لم يستعمل الوجود لاضافتها الى ما لا يتصور فيه هو  
لم ينعقد موجبة لما هو خلفا عنه وهو الكفارة \* ووجود  
\* في السلف على من السماء \* فانه يوجب الخلف لتصور  
البر كرامة \* واما القسم الثاني \* اي ما يتعلق به الاحكام  
\* فاربعة \* استقراء \* الاول السبب \* وهو ما يقتضى الى

مطلوب يدرك منه لا يده كالمسالك طريقا الى مضمون بلغه من  
 ذلك الطريق لا بد بل بهشيه \* وهو اقسام اربعة \* اى ما  
 يطلق عليه اسم السبب اربعة اقسام \* سبب حقيقي وهو  
 ما يكون طريقا الى الحكم \* يتناول السبب والعلة والبشر  
 \* من غير ان يضاف اليه وجوب الفعل من العلة \* ولا وجود  
 فصل عن الشرط \* ولا يعقل فيه معنى العلة \* اى لا تاتي  
 له في الحكم اصلا ففصل عن سبب له شبهة العلة وعن سبب  
 فيعلم معنى العلة وبعبارة تمام التعريف اراد بيان خلوه عن  
 معنى العلة فقال \* ولكن يتشغل به منه \* اى بين السبب  
 \* وبين الحكم علة \* ايضا السبب الحكم اليها وتلك العلة  
 \* لا تضاف الى السبب كدلالة انسان على مال انسان او نفسه  
 ليهرقه \* حتى شوقه \* او يدل على قاتله \* ليقتل \* حتى  
 قتل لم يضمن الدال شيئا لان الدلالة سبب مستغن وقد  
 يتشغل به منه ويبين المقصود علة وهو فعل المباشر المدلول  
 الاختصاصى وفي الاضاف اليه ودلالة المزمع على الصيغ  
 متصلا بلها القتل مباشرة بازانة الامن وكذلك دلالة المردع  
 بترك السقط \* فان اضيفت العلة اليه \* اى الى السبب \* صار  
 للسبب حكم العلة \* وهذا السبب في معنى العلة \* كسوق

الدائبة وقودها \* فعلة التلطف وهو فعلنا الاضطرابي مضاف  
 اليهما فيما يرجع الى بدل المحل لا الى جزاء المباشرة فلا يحزم  
 من الميزات ولا تجب الكفارة والقصاص \* واليمين بالله  
 مع ستمى سببا \* للكفارة قبل الحث \* مجازا \* وكذا المعلق  
 بالشرط قبل وجود الشرط سمي سببا مجازا لانه ما نع فلا  
 يكون سببا في الحال لكن احتمال الاقتصاء الى الجزاء عند  
 زوال المانع فيضيق سببا في المال حتى لم يجوز التكفير قبل  
 الحث وجوزنا التعليق بالملك في الطلاق والعناق وعند  
 الشافعي زح المعلق سبب بمعنى العلة لان اليمين يوجب  
 الكفارة عند الحث والمعلق الجزاء عند وجود الشرط فكان  
 سببا لعلية لتأخر الحكم لكنه هو المؤثر فكان بمعنى العلة  
 فلذا بطل تعليقهما بالملك لان العلة لا بد لها من محل  
 \* لكن له \* اي لهذا المجاز \* شبهة الحقيقة \* اي جهة كونه  
 علة حكما باعتبار ان اليمين شرعت للبر فلا بد ان يضمن  
 البر بالجزاء فصار لما ضمن به البر من طلاق وعناق شبهة  
 الشبهة في الحال كما للعصب حال قيام العين شبهة لايجاب  
 القيمة فلذا اوضح الابرأ من القيمة والبر من والكفالة بها  
 حال قيامه \* حتمي \* قلنا \* يبطل التنجيز والتعليق \* فلو

عادت اليه بعد زوج آخر ثم وحده الشرط لا يقع شئ \* ومذ  
 لان قد صار حد من الشبهة لا يقضى الا في مسئلة كالحقيقة \*  
 اي كحقيقة السبب \* لا يستعنى عن المحل \* لان الشبهة  
 معتبرة بالحقيقة فلا يثبت فيما لا يثبت الحقيقة فيه ا  
 ترى ان شبهة البيع لا يثبت في حق السرو الممتدة لان حد  
 البيع ليست فيهما \* فاد اجات المحل \* بتنبيه الثلث  
 \* يبطل \* التعليق وانما يبطل بذوال الملك لان مصلحة الملك  
بمسليته النكاح وهو المقرر الى بقاء الحل الا الى بقاء الملك فـ  
الحل يبطل التعليق لا ذوال الملك وقال زمرارح لا يشترط  
الحل لا بتمد التعليق فتعليق الثلث بالملك في الطأ  
ثلثا يرجح ولا لا يشترط المبطل او لا لا يبطل التسم  
التعليق وجوابه ان الشرط الذي يتعلق به الطلا  
هنا ليس في حكم العلل \* بإللاف تعلق الطلا  
بالملك في المطلقة ثلاثا لان ذلك الشرط \* وهو النكاح  
 \* في حكم العلل \* لان ملك الطلاق يستفاد من ملك النكاح  
وتعليق الحكم بحقيقة علة يبطل حقيقة الايجاب لعدم  
القائلة تسوان حري بأن جواب التعليق يشبهه العلية  
يبطل شبهة الايجاب اعتبار الشبهة بالحقيقة \* فصار \*

كونه في حكم العلل \* معارضا \* اي مانعا من الثبوت \* لهذه  
 الشبهة \* وهي شبهة وقوع الجزاء وثبوت السببية للمعلق  
 قبل تحقق الشرط وهو معنى قوله \* السابقة عليه \* اي على  
 الشرط ومعنى المعارضة لك اصل التعليق يوجب شبهة وقوع  
 الجزاء وكون الشرط بمعنى العلة عدم ثبوتها فامتنع ثبوتها  
 المعارضة فاذا امتنع لم يشترط قيام محل الجزاء بعد زوال  
 لوجوبه بل تبقى التعليق مطلقا مجردا عن الشبهة  
 بحله ذمة الجالف فيبقى ببقائها \* و \* لا يقال فينبغي  
 لا يكون \* الايجاب المضاف \* نحو انت طالق عدا سببا في  
 حال لتأخر الحكم كما في التعليق لانا نقول \* انه سبب  
 حال \* لان المانع ثمه التعليق ولم يوجد مهيئا فيعتقد سببا  
 خيرا للحكم الى وقت المضاف اليه للاضافة ويحتمل ان  
 يكون قوله والايجاب المضاف سبب الحال لبيان سبب في  
 معنى العلة ويؤيد قوله \* وهو من اقسام العلل \* على ما ياتى  
 فيكون سببا في معنى العلة \* وسبب له شبهة العلل \* كما ذكرنا  
 في اليمين بالطلاق والعناق ولا تفاروت بين هذا وبين المجازي  
 الا باعتبار الجهة \* والثاني \* من القسم الثاني \* العلة \*  
 وهي لغة اسم لعارض يتغير وصف المحل بحلوله ولهذا سمى

المرض علة \* و \* شرعا \* هو ما يضاف اليه وجوب الحكم \*  
 واحترز به من الشرط فانه يضاف اليه وجود الحكم ويقر له  
 \* ابتداء \* اي بلا واسطة عن السبب والعلامة والشرط لان  
 بطله لا يثبت الحكم بلا واسطة \* وهو \* اي ما يطلق عليه  
 اسم العلة \* سبعة اقسام \* قسمة عقلية لانه ان لم يوجد  
 اضافة ولا تأثير ولا ترتيب فلا علة اصلا وان وجد احدهما  
 منفردا حصل ثلثة اقسام وان وجد الاجتماع بين الاثنين  
 منها حصل ثلثة اخرى وان وجد الاجتماع بين الثلثة  
 فقيم آخر فحصل سبعة اقسام علة اسماء ومعنى وحكما وعلة  
 اسماء ومعنى لا حكما وعلة اسماء وحكما لا معنى وعلة معنى  
 او حكما لا اسماء وعلة معنى لا اسماء ولا حكما وعلة اسماء لا معنى  
 ولا حكما فهذه ستة مذكورة في الكتاب فالمدكور رابعها وهو  
 علة لها شبهة بالاسباب اما داخل في علة اسماء ومعنى  
 ولا حكما وما في العلة معنى لا اسماء ولا حكما والسابع  
 اي القسمة العقلية وهي العلة حكما لا اسماء ولا معنى وغير  
 المذكور ونظيره فيما اذا كانت علة اسماء وحكما وهي مركبة  
 من جزئين فالجزء الاخير يكون علة حكما لا معنى لعدم  
 التأثير ولا اسماء لانه لا يطلق الا على المجموع والجزء الغير



فمن جعل العلة المشابهة بالسبب تسما آخر فقد زاد وقد  
 نقص بعضها ذكرنا كما ذكر في الكتاب فليرجع الى قوله \* علة  
 اسما وحكما ومعنى \* اريد بالعلة اسما ما وضع لموجبه شرعا  
 ما ف ذلك الموجب اليها بلا واسطة وحكما ما يثبت به  
 لم مقارنا ومعنى ما يؤثر في الحكم \* كالبيع المطلق \*  
 بالشالي عن شرط الخيار فانه علة \* للملك \* اما اسما  
 موضوع له وهو مضاف اليه بلا واسطة وحكما لاقتترانه  
 نى لانه مؤثر فيه شرعا \* وعلة \* اسما لا حكما ولا معنى  
 اب المعلق بالشرط \* لان الحكم اذا ثبت يضاف اليه بلا  
 كانت علة اسما لا حكما للتراخي حكمه ولا معنى  
 يؤثر قبل وجود الشرط \* وعلة \* اسما ومعنى لا  
 البيع بشرط الخيار \* اما اسما فلانه موضوع للملك  
 ومعنى لانه مؤثر لا حكما للتراخي حكمه \* والبيع الموقوف \*  
 لما مر انفا \* والايجاب المضاف الى وقت \* كانت طالق غدا  
 لتراخي حكمه \* ونصاب الزكوة قبل الحول \* علة اسما لانه  
 ونج لا ينجابها ويضاف اليه ومعنى لانه مؤثر فبالغنى  
يوجب المراسات لا حكما للتراخي وجوبها الى وصف النماء  
 \* وعقل الاجارة \* وضع للملك المنفعة مضيا اليها مع انه :

مؤثر لكن حكمه وهو ملك المسفحة متراح الى حين وجودها  
\* وعلة في حيز لا مصاد \* أي في درجتها ومحلها \* لها شبهة  
 بالاصحاب كقراء القريب \* علة للملك الذي هو علة  
للعق شبيهة بالسب لتحلل العلة بينه وبين المحكم  
لكن الواسطة وهي الملك لما كانت عن موحاته اضعف اليه  
فلما اشترى قريبه ما ديا على الكفارة خار \* ومرغ الموت \*  
فانه علة لتغير الاحكام لكن بوصف اتصاله بالموت فاشبه  
الحسب لتراحي حكمه الى ما هو كالعلة وهو الموت المؤثر في  
التعيير لكن حصوله لا لترادف الآلام فيكون علة حقيقة  
وهذا الخلاف المصائب والتراخي ثمه الى التواء الذي  
يحصل به فمرص الموت اشبه بالعلل منه \* والتركيبه  
ابي حنيفة راج \* فانه علة حجية الشهادة وهي علة الحكم  
 بالرحمة فاضيف الحكم الى التركيب فلورفع المركب من  
 لا علة العلة كالعلة في اضافة الحكم اليها فالإيه نساء على  
 الشهود فصار كالشياء على المشهود عليه بان يهدوا بانجما به  
\* وكذا لك كل ما هو علة العلة \* يشبه السبب من حيث  
انها يتحلل بينهما وليس الحكم واسطة ثم ما في هذا القم  
اماد اخل فيما هو علة معى فخط كعلة العلة اورد احل فيما

هو علة اسماء ومعنى كمرض الموت وقد نبهت من قبل  
على تحقيق الكلام \* ووصف له شبهة العلق \* كقولنا  
في الجنين او القدر با نفراد \* ينحرم النساء لانه شبهة  
الفضل فيثبت بشبهة العلة \* كاحد وصفي العلة \* وهو  
الذي سميناه علة معنى لا اسما ولا حكما لكن لفظ  
المصنف راجح يتناول اول الجزئين وآخرهما والبخامس  
با لقسمه العقلية هو الاول \* وعلة معنى وحكما لا  
اسما كآخر وصفي العلة \* فانه علة حكما لوجوده عند  
ومعنى لثناثيرة لا اسما لان الجزء لا يهيم علة كالقراية والملك  
للعنق فانه يتعلق بالملك بالكل خلى كان المشتري معتقا ولو  
ناخر القراية اضيف اليها كما اذا ورثا عبد افاد عى اخدهما  
بنوته \* وعلة اسما وحكما لا معنى كالسفر والنوم للرخصة  
والحدث \* فالسفر علة للرخص اسما للاضافة وحكما لثبوتها  
عند وجوده لا معنى لتعلقها بحقيقة المشقة وكذا النوم علة  
للحدث اسما وحكما لما قلنا لا معنى فالموثر حقيقة خروج  
نفس ولم يوجد ولا خلاف ان العلة مطلقا يتقدم المعلول  
رتبة ان العقلية تقارن معلولها كالسكر مع الانكسار وحركة  
البخاتم مع حركة الاصبع اذ لولا لزم اما بقاء العرض او وجود

المختلول بلاملة والهاء الخلال في اقتران المراضة بالسكمر  
هو الحق انه ليس من مطلق العلية السقيفة \* انى العلة اسما  
ومعنى وحكما فتقدما بها على الحكم بل البراجس اختير انهما  
كما لا استطاعة مع الفعل \* تحلا فاللبعض يقول البياض  
واجوده ما ثبتت الحكم بعد ضرورة وشرق بينهما  
الاستطاعة بانها عرق فلا بقاء لها فيلزم وجب الاقتران بالضرورة  
بقاها لا تصافي حكمه بالجوهر بل جزوا قسح المبلغ والاح  
بعد ارسنة قلنا الامس وافاق الشرع العقل ولا نهضوا  
كالعقلية وبقائها لم يتبرع والحكم بعد ما وجدك يبقى بلا  
بالمر يرفع والسمع ينزله على الحكمة لا العقل والمسلم فهو يشهد  
ظرورة الشمس فلا يثبتك فيما وراها \* وقد اقام السبب الداء  
كالهشرو المبرص \* والدليل \* كما لا يخفى عن المحبة والظهور \* مع  
المبتدع \* كالمشقة والموت \* والدليل \* كالمحبة والساجدة الى  
المطابق والدليل لكونه قد غلبوا قبل الاغتذاء اهر من  
الحسنة \* وذلك \* انى الاقامة \* انما دفع الضرورة والعجز كما في  
الامتياز \* اذ وجوبه لتزعم اشتغال الروح وذابا من فاقمه  
استجدت الملك الذي هو دليل عليه مقامه ووجد له لعله  
ان الاية بين ان الملك على ملك من يشق من ان جهته وسلوكه

وتمكينه من الوطنى وهو سبب الشغل الذى هو العلة  
 فلا يستعان بهذه الوسائط لدليل عليها وتقرير آخر ان  
 كون الأمة مشتتة سبب حائل على الوطنى من جهة البائع  
 والوطنى سبب الشغل فاقيم الحائل على الشغل مقامه  
 \* وانجيرة \* كما لتكاخ اقليم مقام الشغل في اثبات النسب  
 \* اوللا احتياط كما في تحرير اليد واعنى \* الى الجماع كالقبلة  
 والمن والمعاينة اقيمت مقامه في الاحرام والاعتكاف \* اولدفع  
 السرج كما في \* نفس \* المستقر \* اقيم مقام حقيقة المشقة لانها  
 باطن يتفاوت احوال الناس فيها فيتعذر الوقوف عليها  
 \* والطهر \* اي وكذا اقيم الطهر الخالي عن الجماع مقام  
 الحاجة الى الطلاق في اباحة الطلاق وهى باطن ولا توقوف عليها  
 فاقيم دليلها وهو الاقدام على الطلاق في زمان تجد الرغبة  
 وهو الطهر مقام الحاجة تيسيرا \* والتسالت \* من القبم  
 الثاني \* الشرط \* وهو لغة العلامة ومنه اشراط الساعة \* و\*  
 شرعا \* هو ما يتعلق به الوجود \* لاحكامه \* دون الوجوب \* اي  
 يتوقف عليه وجود شئ دون الوجوب وانما قلنا وجود  
 شئ لاحكامه لان التوقف عليه العلة لا الحكم وعدم الحكم  
 قبل وجود الشرط لعدم العلة لا لعدم الشرط فاذا وجد الشرط

وجدت العلة فيثبت الحكم بها \* وهو خمسة \* بالامتقار  
\* شرط محض \* وهو ما يتوقف وجود العلة على وجوده \* كالدخول  
 الدار للطلاق المعلق به \* يتوقف وجود العلة على وجود  
 فانت طالق انما يصير تطبيقا عند وجوده \* وشرط هو في  
 العلل \* وهو ما لم ينفع عارضة العلة فيصلح ان ين  
 الحكم اليه لمشاربته العلة من حيث تعلق الوجود \*  
 الزرق \* فانه شرط الميعان وهو علة تلف لا يصلح لاضافه  
 اليها لانها طبيعية فاضيف الي الشرط \* وحفر البئر \*  
 والعلة للسقوط الثقل لا يصلح لانه طبيعي وكل من ا  
 والارض مانع عمل الميعان والثقل والشق والحفر ازال  
 وازالة المانع شرط \* وشرطه حكيم الاسباب \* وهو ما اعترضه  
 اختياري وهو يسبقه فخرج الطمع كالسيلان والشرط المند  
 عن صورة العلة كالدخول لان ذلك شرط محض لخلوه عن  
 معنى السببية والعلية \* كما اذا حل قيد عبد حتى اتق \*  
 لم يضمن لان الحل ازالة المانع فكان شرطا لكنه سبق الا باق  
 والشرط يتباخر وقيد اعترض عليه علة غير حادثة به فكان  
 كالسبب \* وشرط انما لا حكما كقول الشرطين في حكم تعلق  
 بهما \* فانه شرط اسم لا افتقار الحكم اليه لا حكما لتخلف

حكمه وليس اول الجزئين من العلة علة اسمها العدم جدا  
لان حد العلة لم يوجد الا في المجموع بخلاف ما نحن فيه  
فان حد الشرط موجود في كل واحد من جزئي الشرط \* كقولنا ان

خلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق \* ثم ابانها  
ما خلعت الاولى ثم نكحها فان خلعت الاخرى طلق الاخرى طلقت

لا بالزفر روج وهو يقول الملك عند وجود آخر الشرطين شرط  
لا جماع فينبغي ان يكون شرطا عند وجود الشرط الاول

ما انما شرط لترتيب الجزاء لا لعين الشرط والاما ان خلعت  
حين لوجودهما في غير الملك ولا لبقاء العين فانها

لية مع الابانة لان محلها ذممة الخالف فيبقى بها اثر الجزاء  
يثرتب على الشرط الاول عند وجوده لانها انما ينزل عند

وجود الثاني فيشترط الملك عند الثاني دون الاول حتى  
اذا وجد الاول في الملك لا الثاني لا تطلق \* وشرط هو كالعلامة

الخالصة \* التي لم يتعلق بها وجود ولا وجوب وبقيت  
الخالصة احتراز عن الشرط المحض فانه علامة لكنه

غير خالصة \* كالاحصان في الزنا \* فانه معرف بحكم الزنا  
انه حين وجد كان موجبا للرجم فيكون علامة لا شرطا

فان شرط ما يمنع انعقاد العلية الى ان يوجد وجوده متاخر

مِنْ صُرُورِ الْعَلِيَّةِ كَدْخُولِ الدَّارِ وَعَلِيَّةُ الزَّنا لَمْ يَتَرَقَّفْ  
 عَلَى احْصَانِ يَحْدَثَتْ مَعَ تَحْزَارِ الشَّرْطِ بِهَذَا الْمَعْنَى أَوْ غَلَّ  
 فِي مَعْنَى الشَّرْطِيَّةِ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَثْبُتُ عِنْدَ وَجُودِهِ بِخِلَافِ  
 الْمُتَقَدِّمِ كَالْبَهَارَةِ لِلصُّلُورَةِ فَلَا يُقَالُ إِنَّ الْإِحْصَانَ شَرْطٌ لِأَنَّ  
 بِالشَّرْطِ مَا يَتَرَقَّفُ عَلَيْهِ الْوُجُودُ وَهُوَ كَذَلِكَ وَيُتَبَقُّ عَلَى الزَّنا  
 لَا يَشْتَلُ بِالشَّرْطِيَّةِ تَحْتَ الْبَهَارَةِ \* وَأَمَّا يَعْرِفُ الشَّرْطُ بِصِفَتِهِ  
 كَحُرُوفِ الشَّرْطِ وَلَا يَتَعَدَّى كَقَوْلِهِ الْمَرْأَةُ الَّتِي اتَّزَّجَهَا طَالِقٌ  
 ثَلَاثًا فَانَّهُ بِمَعْنَى الشَّرْطِ \* حَتَّى يَتَرَقَّفَ وَجُودُ الْعِلَّةِ عَلَى وَجُودِ  
 الْغُرُوجِ لِمَتَرَقَّفِهَا عَلَى وَجُودِ الدَّخُولِ فِي أَنْ دَخِلَتْ الدَّارَ  
 فَانْتِ طَالِقٌ \* لَوْ قَوَّعَ الرَّصْفُ \* أَيْ الْعَزْوَاجُ \* فِي الْبُكَرَةِ \* أَيْ  
 فِي امْرَأَةٍ غَيْرِ مُبْعِنَةٍ وَالرَّصْفُ فِيهَا مَبْعُونَةٌ فَيُصْلِحُ دَلَالَةً عَلَى  
 الشَّرْطِ لِأَنَّهَا مَوْعُونَةُ الْفَعْلِ \* وَلَوْ قَوَّعَ \* الرَّصْفُ \* فِي الْمَعِينِ \*  
 فَتَحْرُمُ الْمَرْأَةُ الَّتِي اتَّزَّجَهَا \* لَمَّا صُلِحَ دَلَالَةً عَلَيْهِ \* لِأَنَّ  
 الْمَوْصُوفَ فِي الْمَعِينِ لَغَرْلَانَهُ لَا يَتَعَرَّفُ بِهِ فَيَبْقَى قَوْلُهُ هَذِهِ الْمَرْأَةُ  
 طَالِقٌ فَيَلْتَقِي بِالْإِجْتِمَاعِ \* وَنَحْصُ الشَّرْطِ \* أَيْ صَرِيحُهُ أَنَّمَا  
 \* لِجَمْعِ الْوُجُوهَيْنِ \* الْبُكَرَةِ وَالْمَعْرُوفَةِ لِقَوْتِهِ فَيَتَعَلَّقُ الطَّلَاقُ  
 بِالشَّرْطِ فِي أَنْ تَزَوَّجَتْ امْرَأَةً أَوْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ فَهِيَ كَذَلِكَ بِخِلَافِ  
 الدَّلَالَةِ لِقَصْرِهَا \* وَالرَّابِعُ الْعَلَامَةُ وَهُوَ مَا يَعْرِفُ الرَّجُلُ



من غير ان يتعلق به وجود ولا وجوب كالاخصان في الزنا\*  
لما بينا مع ان فيه جهة الشرطية من حيث تغلق الحكم  
به لكنها مغلوطة فكان علامة خالصة حكما\* حتى لا يضمن  
ردة اذا رجعوا بحال\* ابي سواء رجعوا مع شهود الزنا  
معهم بخلاف شهود الشرط فانهم اذا رجعوا يضمنون  
لم يكن اضافة الضمان الى العلة كما في شق الزرق وحفر  
برو هذا الان العلامة لا تصنع لاختلافها باختلاف الشرط  
بحكام وما يتعلق بها لا يثبت بلا اهلية ولذا اقال  
مسل\* في بيان الاهلية\* وهي صلاحية المكلف لواجوب  
وق المشروعة له وعلمه\* والعقل معتبر لاثبات الاهلية  
ما رتبته\* اي العقل\* في\* قسمة\* السنة\* لان  
يبا من لا يفهم قينج\* وانه خلق متفاورا\* بالحديث  
ويشهد له العيان\* وقالت الاشعرية لا عبزة للعقل اصلا\*  
اي لا في حق الايجاب ولا في اثبات الاهلية\* دون الجمع  
واذا اجاء السمع فله العبزة دون العقل\* اذ لا مدخل له  
في معرفة حسن الاشياء وقبحها بدون السمع ولا اثر له في  
الايجاب والتجريم انما الموجب هو السمع حتى ابطالوا ايمان  
الجميع لعدم وزود الشرع في حقه وعدم اعتبار عقله وتمسكوا

بقوله تغ و ما كنا معذ بمن حتى نبعث رسولا وبقوله تغ  
لئلا يكون للقاس على الله حجة بعد الرسول الا ولى يشتلزم  
نفى العذاب عنهم قبل البعث وذ الانتفاء حكم انكفر عنهم  
والتأنيذ قيام الحجة قبل الرسول على تركهم الا يمان  
\* وقالت المعتزلة انه علة موجبة لما استثنى \* كمعرفة  
الصانع \* واكثر شكر المشعر \* محرم لما استثنى على القطع  
والبينات \* كما لكفر والبعث دليلهم قول ارامهم عليه السلام  
لا عليه قبل الروح اننى اراك وقومك فى ضلال مبين ولو لم يكن  
موجبا لهم معذورون لما كانوا فى ضلال \* فترق العلل الشريعة \*  
لانها طائفة والعقل علة قطعية ولا نما لم توجب بنفسها بل من  
امارات تحقيقة والعقل بذاته ليرتب \* فلم يتمتوا بدليل  
المشروع لما لا يدرك العقل \* ويابا فانكروا راوية  
الله ثغ فى الآخرة لا متلزامة فروع استحالة لان راوية الله ثغ  
مجرد دجلا جهة معينة وامتداف مقدرة لا فى ما يد البعد  
ولا فى غاية القرب سما لا يتمدى اليه العقل آبنا بخلاف  
اولاد الزكيات ومقادير الحدود والكفارات والزكوة  
فان العقل يدرك تحققها بلا استحالة لكن لا يدرك تعينها  
\* و\* لكونه مواجبا للم قالوا لا عذر لانى \* اعقل صغيرا كالا

أو كذبوا \* في الوقف \* أي الوقوف \* عن الطلب \* أي طلب  
 الحق \* وترى الإيمان بالله تع \* وقالوا \* الصبي العاقل  
 مكلف بالإيمان \* وقالوا \* من لم يبلغه الدعوة أصلاً \*  
 ونشأ على شاطئ الجبل \* فلم يعتد إيماناً ولا كفراً \* ومات  
 عليه \* كان من أهل النار \* عند مهورجود الموجب \* ونحن  
 نقول \* في البالغ \* الذي لم يبلغه الدعوة أنه غير مكلف \*  
 بالإيمان \* بمجرد العقل \* ما بيننا أنه غير موجب بنفسه  
 \* وإذا لم يعتد \* على شيء \* فلم يصف إيماناً ولا كفراً كان  
 معذوراً \* على خلاف ما قاله المعتزلة ولو وصف الكفر واعتقد  
 أو اعتقد ولم يصفه لا يكون معذوراً على خلاف ما قال الأشعرية  
 لأن العقل لم يهدو معنى قولنا أنه غير مكلف بمجرد العقل  
 أي قبل أدراك زمان التأمل والتجربة \* وإذا عاينه الله  
 تع بالتجربة وأمهل له رك العواقب لم يكن معذوراً وإن لم  
 يبلغه الدعوة \* لأن أدراك مدة التأمل كدعوة الرسل كافة  
 السفينة فاقبحت مدة التجربة مقام الرشاد والشرط نكرة  
 وذو أخرجها ما لتحقيقاً وتقديراً \* وعند الأشعرية أن عقل  
 من لم يبلغه الدعوة \* عن الاعتقاد حتى ملك أو اعتقد  
 الشك ولم يبلغه الدعوة كان معذوراً \* لعدم ورود السمع

\* ولا يصح إيمان الصبي العاقل عند مريم \* إذ لا سمع ولا عيرة  
 للعقل عند مريم \* وعند نايص \* لا اعتبار عقله \* وإن لم يكن  
 مكناه \* لأن الروح بالخطاب والتعامل إن وليلي  
 الفريقين لما تعارضا عملنا بهما فقلنا أنه لا يوجب نفسه  
 حكما ماله يصير اليه الخطاب تستحقا أو تقديرا فلا إيمان  
 على الصبي بمجرد العقل ولا على الماشي على الشا من خلال  
 للمعتزل ولا يهد رايضا فلا يعذر الماشي لو وصف الك  
 واعتقله \* خلا لا شعورية فقولنا مذ أقول ثالث بين يدي  
 \* والاهلية نوعان أهلية وجوب وهي بناء على قيام الدمة  
 لأن الدمة هي محل الوجوب ولهذا أيضا اليها والذ  
 لغة العهد لأن نقصه يوجب الذم وشرها ومغابته يص  
 الإنسان أهلا لماله وعليه وهي ثابتة \* إد الادمي يؤم  
 وله دمة صالحة للوجوب له \* وعليه أجماعنا ومن لم  
 يسم زائنة من العقه قال تقدير المال في الدمة من الترهات  
 ويرد عليه أنه ينبغي أن يجب عليه التحقيق كلها كما على  
 المانع لتحقيق السبب وبما الدمة فقال \* غير أن الوجوب  
 غير مقصور بسببه \* بل المقصود حكمه وهو الاداء عن  
 الاحتياط لتحقيق الابتلاء وهذا لا يرجدني حتى الصنع لعجزه

\* فبإقرار أن يُجْطَل \* الوجوب لعدم حكمه كالعدم مسيله فكل  
ما يمكن ادعاءه يجب والا فلا فيما كان \* ومن حقوق العباد  
من العزم \* كضمان الإلتاف \* والعوض \* بكثرت المبيع  
والأجرة \* ونفقة الزوجات والأقارب لزومه \* لأن الحكم  
في الأولين وهو ادعاء العيّن يستعمل النيابة إذا مال هو  
المقصود \* والنفقة كالأجرة لأنها عرض عن الاحتباس  
\* وما كان منها \* عقوبة \* كالتصاص \* أجزاء \* كبرمان  
الميراث \* لم يجب عليه \* أي على الصبي لأنه لا يصلح لحكمه  
وهو المطالبة بالعقوبة وجزاء القتل \* وحقوق الله تع يجب  
متى صح القول بحكمه كالعشر والخراج \* لأن الحكم وهو ادعاء  
الصبي يستعمل النيابة إذا المقصود من الادعاء هو المال  
لا الادعاء فادعاء الولي كادائه \* وستى بطل القول بحكمه  
لا يجب كالعبادات الخالصة \* إذا المقصود الابتلاء بالاداء  
اختياراً وما دى بالنائب ليس بظاعة \* والعقوبات  
كالحرد \* واهلية ادعاء \* لا خلاف أن الادعاء يتعلق بقدرته  
فهم الخطاب والعمل والأول بالعقل والثاني بالبدن فهي  
مبتناة على القدرة فينبقضم بالتقسامها فلدا قال \* وهي نوعان  
القاصرة تهتمنى على القدرة القاصرة كافي العقل القاصر والبدن

الناقص \* جُمُعياً \* كالصبي العاقل \* فالإنسان في أول  
أحواله عند بصر العقل وتبين كنه فيه استغفل الله استكماله  
فيمتحنه فقبيل بلوغهم ما درجته الكمال قصر تياً \* وأما قد  
يبتلى على أحد منهما قاصراً كماله في المعتزلة البالغ \* فهو كمال  
العاقل المنزلي حيث أن لا يلاحظ ولا وصف الكمال \* وتبين  
عليهما صحة الأدلة \* لأن الأكرام مع قلوص القدرية يؤ  
التي السراج والسنجح صممت الجماعات بتخص \* وكاملة ت  
هي القدرة الكاملة مثل العقل الكامل والبدن الكامل  
المراد بآلة مختلف الوجودات متفارقات في حق البشر لتعد الروا  
عليه فاقير البتة \* الذي يعشده العقل من  
تيسيراً \* وتبين على وجوب الأداء وتوجه الخطأ  
لانتفاء السراج إذا كان \* والأحكام منقسمة في هذا الباب  
أي باب الملكية الأداء وإرادتها القاصرة ولو قال فما يشبه  
بالمقاصرة أقسام كان الوجه \* فليق الله تعالى أن كان حسناً لا يحتل  
غيره \* أي للقبح كالأيمان دون فروعه \* وجنب القول بصحته  
من الضحى إلا لزواله إذا \* لأن فيه نفعاً بسخطا والضرر  
هو لزوم الإلزام وليس حرماً بل لئلا ينشأ من المقاصد بل  
من التبرعات \* وإن كان قبيحاً لا يستعمل غيره \* كالكفر \* وأما

بكونه حق الله تع أن حرمة حق الله تع كحرمة الزنا  
 \* لا يجعل محمد زنا \* لوجوده حقيقة ولأنه جهل فيصح رده  
 \* وما هو متروك بين الا مزين \* أي ما هو حسن وما هو  
 قبيح \* كالصلوة ونحوها \* فالصلوة لم تشرع في وقت مكروه  
 لك الصوم بالليل وفي حالة الحيض والنسج في غير وقت  
 يصح منه الاداء \* باعتبار الاهلية القاصرة \* من غير  
 بكه \* أي لزوم مضي وضمان لعدم اللزوم في حقه \* وما  
 من غير حقوق الله تع أن كان نفعاً محضاً كقبول الهبة \*  
 صدقة \* يصح مباشرته \* وان لم يأذن له وليه لأنه نفع  
 من ولده اهلية قاصرة \* وفي الضار المحض كالطلاق والوصية  
 هبة يبطل أصلاً \* اذن له وليه ولم يأذن \* وفي الدائر بينهما  
 بيع ونحوه يملكه برأى الرئي \* ليكمل نقصانه به والشافعي  
 ربح خالفنا في جميع ما قلنا بلا فقهه فصح عباراته في  
 اختيار احد الابوين ديناً ووصية وقال بل لزوم احرامه  
 وبالجزاء لو ارتكب مخطوراً ولا نفع فيه بل فيه ضرر وابطل  
 الايمان مع انه نفع فاتماله حرف واخذ اخترجه لأنه \* قال  
 المشافعي ربح كل متفعة يمكن تحصيلها له بمباشرة وليه  
 لا تعتبر عبارته فيه كالا سلام والبيع وما لا يمكن تحصيله له

بمباشرة وليد تعتبر غير اوتة فيه كالطلاق والوصية واختيار  
 واحد الا هو عين \* لان منفعة هذا لا تحصل بمباشرة المولى  
 واصلها ابن من كان موليا عليه في شيء لم يصلح واليا المتضاد  
 لان احدهما آية العجز والاخر سمة القدرة قلنا لما قصرت  
 اهليته صلح مولا عليه ولما ثبت اصيلها بالعقل صلح واليا  
 ولا منافات فلوجعل واليا في تصرف لا يجعل مولا فليدركذا  
 في العكس فاذا اسلم بفعله لا يجعل مسلما تبعا ولو جعل  
 مبيلا تبعا لا يجعله مسلما اصلا \* ففصل في الامور  
 للعترة على الاهلية \* والامور المعترضة كما لموت على اهلية  
 الوجوب وكالتوم على اهلية الاداء وبها يتغير الاحكام بخلاف  
 انجوا الكهولة والحمل والازهاج والشيخوخة القريبة الى  
 الفناء وان تعيد بها بعض الاحكام دجلت في المرض ولم يندرج  
 البجنون والاعماء فيه لاختصاصهما باحكام جمعة \* موعان  
 ميموي \* ايا يشك من قبل الشارع بلا اختيار العبد  
 \* وهو \* عشرة انواع \* المصقر \* وعروضا ما لعدم دخوله في  
 مفهوم الانبياء او لخلو الانسان عنه كآدم وحواء \* ومروى اول  
 اجر الله للجنون \* ثم لا يصح ايمانه ولا تكليفه به لعدم  
 التمييز لكنه \* اذا عقل فقد اصاب ضربا من اهلية الاداء \*



القاصرة \* لكن الصيام مع ذلك عذر \* لنقصان عقله \* فيسقط  
 به ما يحتمل السقوط عن البائع \* بالعذر كالصلوة والصوم  
 يحتملان السقوط بالجنون ونحوه \* ولا تسقط عنه فريضة  
 الايمان \* لانها لا يحتمل السقوط للدوام فرضيته بدوام  
 اليقظة والولاية فلا يسقط نفس الوجوب به \* حتى اذا اداءه  
 فرضا \* ولو سقطت كان نفلا كالصلوة ولا يقال كيف يكون  
 ذاء فرضا \* وقد رضع عنه الزام الاداء \* لعدم اعتبار عقله  
 بوجه الخطاب والتكليف به لان الاداء قد يقع فرضا وان  
 يجب كالمسافر اذا صام \* وجملة الامر \* اي الكلى فيها  
 ما يوضع عنه العهدة \* اي اللزوم والجزاء لان الصيام من  
 اب الرحمة فيجعل سببا للمعفو عنها يحتمل بخلاف الردة  
 يصح منه ولاة ما لا عهدة فيه فلا يحرم عن الميزات  
 بالقتل \* ولو عهدا \* عندنا \* لان مزج حب القتل يحتمل  
 العفو فيسقط بعد الصبا \* بخلاف \* حرمانه بسبب \* انكفر  
 والرق \* لانهما ينافيان اهلية الازد<sup>ج</sup> لعدم الولاية وعدم<sup>ج</sup>  
 الحق لعدم الاهلية لا يعد جزاء \* والجنون \* مطلقا اصليا  
 كان او عرضيا قليلا كان او كثيرا \* يسقط به كل العبادات \*  
 فترات الاهلية لا الاداء بوزوال العقل فيسقط الوجوب \* لكنه

اذ لم يمتد \* لعدم نضاعف الواجبات \* الحق بالصوم  
 وبالاغماء \* وجعل كان لم يكن استحيانا لا قد عارض  
 بمنزلهما والامتداد بالكثرة الموقفة في الحراج ولا نهاية  
 يمكن ضبطها فاطمئنا دناها هروان يستوعب العبد وظيفته  
 بالوقت ليكن وقت جنبش الصلوة يوم وليلة وذا قصير في  
 نفسه فجعلت كثرتها بدخولها في حد التكرار \* وحده  
 الامتداد \* يختلف باختلاف الطاعات بعضها موقت بيوم  
 وليلة وبعضها بشهر وبعضها بسنة فجعل \* في الصلوة  
 يزيد \* الجنون \* علي يوم وليلة \* باختيار الصلوة عند  
 محمد راح وباعتبار الساعات عند ما فلو جن قبل الزوال  
 ثم افاق في التحرك بعد دخول وقت الظهر عنده يجب القوم  
 لان الصلوة لا يصير متافلا بل يحل الواجب في حد التكرار  
 وعند هذا الاثر وقت الصلوة يوم وليلة وقد دخل في حد  
 التكرار \* وفي الصوم باستغراق الشهر \* ولا يعتبر التكرار  
 ههنا لان اعتباره ثم التأكيد الكثير والافاضل  
 باستيعاب الجنس والشهر في نفسه كنسب ولا يند انما صار الى  
 المؤكد اني لم يزد على الاصل وفي الصوم يزداد لان في الا  
 يحصل الا بمعنى احد عشر شهرا \* وفي الزكاة باستغراق

القول \* عند محمد رح لانهما تدخل في حد التكرار بدخول  
 السنة الثانية \* وابو يوسف رح اقام اكثر القول مقام الكل \*  
 وهو ايسر لكونه اقرب الى سقوط الواجب فلوزال الجنون  
 بعد احد عشر شهرا يجب الزكوة عند محمد رح لوجود  
 الزوال قبل الاضيقاد وعند ابي يوسف رح لا لوجوده  
 بعده \* والعته بعد البلوغ هو كالصبا مع العقل في كل  
 الاحكام \* لانه آفة تزجيب خللا في العقل \* حتى لا يمنع صحة  
 القول والفعل \* كالصبا مع العقل فيصح اسلام المعتوه ولو  
 تلف مال الغير يضمن \* لكنه يمنع العهدة \* اي ما يوجب  
 الزام شيء ومضرة كالصبا فلا يطالب في الوكالة بالبيع والشراء  
 بنقد الثمن وتسليم المبيع ولا يصح طلاق امرأته \* وانما  
 ضمان ما يستهلك من الاموال فليس بعهدة \* لانه لا يلزم  
 بعقد بل هو جبر نقصان الفائتة وهو يعتمد عصمة المحل  
 \* وكونه \* اي المستهلك \* صبيا \* معذورا او بالغاً \* معتمدا  
 لا يثناني عصمة المحل \* لانه ثابتة لحاجة العبد ولا تزول  
 بمالعهته وبالصبا فيجب الضمان ولزوم الضرر <sup>حسب</sup> ضمني \* ويوضع  
 عند الخطاب كما عن الصبي \* ويولي عليه اي يثبت للغير  
 عليه الرقابة كما على الصبي نظر الاله لنقصان عقله \* ولا يلي

على غير العجزة \* عن التصرف بتفصيله فلا يشك له قدرة  
التصرف على غير \* والتشبهان وهو جهل ضروري لما كان  
يعلمه لا بأية وهو لا ينال في الرجوب \* لا نفس الرجوب \* في حق  
الله تع \* لأنه لا ينال في الذمة ولا وجوب الاداء لأنه لا ينال  
بالاملية ولا حرج بالانجاب الحقوق عليه اذ لا ينسب عبادة  
استوائية تدخل في هذا التكرار غالبا فصار كالنوم \* لكن  
كان غالبا \* يلازمه \* كما في المصوم \* لان وقتة وقت اكل  
وطبع الانسان لجوعه وعطشه يدعوا اليه عادة في  
\* والتسمية في الذبيحة \* فالذبيحة مظنة هيبة ختلى يده  
عن قبله كل شيء فيغلب عليه التشبهان \* وسلام النيا  
في القعدة الاولى عن ظن الاخيرة فهيئة المصلي لا  
تركه والداعى اليه وهو القعدة مع التشبهان موجود فيك  
غالبا بخلافه في غير حال القعود والكلام في جميع الاحوال  
\* يكون \* له \* عفو \* يعرفه من جهة من له الحق \* ولا  
يجعل عذرا في حقوق العباد \* لبياعتهم \* والنوم وهو  
عجز عن استعمال القدرة \* لا ضرب مرض بخلاف نسي  
الاعمل \* فواجب تاخير الخطاب \* لان توجهه بشرط الاختيار  
ولا اختصار له اصلا لا حقيقة ولا تقديرا بخلاف النسي

\* ولم يمنع الوجوب \* لبقاء الاهلية واحتمال الاداء بالانتباه

\* وبينا الاختيار \* لاندينافه الرأي ولا اختيار بدونه اصلا

\* لا صينيا ولا فاسدا \* حتى بطلت عباراته في الطلاق والعتاق

\* والاسلام والردة فلم يرتعلق بقراءته وكلامه وقهقهته في الصلوة

\* حكيم \* لعدم التمييز حتى لا يفقد صلواته ولا يكون حدثا

\* والاغنياء وهو ضرب مرض وفوت قوة بضعف القوى \*

\* بشلاف النوم \* ولا يزيل الحصى بخلاف الجنون وهو \* اى

\* الاغنياء \* كالنوم \* في فوت الاختيار وفوت استعمال القدرة

\* حتى بطلت عبارته \* مطلقا \* بل اشد منه \* معني في كونه

\* عارضار في فوت الاختيار فكان هو حدثا بكل حال مضطجعا

\* كان او قاعد او راكعا او ساجدا والنوم حدثا في بعضها

\* وقد يستعمل الامتداد \* غير ناد وبخلاف النوم \* فيسقط

\* به الاداء \* لعدم القدرة واذا بطل الاداء بطل الوجوب

\* كما في الصلوة اذا زاد على يوم وليلة باعتبار الصلوة عند

\* محمد روح وباعتبار الساعات عند هذا \* كما بينا في الجنون

\* وامتداد في الصوم ناد \* لانه لا يمتد شهر بمادة \* فلا

\* يعتبر \* فلوا غمى عليه يوما وليلة يسقط عنه الصلوة

\* ولوا غمى عليه شهر رمضان لا يسقط الصوم واعتبر امتداد

الشهود فيهما لان اصل الادلة يومسار ليلة وشهر را غير نادراً  
 \* والرق وهو \* لغة الضعف يقال ثوب رقيق اي ضعيف بالنسج  
 وشرعا \* عجز حكمه \* لا حتمي فالعبد قد يكون ائذا رخصا لكنه  
 عاجز شرعا عما يقدر عليه الحر من الشهاد والقضاء وغير  
 هذا \* شراح جزاء \* وعقوبة \* في الاصل \* اي في ابتداء ثبوتها  
 فالكفار لما استنكروا ان يكونوا عبيدا لله تع جعلوا انبياء  
 عبيدا \* لكنه في البقاء صار من الامور الحكمية \* من  
 غير ان ايراعي فيه معنى الجزاء والعقوبة حتى يبقى رقة  
 وهو مسلم كالشراح عقوبتها بتداع حتى لا يبتدأ على الله  
 وفي البقاء على الامور الحكمية فلما اشترى المسلم ارض خرد  
 لزومه \* به يضيق المرء بمخرقة \* اي معرض \* للملك والابتداء  
 اي الامتثال \* وهو \* الى الرق \* وصلى لا ينجز اي \* ثبوت  
 ورواها فلو اقر ان نطقه عبد يكون عبدا اي شهادته واجميع  
 احكامه قبلوا انظم اليه مقله لم يكن كسروا احد في الشهاده  
 كالزاتين فيها وهذا لان الرق عجز حكمي في عدم التجزي  
 \* كالعقوبة الذميه هو ضد \* لذ العتم في قوة حكمية والرق ضيف  
 حكميه \* وكل الاهتاق عند ما لا يلزم الاثر بدول المؤثر والمؤثر  
 بدون الامر \* وهذا لان الاهتاق اما الثبات الغمضي او التعلق

الرق وعلى التقديرين يلزم المحذور وما على الاول فلانه اذا  
اعتق نصف عيده فلا يخلو من ان يثبت العتق في المحل  
اولا فان ثبت ثبت في كله لعدم تجزي العتق اتفاقا وحينئذ  
يلزم الاثر بلا مؤثر وان لم تثبت اصلا يلزم المؤثر بلا اثر  
واما على الثاني فلانه اذا اعتق نصفه فلا يخلو من ان يزول  
الرق منه اولا فان زال زال عن كله ضرورة عدم تجزيه  
وحيثئذ يلزم الاثر بدون مؤثر لوجود الزوال عن الكل  
مع تحقق مزيل البعض وان لم يزال اصلا يلزم المؤثر بلا اثر  
وقال ابو حنيفة رح انه اذا دالة للملك مستجز لان التصرف  
ما يلاقى حقه وحقه في الملك لا في الرق لانه جزاء والجزاء  
الله تع \* لا اسقاط الرق او اثبات العتق حتى يتجبه  
بما قلتم \* من المحذور \* وهذا الرق \* لا رق العبد قبل  
الاستيلاء \* ينافي ما لكية المال \* فلا يملك العبد شيئا وان  
ملكه المولى \* لقيام المملوكية مالا \* فلا يتصور كونه مالا من  
هذا الوجه يرد عليه لا تسلم انه مالك من هذا الوجه لم  
لا يجوز كونه مالا انسانية ومملوكا مالا كما هو في مالكية  
النكاح وجائز كونه مالا ومملوكا باعتبارين كما كتب  
مملوك وخبر باعتبارين ولا استحالة \* حتى لا يملك العبد

والكتاب التشرى \* وان اذن له لا يله من احكام الملك \* ولا  
 يصح منهما حجة الاسلام \* ولا له لاقدرة للزريق اصل لا يدم  
 المال وصافعة اليد نية لمراة \* ولا يسانى ما لكينة عمير المال  
 كالسكج \* حتى ينقذ لك اخذ ملاذن المولى \* والدم \* حتى  
 يطع اقراره بالقبض \* والسيرة \* حتى لا يملك المولى اقل له  
 \* ويتانى كمال السكج في امكية انكرامات \* الموضوعة للبشر  
 في الدنيا لان كمال السكج بالعزة والشرف والرق هو ان رذل  
 \* كالديمة \* التي به يصير اقل لا لاجاب ولا لا ستيحاب  
 وميتا على سائر السيرة ان في المعصاة الرقة فلا يستعمل  
 الدين الا ان اصحك اليها بالكلية الرقة او انكسب كساح  
 بالدين \* والولاية \* فانها تميل القول على الغير بما اذ انى  
 وهذه اكرامة \* والخل \* لان استغراش الحر الرمتو سفا  
 كراما مقدول ان التمتع في حق اللقي عليه للصلاة والسلام  
 فتصفى الخل بالرق \* وانك \* اى الرق \* لا يؤثر في عصمة  
 الدم \* تنغيصا واعدا \* لان العصمة الموثمة \* اى المروحة  
 للائم فقا على تة لا ير التعرض للدم \* بالايما والمثومة \* اى  
 المروحة المعصاة والائم \* يدارة \* اى الاحراز بها \* والعبد  
 منه \* اى ان يترتب كل واحد منهما \* كالحر \* فلا نقصان



\* وإنا هو يورث في قيمته \* ينقصان لنقصان ولاية حيث يملك  
التصرف في المال يد الاملك \* ولهذا \* اي المساواة الجزئية  
 العصمة \* يقتل الحر بالعبد قضا صاعدا عندنا \* وقال الشافعي  
 روح لا لا انتفاء المماثلة بينهما فالحر نفس من كل وجه  
 والعبد نفس ومال \* و \* انما \* صح ايمان الماذون الكفار \*  
 اي امانه لانه ليس من باب الولاية لانه يصح في حقه اولا  
 اذ هو شرك في الغنيمة ثم يتعدى كما في شهادة به لال راضيان  
 \* وعلى هذا \* وهوان ما لزمه اولا ثم يتعدى ليس من باب  
 الولاية \* صح اقراره \* اي الماذون \* بالحد ود والقصاص \*  
 لان الالتزام ضمنى \* وبالسرقه المستهلكة \* حتى وجب القطع  
 وله يجب ضمان المال \* او بالبقا ئمة \* اختنى وجب القطع  
 ورد المال \* وفي المهور \* لو كذبته المولى قاتلا المال مالى  
 \* باختلاف \* معروف عند ابي حنيفة راح يضح بالحد لانه  
 حقه والمال بناء عليه لان القطع هو الاصل عند وعنده  
 محمد روح لا يضح بهما لان المال حق المولى والقطع بناء على  
 اخذه وعند ابي يوسف يضح بالحد ود دون المال لان البرق  
 ينافي مال كية المال دون غيره \* والمرض وانه لا ينافي اهلية  
 الحكم \* لا في حقوق الله تعالى ولا في حقوق العباد \* و \* لا \* اهلية

العبارة \* فيصح كإحريض المريض وطلاقه لأنه لا جليل في الذمة  
 والفعل والنطق ولما لم ينال فيهما ينبغي أن يثبت عليه  
 العبادات كاملة وإن لا يتعلق بها الحق الغير \* ولا يثبت  
 فيه الحجر \* لكنه لما كان سبب الموت \* بواحدة ترادى الآلام  
 \* وأنه عجز خالص كان المرض من أسباب العجز \* أي موجباً له  
 \* عجزاً عما يعبدات عليه بالقدرة الممكنة \* حتى يصلى  
 بقاعد الخلق لم يستطع لمصلحة \* ولما كان الموت عليه خلافة \*  
 في المال للوارث والغريم للبطلان أهلية الملك به فيخلفه  
 أقرب الناس إليه والحراب الذمة به يصير محل قضاء الدين  
 وهو ما به لا يغفل عنه فيخلفه الغريم به إله إثبات المحكم  
 في المال \* كان المرض من أسباب يتعلق حق الوارث والغريم  
 به \* إثباتاً للتمييز القدر ليله \* فيكون \* المرض \* من  
 أسباب الحجر \* على المريض \* بقدر ما يتعلق به صيانة الحق \*  
 أي حتى الوارث وهو الثلثان وحتى الغريم وهو قدر الدين  
 إنما يثبت عليه الحجر \* إذا انزل بالموت \* لأن علة الحجر  
 مرض صليت لا نفسه قبل وجوب الوصف لا جبر ولا انزال  
 به صار أصله موصوفاً بالامانة من أوله فلذا كان \* مستنداً  
 في أوله حتى لا يؤثر المرض فيما لا يتعلق به حتى غريم ولا وارث \*

كنهه المثل، وأجرة الطبيب وإذا المديناني الأهلية عين وهو  
 من أسباب التحجر\* فيصح للحال كل تصرف منه يستعمل  
 الفسخ كالهبة والمحابات\* للشك في ثبوت التحجر مع إمكان  
 التبدار\* ثم ينقص إن احتيج إليه\* بالائتمان وإعانة  
 ربح صاحب الحق\* وما لا يستعمل الفسخ جعل كالمعلق بالموت  
 كالايمان إذا وقع على حق عزيز\* بأن اعتقه عبداً أصغر قراً  
 بالدين\* أو وارث\* بأن اعتق عبداً يزيد قيمته على الثلث  
 بخلاف اعتاق الرأى حيث ينفذ لأن حق الميراث في ملك  
 اليد وبه الرقبة\* وحق الوارث والغريم في ملك الرقبة و  
 الاعتاق يلا في ملك الرقبة قصد أو زوال اليد ضمناً\* والحديث  
 والنفاس وهما لا يعدان الأهلية\* بوجه الأهلية وجوب  
 الأهلية إذا لم يعدم إخلالهما بالأمانة والعقل وقدرة البدن  
 فيبغى أن لا يسقط بهما الصلوة كالصوم\* لكن الطهارة  
 عنهما للصلوة\* أي لادائها\* شرط\* على وفق القياس كالطهارة  
 عن سائر الأحداث\* وفي فوت الشرط فوت الأداة وقد جعلت  
 الطهارة\* جواب من يقول بأن الطهارة عنهما كما شرطت  
 للصلوة شرطت للصوم أيضاً والجواب أن الطهارة\* عنهما\*  
 جعلت\* شرطاً لصحة الصوم نصاً\* تدع الحائض الصوم\*

- والصلاة في أيام أقرانها بخلاف القياس \* لأن الصوم يتأدى  
 منع الجنبات والحدائق فصحا معهما ولما تصور الأداء لزم  
 القضاء \* فلم يعد إلى القضاء \* أي إلى امقاطعه فاشترطها  
 أنها يؤثر في المنع من الأداء \* مع أنه لا حرج في قضائه \*  
 لأن الحيض لا تزيد على عشرة فلا يتصور الاستغراق بوقت  
 الصوم فلم يحفظ أصله وإن سقط الأداء كمن اغتسل عليه  
 ما دون يوم وليكف والاستيعاب وأن تصور في القياس لكنه  
 شغل يحكم الحيض على أن وقوعه في وقت الصوم نادرا لا عموما  
 مستقر بحال الشهر واستيعاب الجنبون إنما سقط القضاء مع نكاحه  
 لإعدام الأهمية رأسا فالقياس أن يقطعه وإن لم يستوعب  
 ملكين استحسنا عند عدم استيعابه لما بينا \* بخلاف الصلاة \*  
 لأن في قضائها خراجا فالحيض لم يكن أقل من ثلثه لأن  
 قيل حل الواجب في حد التكرار والناس عادة أكثر من  
 مدة الحيض \* والموت \* وأنه لكونه عجزا ناسا \* ينال أحكام  
 الدنيا \* أي اقليةها \* مما فيه تكليف \* لعدم المقدرة فيفوت  
 الأداء عن اختياره \* حتى بطلت الزكوة \* أي سقطت فلا  
 يجب أدائها من التركة \* وسائر القرب عهد وإنما يبقى  
 عليه المأثم \* لأنه من أحكام الآخرة وهو كالأحياء فيها

\* وما شَرَعَ عَلَيْهِ لِحَاجَةٍ غَيْرُهُ \* اَمَا اَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ اَوْ لَا  
 \* فَاِنْ كَانَ حَقًّا مُتَعَلِّقًا بِالْعَيْنِ \* كَمَا لِمَبِيعٍ وَالْمَرْهُونِ \* يَبْقَى  
 بِبَقَائِهِ \* لِأَن فِعْلَهُ فِيهِ غَيْرُ مَقْصُودٍ اِنَّمَا الْمَقْصُودُ سَلَامَةُ  
 الْعَيْنِ وَاِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ بَلْ بِالذِّمَّةِ فَوَجُوبُهُ اِمَّا بِطَرِيقِ الصَّلَاةِ  
 كَالنِّفْقَةِ اَوْ لَمْ يَكُنْ كَالَّذِينَ اِلَاجِبُ عَرَضًا \* فَاِنْ كَانَ دَيْنًا  
 لَمْ يَبْقَ بِمَجْرَدِ الذِّمَّةِ حَتَّى يَضُمَّ إِلَيْهَا \* اِىْ اِلَى مَجْرَدِ مَتْنِ  
 \* بِالرَّأْيِ مَا يَوْكُدُ بِهِ الدِّمَمُ وَهُوَ ذِمَّةُ الْكَفِيلِ \* لِأَن الذِّمَّةَ  
 بِالرِّقِّ تَضَعُوبٌ فَيَاثُوتُ اَوَّلَى وَاِنَّمَا لَمْ تَبْعُدْ بِهِ لَدَلِيلُ بَقَاءِ  
 الدِّينِ عَلَيْهِ اِذَا مَاتَ غَنِيًّا \* وَلِهَذَا \* اِىْ لِعَدَمِ اِحْتِمَالِهَا  
 اِلَى الدِّينِ بِنَفْسِهَا \* قَالَ ابْرَحِيمُ بْنُ رَجٍ اِنْ الْكِفَالَةُ بِالدِّينِ  
 عَنِ الْمَيْتِ الْمَقْبُورِ \* وَلَا كِفِيلَ لَهُ \* لَا تَصَحُّ \* لِمَقْرُورِ الدِّينِ  
 حَتَّى يَحْكُمَ الدَّيْمَالُ فَرَاثَ مَحَلِّهِ وَاِنْ بَقِيَ فِي حُكْمِ الْآخِرَةِ لِأَن  
 الذِّمَّةَ بِالْإِظْطَابِ وَيَتَحَمَّلُ اِمَانَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَبِالْمَوْتِ خَرَجَ عَنْ  
 اِعْلِيَّتَيْهِمَا \* بِخِلَافِ الْعَبْدِ الْمَجْبُورِ يَقْرَبُ الدِّينَ \* اِذَا تَكَفَّلَ  
 عَنْهُ رَجُلٌ صَحَّ وَاِنْ لَمْ يَكُنِ الْعَبْدُ مَطَالِبًا فِي الْحَالِ \* لِأَن  
 ذِمَّتَهُ فِي حَقِّهِ كَامِلَةٌ \* لِأَنَّهُ حَتَّى يَكْفَى فَكَانَ مَجْلِبًا لِلدِّينِ  
 \* وَقَالَ تَصَحُّ \* لِأَن الدِّينَ مَطَالِبٌ بِهِ وَلَمْ يَوْضَعْ مَجْبُورًا لِلْحَقِّقِ  
 حَتَّى يَتَّخِذَ بِهِ فِي الْآخِرَةِ وَلَا نَعْلَمُ اَنَّهُ غَيْرُ مَطَالِبٍ فِي أَحْكَامِهِ

الدنيا \* وان كان صلة تحق \* لانها تمتع بالرق فبالمرت  
 اولى \* الا ان يوافق به فتصح من الثلث. نظر العوان كان  
 ماضيا \* فقال له \* اي للميت \* يبقى له ما يقضى به الحاجة \*  
 لان مرائي البشر امت لساكنتهم \* ولهم ائمة جهارة \* لان  
 لباسه في الخيرة مقدم على حق الفرما \* ثم رد يوتبه ثم  
 وصاياه من ثلثه ثم وجبت المواريت بطريق الخلافة عنده \*  
 لساكنته اي من يخلفه في امواله \* نظر الد \* يرجع الى الكل  
 \* فتصرف المواريت الى من يتقبل به نسب او شبا \* كالزور  
 والزوجة \* او ذينا بلا نسب او شبا كعامته المخلصين \* فمن  
 مات ولا وارث له يوضع ماله في بيت المال \* ولما ا \* اي  
 لبقاء ما يقضى به حاجته \* بقيت الحكاية بعد موت المولى \*  
 لحاجته الى البذل والولا \* خلاصة من المغناب وقضاء الد \*  
 \* وبعد موت الكاتب عن وفاة \* ليشال شرف الكوفة ويعتق  
 اولادها وابقاء المملوكية صمتي \* وقلنا تغسل المرأة زوجها  
 بعد الموت في عداها لبقاء ملك الزوج \* حكما لساكنته  
 \* في العدة بخلاف ما اذا ماتت المرأة لانها مملوكة وقد  
 بطلت اهلية المملوكية بالموت \* ولا نظر لها في ابقائها  
 \* وما لا يصلح لساكنته كالقصاص لانه شرع عقوبة ليدرك

الثاني \* اني الشك ومولم يتيق املاله فلا حاجتنا اليه \* واما  
 شرع لانه \* فن وقعتا الجناية على اوليائه من وجه لا نتيغاهما  
 بحيتوته \* لا يستيننا بهما واستنضارهم به \* فارجبتا القصاص  
 للورثة ابدا \* لا انه يثبت له ثم ينقل اليهم \* ولكن  
 \* الثمب ان عقيد المميت \* لان المثلث نفسه فرقتا الجناية  
 على حقه فعلى ذلك لا يجب القصاص لكنه خرج من اهللية  
 الزجوب له فوجب للورث ابدا بخلافه عنه كما لو كان خلف  
 الماذون في كسبه ابدا \* فيصح عفو المجرورج \* اذ ليسبنا  
 انعقد له \* ويصح عفو الرارث قبل موت المجرورج \*  
 لان القصاص له ابدا ولو كان بخلافه لما صح في حال  
 حيوته \* و \* له \* قال ابو حنيفة رشح ان القصاص غير  
 ميراث لا تحين لا يجري فيه سهام الورثة بل يشبه له  
 ابدا لما قبلنا ذلك التار وذا يرجع اليهم لانيه فكانا  
 حقه ما ابدا \* واذا انقلب مالا \* بعفوا واصلح \* اذ امروروتا  
 فيقضى منه ديونه وينفذ وصاياه \* لان المال صالح للوراثة  
 ديون القوم فاعتبار سهام الورثة في المال لا فيه والخلف  
 قد يفارق الاصل بحال كالتميم \* و \* لانه لذك التار ولا  
 يشبه للورثة ابدا \* وجب القصاص للورثين \* لان

الزوجية تصلح سبياً للعتق واستحقاق الأثر خلافة كما  
في الدية \* رجبت لهما \* وله يحكم الأحياء في أحكام الآخرة \*  
بالنصوص \* ومكتسب \* أريد بالاعتساب ترك دفع ما يمكن  
 دفعه \* وهو أنواع \* لأنه إما من البر على نفسه أو من غيره عليه \*  
أما الأول \* فمنه \* الجهل \* عند عار قبل كونه زائداً على  
 حقيقة الاعتساب \* ومكتسباً لأن صاحبه يختلص من إذا استعمله  
بعد التزوي \* لأنه جزاء على كسر ولا اختيار للعبيد في ثبوت  
 الاجزائية \* وهو أنواع \* الأول \* يحمل باطل لا يقتل عذراً  
 في الآخرة الجهل الكافر \* لأنه مكافئة وعياد بعد وفجر  
 الدليل \* وجمال صالح المؤمن \* كالعزى في فقر صفات الله تعالى  
يعكروا يقولون قادر بلا قدرة وعالم بلا علم \* وأحكام الآخرة \*  
كالحوال وعقوبات القبر والميزان ولا يعدل بالمخالفة الدليل \*  
الواضح ولما يؤيد بالقرآن كان دون الأول فكان مستلماً إذا الزاد  
يغل \* وجعل الطاعني \* لأنكاره الدليل الواضح على إمامة  
الإمام الشيخي \* حتى يصح بما العدل ونفعه إذا القليه \*  
وكذا لما أثر الإحكام تلزيمه لا ممكن الالتزام إلا أن يكون للمنتهية  
في حده تحتفظ ولاية الالتزام \* وجعل من خالف في اجتهاده  
الاجتناب والمستند المشهور كالفتوى بجميع امتهات الأولاد



ونسوة \* خالف الاجماع فخالفا لكتاب لثبوت الاجماع  
 به والمشهور ايضا امتنعها ولد فاحتج لا ينفذ قضاء القاضي  
 فيه وانما لم يذكر الاجماع لانك واجه في المذكور ونسوة  
 كالقضاء بشاهد ريمين \* والثاني الجهل في موضع الاجتهاد \*  
 بلا مخالفة الكتاب والسنة وهو المراد من \* الصحيح او في  
 غير موضع الاجتهاد لكن \* في موضع الشبهة \* أي في موضع  
 يشبه الباطل بالصحيح \* كما لمحتجم \* الصائم \* اذا افطر على  
 ظن انها \* أي السجامة \* فطرته \* لا كفارة عليه لانه جهل  
 في موضع الاجتهاد فعند الاوزاعي يفصل الصوم وكمن \* زنى  
 \* بجارية والد \* على ظن انها تحل لي \* لا يحد لانه موضع  
 الاشتباه فوطي الاب بجارية ابنه لا يوجب الحد والقراية  
 مستحقة فاورث الاشتباه في الطرف الآخر فصارت شبهة  
 \* والثالث الجهل في دار الحرب كمن اسلم ولم يهاجر اليها \*  
 بالشرائع \* وانه يكون عذرا \* لعدم بلوغ الخطاب حقيقة  
 بالسمع ولا تقبل يرايا لا استغاضة \* ويلحق به جهل الشفيع \*  
 بسبب الشفعة وهو البيع فكان عذرا الخفاء الى ليل فان  
 المالك مستبد بالبيع فلم يباع الشفيع دارة بعد ما بينت دار  
 يمينها قبل العلم لا يكون تمليها \* وجهل الامه المنكر حد

يا لاعثاق نارها الخمار \* بعد العلم به فانه بمنذر حتى لا يهمل  
 حيارقا اذا سكنت عن اجمع النكاح الخفاء الدليل اما الاحتياق  
 فلعنرد المولى بله واما الحيار فلعنم تغر غمها للمكمل الاحتكام  
 لا شغفها بصلح مة المولى بسلافا الحيار الباورغى حتى الحرة  
 ورجلها المبكر الباعة بالكاح المولى \* عند اذ لا يكون ساكنا بها  
 وضامنها الخفاء الدليل لا يتبدل اذ المولى بالانكاح واما لو  
 علمت بالانكاح وجمعت بالخمار فلا لا يشتهر الدليل بخلاف  
 الاية \* وجهل الوكيل والمأذون بالاطلاق \* اي بالوكالة والاذن  
 فلو قصر فاقبل العلم لا تنفذ على الموكل والمولى \* وضامنها \*  
 لي باليول والحقير فلو قصر فاقبل العلم بعد علميهما \* والسكر  
 ان كان لمن مساح كسروب الدواء \* ليجو البنيخ والافيون \* وشربها  
 المكروه والمضطر فهو كالاغماء فلم يمنع صحة الطلاق والعقاق وسائر  
 التصرفات \* لان ذا اليمين من حسن اليهوى الاصل ولم  
 يشترها ملها حتى يصير حراما فصار كالمرض \* وان كان من  
 مجبور فلا ينال الخطاب احكاما \* لقوله تع لا تقربوا الصلوة  
 وانتم ليكارى فان كان خطانا حال السكر فلا شبهة وان كان  
 حال الصحو يدل على انه لا ينافي اذ البرائة كان اضافة  
 الخطاب الى حالة منافية ويصير في قوة اذ اسكرتم وحر جتم

من املية الخطاب فلا تصلوا وهو كقولك للعاقل اذا جئمت  
 فلا تفعل كذا \* وتلزمه احكام الشرع \* كلها وفهم الخطاب  
 ثابت تقدير الان عقله عند قائما زجرا عليه كابقاء النصاب  
 المستهلك والقدرة التقديرية يكفى لتوجه الخطاب كالعلم  
 التقديرى بالشرع فى دار الاسلام لان ازام الاحكام \* وتصح  
 عباراته \* كلها \* فى الطلاق والعنق والبيع والشراء والاقارب \*  
 لوجودها حسا وصحتها بناء على اصل العقل \* الا الردة \*  
 استحسانا لان الركن فيها تبدل العقيدة ولم يوجد لعدم  
 القصد وفعل المكبر ان لا يعد استخفا فابا لد ين بخلاف  
 المازل وصح اسلامه لوجود احد الركنين وهو الاقرار يقينا  
 والاخر احتمالا مع انه مرغوب \* والاقرار بالحدود الخالصة \*  
 الرجوع فيما سوى حد القذف يصح وقد قارنه دليل  
 الرجوع والمكرب باختلاط الكلام وزاد ابو حنيفة رح للحد  
 ان لا يعرف الارض من السماء \* والهزل وهو ان يراد بالشئ  
 ما لم يوضع له وما لا يصلح له اللفظ استعارة \* اي لا يراد به  
 مسماه لا الحقيقى ولا المجازى \* وهو \* انما فسر بهذا لانه  
 \* ضد الجذ وهو ان يراد بالشئ ما وضع له او ما صلح له اللفظ  
 استعارة \* فيدخل المجازى حد الجذ كاللحقيقة فكان الهزل

رمضان الفالهما \* وانه ينال اختيار التكلم والرضاء به \* لان  
 الهازل لا يريد بالكلام مفهوم مدوق ينفك الا ثيا وعن الرضاء  
 لان الرضاء هو امتلاء الاختيار اخص فجمع بينهما \* ولا ينا  
في الرضاء بالمباشرة \* اي بمباشرة نفس التصرف \* واختيار  
المباشرة \* كأن الا كراه لان الهازل يتكلم بما هزل به من اختيار  
صحيح ورضاء تام \* فصار الهزل يمعنى خير الشرط في البيع  
ابدا \* في ان يدعم الاختيار والرضاء في الحكم ولا يعدم  
عن مباشرة السبب لا مطلقا لان الشرط لا يفسد البيع  
وهو يفسد \* وشرطه ان يكون محررا شرطا باللسان \* انه  
لما لان في العقد ولا يثبت بدلالة الحال الا انه لا يشترط  
ذكره في العقد لان العرض ان يعتقد الناس بيعا ولا بيع  
حقيقة \* بسلاف خيار الشرط \* لانه يشترط ذكره في العقد  
والتلجية \* في الحكم \* كالهزل \* والفرق بينهما ان الهزل  
قد يكون عن اختيار وقد يكون عن اضطرار والتلجية  
لا يكون الا عن اضطرار فهى اخص \* فلا ينال الا اقلية ووجوب  
الاحكام \* لانها بالعقل والبلوغ ولما كان الره قيما قلنا وجب  
النظر في التصرفات كيف يعقهم في حكم الرضاء والاختيار  
فوجب تشريها على هذا دفع الناس الا لثياء ان لو الا خيارات

أو الاعتقاد أن أمانة أو إنشاء أو فاما ان يستعمل القبض كالبيع  
 والإجارة أو لا يحمله كالطلاق والعناق والقسم الأول على  
 ثلثة أوجه أما ان يهزل في أصل العقد أو في قدر العرض أو في  
 جهته وكل منهما على أربعة أوجه أما ان يتفق بعد المراضعة  
 على الإعراض أو البناء أو يسكتا أو يختلفا فانقسمت الثلثة  
 على اثنا عشر وجهًا \* فان تراضعا على الهزل بأصل البيع \* بان  
 قال البائع للمشتري أظهر البيع بيننا ولا بيع حقيقة وإنما  
هو تليجية \* وانفق على البناء \* أي بناء العقد على المراضعة  
 \* يفسد البيع \* لعدم الرضاء بالحكم \* فصار كالبيع بالخيار  
 أي بشيئ أو الشرط \* أبدا \* للمرص بالمباشرة لا بالحكم \* وان اتفقا  
 على الإعراض \* حال العقد \* فالبيع صحيح والهزل باطل \*  
 فيحرم إرضاهما عن المراضعة وهو باسغ لها \* وان اتفقا على أنه لم  
 يضرهما شيئا أو اختلفا في البناء \* على المراضعة \* والإعراض  
 منها فالعقد صحيح عند السيكسيفة رح خلا فالهما فيقبل  
 أبو حنيفة رج صحة إلا يجاب أولى \* لان العقد ظاهر جذا  
 برفق الهزل لم يتقبل به نصا والعمل بظاهر اللفظ أولى من  
 المراضعة التي هي غير ملفوظة ولان الصحة هي الأصل  
 \* ومما اعتبر المراضعة \* المتقدمه اعتبار اللجادة \* إلا

ان يرجد ما يقتضها \* كالأعراض نصابا قلنا الآخر ناسخ كيف  
 وان عقل المتعاقدين ووجههما يرد عا دنههما منهما عن  
 الهزل السابق فكان المكوث والا ختلاف لعدم التنصيص  
 منهما على الفساد كالأعراض معنى بخلاف البناء لانه تقرير  
 المراضعة \* وان كان ذلك \* اي المراضعة \* على الهزل في القدر \*  
 بان يتعقلا على الجدي العقد لكن تواضعاهزلا على البيع  
 بالفين على ان الثمن الف \* فان اتفقا على الأعراض كان الثمن  
 الفين \* بلا خلاف \* وان اتفقا انه لم يحضرهما شيى او احتضر  
 فالهزل باطل والتحمية صحيحة عنده \* عملا بظاهر العقد  
 وترخيصا للصحة \* وعندهما العمل بالمراضعة واحدا \*  
 للعادة \* والالف الذي هزلا به باطل وان اتفقا على البناء  
 على المراضعة فالثمن الفان عنده \* الف عندهما والسياسة  
 انهما يعملان بالمراضعة الا في صورة أعراضهما واهر حتمية  
 ورح بظاهر العقد في الكل والفرق لدين البناء ههنا وثمة  
 ان العمل بالمراضعة ههنا يجعل قول احد الالفين شرطا  
 لوقوع البيع بالآخر فيفسد العقد كبيع حرو عبد وقد جدا  
 في اصل العقد فهو اولى بالترخيص من الوصف بخلاف  
 المراضعة في الاصل فان قيل هذا الشرط لا يفسد لانه لا يطلب

له من جهة العباد لا نهما اتفاقا على ان احد الالفين هزل  
 فصار كبيع دابة بشرط ان لا يبيعها او لا يعلفها قلنا هذا  
 يفسد وان لم يكن له طالب كما اذا جمع بين حرو وعبد وباعها  
 في صفقة واحدة فانه يفسد وان اتفقا على حرية المضموم  
 اليه \* وان كان ذلك في الجنس \* بان سميا دنانير والتمن  
 وراهم \* فالبيع جائز \* بالدينارين \* على كل حال \* معرضين  
 ربانيين او ساكتين او مختلفين والحاصل انهما اذا  
 راضعا على ان التمن جنس آخر فالعمل بالعقد اتفاقا  
 والفرق لهما بين هذا والمواضعة في القدر ان العمل بهما مع  
 صحة العقد ممكن ثمه لان ذكر الالفين ذكر الالف فلو  
 اعتبرت ثمة لا يلزم خلو العقد عن الثمن اما هنا فلا يمكن  
 لاقتضائه ثمينة الدينارهم وعدم ثمينية الدينارين والتمن  
 ما يذكروا في العقد والدينارهم لم يذكروا فلو اعتبرنا ما وقع  
 البيع بلا ثمن والهزل باخذ الالفين ثمة شرط لا طالب له  
 من جهة العباد فلا يفسد كما اذا باع دابة بشرط ان لا يبيعها او لا  
 يعلفها \* وما لا يحتمل \* النقص انواع ثلثة ما لا مال فيه  
 وما فيه المال تبعا وما فيه ذلك مقصودا فنقول \* أما كان  
الهزل في الذي لا مال فيه كالطلاق والعقاق \* وصورته

ان يترافع الزوجان أو المولى والعبد بان يطلقها أو يعتقه  
 لملائية ولا طلاق ولا عتاق اربعة \* واليمينين \* وصورتين ان  
 يترافع مع امرأته أو عبده بان يعلن الطلاق أو العتاق  
 يد بحول الدار ويكون في ذلك ما زلا \* فذلك كله \* صحيح  
 والهزل باطل \* بالسديت قال عليه السلام ثلث جد من  
 جد وهزل من جد النكاح والطلاق واليمين وفي بعض الروايات  
 العتاق مقام اليمين ويلحق اليه باليمين لانه يمين  
 بالسديت والعفو عن القصاص ملحق بالطلاق لانه  
 إسقاط لول العتاق لانه احتماء \* وان كان المال فيه تبعا كالنكاح  
 فان مزلا باصله والعقد لازم والهزل باطل \* لما روينا \* وان  
 مزلا بالقدرة فان انعقا على الاعراض فال مهر العان \* كما في البيع  
 \* وان انعقا على البناء فال مهر الف \* ومنها بالموافقتين في الاصل  
 والقدرة فال فرق لابي حنيفة بين هذا وبين البيع ان ذكر  
 الخد الخفين مازلا كشرط فاسد وذات يؤثر في البيع دون النكاح  
 مطلقا \* وان انعقا انه لم يستقرهما شيء او اختلفا فالنكاح جائز  
 بالمف \* في رواية محمد بن ابي حنيفة رح لان المهر تابع  
 اليل منحة للنكاح بدون ذكره ومع جهالة فلا يجعل مقصود  
 النكاح بخلاف البيع لان الثمن مقصود بالايضا بد حتى



يُفهم البيع بمعنى في الثمن كالجهالة فيعرج به ولان  
العمل بالهزل يجعله شرطاً فاسداً فلذا اوجب الفان ثمة  
\* وقيل بالفين \* في رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة قياساً  
على البيع \* وان كان ذلك في الخمس \* بان سميها الدنانير  
والمهر داهم \* فان اتفقا على الاعراض فالمهر ما سمي \*  
لا مراضهما \* وان اتفقا على البناء فمهر المثل \* اجماعاً لان  
الهزل يخرج المسمى عن المهرية والنكاح يصح بلا تسمية المهر  
يجب مهر المثل بخلاف البيع لانه لا يصح الا بتسمية الثمن  
\* واتفقا على انه لم يحضرهما شيء او اختلفا يجب مهر المثل \*  
اتفقا في رواية وفي رواية آخر المسمى عند كافي البيع ومهر المثل  
عندهما الماهر \* وان كان المال فيه مقصوداً كالخلع والعتاق  
على مال والصلح عن دم العمد \* فهو على ثلاثة اوجه ايضاً \* فان  
هزل باصله واتفقا على البناء فالطلاق واقع والمال لازم عندهما  
لان الهزل لا يؤثر في الخلع \* اصلاً \* عندهما ولا يختلف  
الحال بالبناء او بالاعراض او باختلاف عندهما \* ولم  
يذكر السكوت لانه كالأعراض \* وعند لا يقع الطلاق \* لانه  
كخيار الشرط عند \* وخيار الشرط في الخلع في جانبها يمنع  
وقوع الطلاق ولزوم المال ماله نشاء \* وان امرضاً وقع الطلاق

ووجوب المال إجماعاً \* أما عند مما فلان الهزل لا يمنع وقوع  
 الطلاق ووجوب المال وأما عند فليطلان المواضع بالاعراض  
 \* وإن اختلفا فالقول لمدعى الاعراض عند \* ترجيحاً للجد  
 وعند مما التصرف لازم ولا يفيد الاختلاف لوقوع الطلاق  
 على كلا التقديرين \* وإن سكتا فهو لازم \* أي المال لازم والطلاق  
 واقع \* إجماعاً \* لبطان الهزل عند مما ورجحان الجدل عند \*  
 \* وإن كان ذلك في القدر فإن اتفقا على البناء فعند مما الطلاق  
 واقع والمال لازم \* لعدم أثره في الخلع أصلاً إذ ثبوت المال  
 في ضمنه \* وعند \* يجب \* على أصله \* أن يتعلق الطلاق  
 باختيارها \* جميع المسمى جد يتعلق الطلاق بجمعه ذكر  
 والهزل لا يؤثر في جانب الزوج لأنه يمين وهي لا تقبل  
 الجميع لهزلها في أحد الالفين وهو مؤثر في جانبها كخيار  
 الشرط فصا ركانها قبلت العا وتعلق قبولها الالف الآخر  
 باختيارها فلا يقع الطلاق قبل وجوده كما لو قال أنت طالق  
 على الفين، فقبلت الفاقرون الف \* وإن اتفقا على الاعراض لازم  
 الطلاق والمال كله \* لجد هما \* وإن اتفقا اندلر يسخرهما شيبي  
 وقع الطلاق ووجوب المال \* أما عند \* فلتزجيج الجدل وأما  
 الجدل \* فلعدم تأثيره في الخلع والمال لازم ضمياً \* وإن اختلفا

فالقول لدى عى الإعراض عنه \* لترجميع الجسد وكذا  
عندهما لانه الاختلاف لا يقين \* وان كان ذلك فى الجنس \*  
بان ذكر الدنانير وغرضهما دواهم \* يجب المسمى عندهما  
بكل حال \* متفقين على البناء او معترضين او ساكتين او  
مختلفين لعدم تأثير الهزل فيه والمال يلزم تبعاً \* وعنده  
ان اتفقا على الإعراض وجب المسمى \* ووقع الطلاق ترجيحاً  
للجسد على الهزل \* وان اتفقا على البناء ترقف الطلاق \* على  
قبول المسمى وصار كانه علق الطلاق بقبول الدنانير وهى  
بكونها مازلة لم يقبل فيمتوقف على القبول كفى خيار الشرط  
\* وان اتفقا انه لم يحضرهما شئ وجب المسمى ووقع الطلاق \*  
ترجيحاً للجسد على الهزل \* وان اختلفا فالقول لدى عى  
الإعراض \* ترجيحاً للجسد \* و \* اماً لاخبارات فنقول  
\* ان كان ذلك فى الإقرار بما يحتمل الفسخ \* كالبيع والإجارة  
\* او بما لا يحتمله \* كالطلاق والعناق \* فالهزل يبطله \* لانه  
يعتمد على وجود المخربه والهزل على عدمه فيمنع انعقاده  
اصلاً كالأكراه \* و \* اماً الاعتقادات فنقول \* الهزل بالردة  
كفر \* يرد عليه كيف يكون كفر او الهزل ينفع الرضاء بالسكر  
كالأكراه فلم يتبدل الاعتقاد فبقيل ان الهزل به كفر لا كغيره

هزل به كقول الصميم آله \* لكن بعين الهزل لكونه استخدافا  
بالدين \* لان الهزل راض بالصيب وان لم يرض بالسقم  
فكان جادا في نفس التكلم اما المكره بالكفر فغير راض بالصيب  
والحكم جميعا وانكرا اذا هزل بكلمة الاسلام يحكم باسلامه  
لوجود الاقرار الذي هو اصل في احكام الدنيا كالمكره على  
الاسلام بل اولى لان المكره غير راض بالتكلم والهزل راض  
به \* ومنه الصفه \* وهو لغة الخفة والتسرف تسفقت الرياء  
الشرب اذا استخفته وحركته وشرعا \* خفة نعتري  
الانسان فتبعته \* اي فتحمله \* على العمل بخلاف موجب  
الشرع والعقل \* وهذا يتناول ارتكاب كل محظور لكن  
الاسر غلب على تبذير المال \* وان كان اصله \* اي اصل العمل  
\* مشروعا \* لان اصل البر مشروع لكن الاسراف حرام بخلاف  
سائر المحظورات فاصلها غير مشروع \* وهو \* اي العمل  
بمخلاف موجب الشرع \* السرف \* اي الاسراف \* والتسدير \*  
اي تفريق المال \* وقد لك \* اي الصفه \* لا يوجب خلافا في  
الاملية \* لقيام ما به الاملية من العقل والبلوغ \* ولا  
يمنع شيئا من احكام الشريعة \* لانه مكلف مستأثر \* وانما  
يمنع ماله عنه في اول ما يبلغ \* سفيها اجماعا \* بالنيص \*

ولا تؤثروا السفهاء أجمعوا لكم الآية و أول أحوال البلوغ  
لا ينفاز فيه السفه وعند التجربة و تطاول الزمان يحدث  
قرب من الرشيد غالباً فلا يمنع حينئذ و زمان التجربة  
خمسن و عشرون سنة فانه يصير جد في هذه المدة \* و انه  
لا يوجب الحجر \* عن التصرفات \* اصلاً \* لا فيها يبطله الهزل  
ولا فيها لا يبطله \* حينئذ اي اختليفة رح \* لان الحجر لو ثبت  
لثبت نظر الذ كافهم الصبي و المجنون و السفه مكبرة العقل  
بالهوى فلا يكون سبباً للنظر \* وكذا عند هما فيما لا يبطله  
الهزل \* كالإطلاق لان الحجر وعليه بالسفه كالهزل لانه  
لا يخرج كلامه على نهج العقل وانما يوجه الحجر فيما يبطله  
الهزل كالبيع نظر اللام ملمين ولدينه لاليهفه واجاب عنه  
بانه اجاز تلا واجب كليف وقد تضمن ضرراً افرقه من الحاقه  
بالحكم و المجنون لا جل الميد التي من نعمة طارية والاهلية  
نعمة اصلية ولا يبطل الا على بالادنى \* والسفر وهو الخروج  
المديد وادنا ثلاثة ايام \* لقوله عليه السلام يمنع المقيم  
يوماً وليلة والصافر ثلاثة ايام وليلتين بعميت البرضة المجنس  
ومن ضرورته عموم التقدير \* وانه لا ينافي الاهلية \* لبقا  
القدر ظاهرة وباطنة كملاً \* والاحكام \* لانه مكلف لك

مَنْ اسْتَبَانَ التَّخْفِيفَ بِنُقْصِهِ \* أَيْ هُنَّ غَيْرُ ظُلْمٍ إِلَى كَرْنِهِ  
 مُوَجِّبًا لِلْمَشَقَّةِ أَوْ غَيْرُ مَوْجِبٍ لَهَا \* مُطْلَقًا \* غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِالْحَقِيقَةِ  
 حَتَّى تَوْسُّلُهُ سُلْطَانًا مِنْ بَحْتَانِ إِلَى بَعْدِهَا فِي حَوْلِهَا بِمَحْصِنَةٍ  
 \* لَكُونَهُ مَنْ اسْتَبَانَ الْمَشَقَّةَ \* غَالِيًا لَمْ يَكُنْ سَبَبًا لِلرَّخْصَةِ  
 وَالْغَيْرِ مَقَامِ الْمَشَقَّةَ \* بِخِلَافِ الْمَرَضِ \* مَحِيتٍ لَا يَكُونُ مِنْ  
 اسْتَبَانَ التَّخْفِيفَ بِمَقْصِدٍ مُطْلَقًا بِلِ مَقْصِدٍ بِالْعَجْزِ \* فَإِنَّهُ  
 مِمْتَنِعٌ \* بِغَضِّهِ يَضُرُّهُ الصَّوْمُ وَيَعْضِدُ لِإِبْرَالِ يَتَخَفَّفُهُ فَيُذْ  
 تَعْلَقَتْ الرِّخْصَةُ بِمَرَضٍ يَتَوَجَّبُ الْمَشَقَّةَ \* فَيُؤْثِرُ فِي قَضَائِهِ وَار  
 الْأَرْبَعِ \* فَظُهُرَ السَّافِرُ وَعَجْرُهُ سَوَاءً \* وَتَنَى تَأْخِيرَ الصَّوْمِ \* إِلَى هَذَا  
 مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ \* لَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ مِمَّنْ الْأَمْوَالِ الْمُشْتَارَةِ \* مَنْ جِئَتْ  
 أَنْ لَا تَدَانِ يَسَافِرُ بِهَا خَلْفِيَارًا \* وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْجِبَالِ صُرُورًا وَلَا مَشَقَّةً  
 إِذَا السَّافِرُ يَتَقَدَّرُ عَلَى الصَّوْمِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُلْحَقَهُ مَشَقَّةٌ بِخِلَافِ  
 الْمَرَضِ \* أَصْغِيلُ أَنَّهُ إِذَا أَصْبَحَ لِمَا لَمْ يَكُنْ مُسَافِرًا أَوْ مُقِيمًا رَخِصَةً  
 فَرَا يَتَبَاحُّ لِيَدِ الْعَطْرِ \* لَتَقَرُّرًا لِمُجْزَلِ عَلَيْهِ بِالشَّرْعِ وَار  
 صُرُورًا لِلْحَلَاوَةِ \* لِيَسْلَى الْمَرِيضُ \* إِذَا تَكَلَّفَ ثُمَّ عَدَّ أَلَهُ أَنْ يَطْرَأَ  
 جَلَّ لِأَنَّ الْمَرِيضَ تَسْمَانِي يَتَوَجَّبُ مَشَقَّةً لَا رُخْصَةً \* وَالْوَالِدُ قَطْرُ  
 مِنْ سَافِرٍ \* فِي الْحَالِ السَّفَرِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَجَلَّ \* كَانَ قِيَامُ السَّفَرِ الْخَبِيرِ \*  
 الْوَالِدُ قَطْرُ لَا يَجِبُ الْكِفَارُ لَهُ لَمْ يَكُنْ رُخْصَةً بِالشَّبَهَةِ \* وَلَوْ أَنَّ الْمَرِيضَ

سافر لا تسقط عنه الكفارة بخلاف ما اذا مرض \* لان السفر من  
الامور المختارة فلا يؤثر في سقوط حكمه تقضر عليه واما المرض  
فيستأوى كميؤثر \* والحكام بالسفر \* لئلا يرخس المتعلقة به  
\* تثبت بنفس الخروج \* من عمران مصر \* بالسنة \* فالنبي  
عليه السلام انما يرخس بنفس الخروج \* وان لم يتم السفر  
لما بعد حقيقة الرخصة \* في حق الكل عمومًا ولو توفقت  
اجزاء السفر لمطلات في حق من سافر لثلاثة ايام فقط  
لخطاء \* ما صدر بلا قصد مطلقا \* وهو عند صالح لسقوط  
الله تع \* وان كان جائز المأخذة لان فيه نوع تقصير  
ما حصل عن اجتهاد \* حتى لو اخطأ في القبلة بعد ما  
اجتهد صحت صلواته وكذا اذا افتى بعد ما اجتهد وانما  
قبله لا لان الخطاء في حق الله تع عادة بهذه الطريق \* ويصير  
شبهه بالعقوبة \* اي في دفع العقوبة \* حتى لا يائمه النطاق \*  
اثم فعل وان اثم ترك تثبت لانه عذر \* ولا يؤخذ بعذر \*  
حتى لو زفت اليه غير امرأته فوطئها طمأنتها امرأته لا محمد  
\* وقصاص \* لانه شبهة دارية للعقوبة ولانه جرم كامل فلا  
يجب على المغنر والاصل فيه قوله تع لعنتم عليكم جناح فيها  
الخطية \* ولم يجعل عذرا في سقوط حق العباد حتى وجب

عليه \* اى على الساطع \* فمان العبد وكما \* فيما ادانك  
 مال اسان خطأ لانه جزاء مال لا جزاء فعل فيه مشاءة  
 المثل لو كراه حاطيا لا ايساى العصمة \* وحينئذ يد \* اى  
 بالسطاء \* الثانية \* لانها حق العبد وحدث فيها بالحل  
 والكفارة لتقصيرى التشبه \* وصح طلاقه \* وسبعة الساطع  
 اعتبارا بالسائم لتمام عدم الاختيار قلنا القصد امر ساطع  
 لا يوقع عليه فاقيم اهلية القصد بالبر لاغ والتقل مقاما  
 لا مقام اليقظة والرضاء فيما يدنى عليه كالبيع ادلا حرج و  
 دورها \* ويجب ان يعتقد ببعده \* لوجود الاختيار تقدر  
 بالاقامة المذكورة وانما قال \* لدا صدقه حصمة \* لانه لا يمكن  
 اثباته لا بهذا الطريق \* ويكون بيعه فاسدا كبيع المكره  
 لا بقاء الرضاء الحقيقية وتقدر او انما قال ويثبت ادلا رواية  
 فيه عن اصحابنا \* والاكره \* وهو حيل الغير على امر ساطع  
 ولا يريد معاشرته \* اما ان يعلم الرضاء ويعتد بالاختيار وهو  
 المتعنى به كالاكره يفتى المفس او العضو والاختيار والقصد الى  
 معدوم من لا يبين الحدود والعدم يترجم بها جدا الحاسين  
 الى لا امر والرضاء امثلا الاختيار \* او يعلم الرضاء ولا يعتد  
 بالاختيار \* وهو غير المتعنى كالاكره يحبس او يضرب



وانما لم يفقد الاختيار لعدم الاضطرار \* ولا لعدم الرضاء  
ولا يفقد الاختيار وهو انما يفقد \* اي بقصد المكره او ينجم المكره  
\* بحسن اختياره او ابغداد والاكره \* اي بجميع انراعه  
\* لا ينافي الخطاب والاملية \* مطلقا \* لانه \* اي المكره مبتلى  
\* متردد بين فرض وحظر واباحة ورخصة \* واثم واجر فانه  
لا يرخص له قتل ولا جرح ولا زنا ولا حظر في الميتة والخمر  
التحريم ورخص في اجراء كلمة الكفر وافساد الضوم والصلوة  
الف مال والجنافية على الاحرام وتمكين المرأة من الزنى  
ارقت الرجل لان نسبة الولد لا ينقطع عنها فلم يكن قتلا  
في هذا آية الخطاب \* ولا ينافي الاختيار \* والابطال  
\* لانه حامل على موافقة الملجي \* فاذا عارضه اختيار  
\* وجب ترجيح الصحيح على الفاسد \* وجعل الفاسد  
معتوما فينزل الفاعل آلة للحامل \* ان امكن والا بقی  
الفعل منه وبأله الاختيار الفاسد \* لعدم المعارضة والاختيار  
\* ما استبد فاعله بالقصد والفاسد ما استبد فاعله  
\* ففي الاقوال لا يصلح \* الفاعل \* آلة للغير لان التكلم  
\* ان الغير لا يصح \* حسا \* فاقصر \* الاقوال \* عليه \* اي  
ينظر \* فان كان القول مما لا ينفصح ولا يتوقف على

الرضاء \* والاختيار \* لم يبيح بالكره \* اي بالاكراه \* كالتطلاق  
 ونحوه \* لعدم بطلانه بالهزل وشبهة الشك مع قيام منافاة  
 الرضاء بالحكم والاختيار وهذا صفة بالانفاة \* وان اولى  
 \* وان كان مما يستعمله \* اي الفصح \* ويتوقف على الرضاء  
 كالبيع ونحوه يقتصر على المباشرة ايضا \* كالذي لا يستعمل  
 لاقتصار الاقوال كلها على المشكك \* الا انه يفيد \* اي ينفع  
 فاسد \* لعدم الرضاء \* ويحتوي فيها على كثير \* وكذا  
 لا تصح الاقارير كلها لان صحتها تعتمد على قيام المحبر به وقا  
 قامت دلالة عدمه \* وهي قيام السيف على راسه \* والاف  
 قسما ان جلد ما كالا قوال فلا يصلح المفاعل فيه آلة لعب  
 اي كالا \* كالاكل والشرب والوطى والزنا فيقتصر ال  
 على المكروه \* بفتح الراء \* لا الاكل بفم غيره لا ينظر \* وهذا  
 الوطى بالذم \* والثاني ما يصلح ان يكون العالم به عند  
 لغيره كالثلاث النفس والمال \* وصار كانه ضرب عليه شيء  
 واتلفه \* من المفاعل عن البين فيضاف الى الحاصل  
 \* فيجب ان يخاص على المكروه \* بالكره \* دون المكروه \* بالفتح  
 لا يمكن في الاثم لا يمكن جعل آلة لانه اكرهه بالجنابة  
 \* ويمنع لوجعل آلة لتبديل محل الجنابة \* وكذا لا يمكن

على عاقلة الكفر والسرقات انواع **\* اربعة \*** حرمة لا تنكشف **\***  
اي لا تسقط البكر **\* الزوج \*** وهو عصمة المجل **\* ولا** **\* لك** **\* خليف**  
**\* وخصص** **\* الزنا بالمرأة \*** أي كسرمة **\* الزنا \*** و **\* حرمة \*** قتل  
المسلم **\* لا** **\* نفع** **\* العذر** والمرخص في حق الدم للتعارض  
لا استواء البكره والمكره عليه في ذلك **\* والزنا** **\* قتل** معنى فان  
ولد الزنا لا نقطاع **\* النص** منه كالهالك **\* كما** **\* بخلاف**  
**\* على** **\* اعيد** **\* الزنا** **\* بالمرأة** أي زناه لا زناها فان زناها  
**\* قتل** **\* الرخصة** **\* بعد** **\* قطع** **\* النسب \*** و **\* حرمة** **\* تحقل** **\* السقوط**  
**\* مة** **\* الخمر** **\* والميتة** **\* ولحم** **\* الخنزير \*** لا نهاتسقط بالاكره  
**\* في** **\* بالاستثناء** وهو قوله تع الا ما اضطررتم اليه **\* من**  
**\* لربا** **\* حة** **\* حتى** **\* لو** **\* امتنع** **\* ثم** **\* وقوله** **\* تع** **\* الا** **\* من** **\* انكر** **\* الاية**  
**\* استثنى** **\* من** **\* العذاب** **\* لا** **\* من** **\* الحظر \*** و **\* حرمة** **\* لا** **\* تحقل** **\* السقوط \***  
**\* لربا** **\* حة** **\* لكن** **\* تحقل** **\* الرخصة** **\* كما** **\* جراء** **\* كلمة** **\* الكفر \***  
**\* فموجب** **\* اعتقاد** **\* وجد** **\* انيته** **\* ثم** **\* لا** **\* ينقطع** **\* فلا** **\* يسقط** **\* حرمة**  
**\* الكفر** **\* لكن** **\* له** **\* مؤاخذة** **\* بهامع** **\* قيام** **\* المحرمة** **\* بعض** **\* وزنا \***  
**\* المرأة** **\* من** **\* هذا** **\* القبيل \*** و **\* حرمة** **\* تحقل** **\* ثم** **\* لا** **\* تسقط**  
**\* بعذر** **\* الاكره** **\* وان** **\* احتملت** **\* الرخصة** **\* ايضا** **\* كما** **\* لو** **\* مال** **\* الغيب**  
**\* لحزمته** **\* فانها** **\* تحقل** **\* ثم** **\* لا** **\* تسقط** **\* لربا** **\* حة** **\* لها** **\* حبه** **\* ولم** **\* ت**

بالكفر مما لا يتفق بالاختصاص لان الحرمة لغير الله  
 تشمل الرأفة مع بقا الحرمة في خلق  
 صورة ومعنى وحق الفيل لا يفوت معنى لا  
 \* ولهذا \* اي رتبة الحرمة \* اذ اصبر في قذرين القميين \*  
 اي الآخرين \* حتى قتل صار شهيدا \* لا فدا بذل نفقة  
 \* \* \* لا قام حق محترم \* \* \*

بسم الله الوهاب على اتمام هذا الكتاب المسمى بنور الوصول الى علم الامم

( وقد اعني بتصحيحه الراعي الى رحمة ربه العلى بخادم الطلبة )

محمد علي \*

البحر الله المجيد ما ربه الشفي والبيان

بسم الله المجدد ما ربه الامارة ملكته \*

فيما في الحق على حق

محمد علي